

الحوكمة والإنفاق

مؤشرات الحوكمة وترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين (1996 – 2020 م)

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior written permission of the publisher.

DAR AL FIKER

جميع حقوق الطبع محفوظة ©



www.daralfiker.com



www.katabi.jo

المملكة الأردنية الهاشمية - عقان
شارع رشيد المدفعي - بجانب المسجد الحسيني
وسط البلد (3د) عمارة الحجيري
هاتف: +962 6 4621938
ص.ب: 183520 عقان 1118 الأردن
بريد إلكتروني: info@daralfiker.com
بريد المبيعات: sales@daralfiker.com

التصنيف: 352.46

تأليف: أ. عيسى حسين النجار

الحوكمة والإنفاق: مؤشرات الحوكمة وترشيده

الإنفاق الحكومي في فلسطين (1996 - 2020 م)

رقم الإيداع: 2024/1/434

الواصفات: /النفقات العامة//الحوكمة//الإدارة
العامة//فلسطين/

* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية
* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا
يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة
حكومية أخرى.

الطبعة الأولى
1445 - 2024

مواقع التواصل الاجتماعي



daralfiker1978@gmail.com



daralfiker/



dar_alfiker



dar-al-fiker for publishing & distributing



pub/dar-alfiker

ISBN: 978-9957-92-301-3

الحوكمة والإنفاق

مؤشرات الحوكمة وترشيد الإنفاق الحكومي

في فلسطين (1996 - 2020 م)



تأليف

أ. عيسى حسين النجار

الطبعة الأولى

1445 - 2024

دار الفكر

ناشر وموزع



الإهداء

إلى من شجعتني على المثابرة طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في حياتي (والدي العزيز)
إلى من بها أعلو، وعليها أرتكز، إلى القلب المعطاء (والدي الحبيبة)
إلى من بذلوا جهداً في مساعدتي وكانوا لي سنداً (إخواني وأخواتي الأعزاء)
إلى أساتذتي الأفاضل... فمنهم استقيتُ الحروف، وتعلّمت كيف أنطق الكلمات،
وأصوغ العبارات...

.... إلى وطني فلسطين الذي أُحب....

إلى الزملاء والزميلات، الذين كان لهم الفضل في دعمهم لي ولم يتوانوا للحظة في مدي
باليانات و المعلومات اللازمة لإعداد رسالتي ...
إلى كل الذين يحبون الخير للغير...
إلى كل من كان التميز هدفاً له...

أهدي هذا الجهد المتواضع
سائلاً المولى عز وجل أن يجعله خالصاً متقبلاً



الفهرس

- الإهداء..... 5
- المقدمة 9
- الحكومة والحوكمة..... 9
- س ج ... الحوكمة 11
- ما هو الأصل اللغوي لمصطلح الحوكمة؟..... 11
- ما هو معنى المصطلح الحكامة أو حوْكمة أو الحاكمية؟ 12
- ما الفرق بين الحكومة والحوكمة؟..... 12
- ما هو الفرق بين الحوكمة والإدارة؟..... 12
- ما هي معايير الحوكمة؟..... 13
- متى ظهر مصطلح الحوكمة؟..... 13
- ما هي فوائد الحوكمة؟..... 13
- ما هي أهداف الحوكمة؟..... 13
- ما هي الحوكمة في القطاع العام؟..... 14
- من هم المكلفون بالحوكمة؟..... 14
- ما هي الحوكمة في القطاع الخاص؟..... 14
- كيف يمكن تطبيق الحوكمة؟..... 14
- لماذا ظهرت الحوكمة؟..... 15
- ما الفرق بين الحوكمة والحوكمة الرشيدة؟..... 15
- ما هي الحوكمة في التعليم؟..... 15
- ما هو الأساسي في الحوكمة المؤسسية؟..... 15
- ما هي مبادئ الحوكمة الرشيدة؟..... 15

7 الفهرس

- 16 ما هو دور الحوكمة في الشركات؟.....
- 16 ما الفرق بين الحوكمة و العولمة؟.....
- 16 ما هي الحوكمة الاقتصادية؟.....
- 16 ما هي حوكمة تقنية المعلومات (IT Governance)؟.....
- 17 ما أهداف حوكمة تقنية المعلومات؟.....
- 17 ما الهدف من وضع استراتيجية تقنية المعلومات؟.....
- 18 كيف يمكن التحكم بإدارة المخاطر؟.....
- 18 ما هي أنواع المنظمات التي تستخدم حوكمة تقنية المعلومات؟.....
- 18 ما أطر عمل حوكمة تقنية المعلومات IT Governance Frameworks؟.....
- 19 كيف يمكن لحوكمة تقنية المعلومات مساعدة المنظمات في نجاح مشاريع تقنية المعلومات؟.....

الفصل 1. الحوكمة وسياسات الإصلاح..... 21

- 22 المطلب الأول: الحوكمة والتنمية المستدامة.....
- 23 المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة وترشيد الإنفاق الحكومي.....
- 24 المطلب الثالث: فرضيات وحدود.....
- 26 المطلب الرابع: تعريفات مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي.....

الفصل 2. الحوكمة والإنفاق الحكومي..... 27

- 28 المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة.....
- 28 المطلب الأول: مفهوم الحوكمة.....
- 31 المطلب الثاني: ظهور مفهوم الحوكمة.....
- 32 المطلب الثالث: أهمية الحوكمة.....
- 34 المطلب الرابع: أهداف الحوكمة.....
- 35 المطلب الخامس: وظائف الحوكمة.....
- 35 المطلب السادس: مقومات الحوكمة.....
- 37 المطلب السابع: مؤشرات الحوكمة العالمية في القطاع العام.....

47	المبحث الثاني: الإنفاق الحكومي.....
47	المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي
48	المطلب الثاني: مقاربات تعريفية للمفهوم.....
49	المطلب الثالث: العناصر الرئيسة للإنفاق الحكومي.....
50	المطلب الرابع: الإنفاق الحكومي.. أسس التقسيم
53	المطلب الخامس: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي.....
54	المطلب السادس: الإنفاق الحكومي.. ماهية الترشيح.....
55	المطلب السابع: أهداف ترشيح الإنفاق الحكومي.....
56	المطلب الثامن: الإنفاق الحكومي.. أسباب التزايد.....
57	المطلب التاسع: ضوابط ترشيح الإنفاق الحكومي.....
58	المطلب العاشر: متطلبات النجاح.....
59	المطلب الحادي عشر: سبل ترشيح الإنفاق الحكومي
67	الفصل 3. الحوكمة في مواجهة الفساد.....
68	المبحث الأول: واقع الحوكمة في فلسطين
73	الخاتمة.....
79	ملاحق الكتاب.....
114	قائمة المراجع والمصادر
114	أولاً: المراجع العربية.....
127	ثانياً: المراجع الأجنبية.....

الحكومة والحوكمة

في البداية لا بد من الإشارة إلى الخلط الذي يتم ما بين مصطلحي الحكومة *government* والحوكمة *governance*، فنجد أن مصطلح حوكمة استخدم كمرادف لمصطلح الحكومة لدى البعض والذي ينطوي علي انعكاسات سلبية أو مغلوبة نحو ما يعنيه كلا المصطلحين من أبعاد علي المستوي الحكومي والمجتمعي .

وقد ظهر أكثر من معني للحوكمة نتيجة اختلاف التفسير والفهم بين الكتاب والمفكرين، وحتى بين المنظمات التي تناولت وبحثت في مضامين الحوكمة، فالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD* (Organization for Economic co-operation and Development) ذهبا إلى أن الهدف من استخدام مضامين الحوكمة هو الوصول إلى التنمية الاقتصادية، أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *UNDP* فإنه يهدف من دعوته إلى استخدام مضامين الحوكمة وصولاً إلى التنمية البشرية المستدامة.

ويسعى كتابنا (الحوكمة والإنفاق.. مؤشرات الحوكمة وترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين «1996-2020») للتعرف على دور مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، بالإضافة إلى التعرف على واقع مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، ودراسة العلاقة بينهما، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج القياسي من خلال التحليل النظري لواقع مؤشرات الحوكمة في فلسطين معتمداً على الدراسات السابقة وتقارير المؤسسات المحلية والدولية المعنية بموضوع الحوكمة والإنفاق الحكومي.

وقبل الدخول لمتن الكتاب، علينا أن نمر على مجموعة من العتبات والمداخل التي تيسر للقارئ التفاعل مع ما نقدمه من أفكار وتطبيقاتها العملية الواقعية، واخترنا صيغة الأسئلة والإجابات لصياغة هذه العتبات والمداخل.



س ج ... الحوكمة

ما هو الأصل اللغوي لمصطلح الحوكمة؟

على غرار كلمة حكومة فكلمة الحوكمة مشتقة من الفعل اليوناني (κυβερνάω, kubernáo) والذي يعني توجيهه، وقد استخدمه أفلاطون لأول مرة بالمعنى المجازي. وفيما بعد انتقلت إلى اللاتينية ومن ثم إلى لغات أخرى. وتم استخدامها في اللغة الإنجليزية للتعبير عن نوع محدد من حكم الدولة ويمكن إرجاعه إلى إنجلترا الحديثة عندما ظهر مصطلح (حكم العالم) «governance of the realm» في أعمال ويليام تيندال. بالإضافة إلى المراسلات الملكية ما بين الملك جيمس الخامس ملك إسكتلندا والملك هنري الثامن ملك إنجلترا. وكان استخدامها للمرة الأولى وربطها بمفهوم الهياكل المؤسسية (بمعزل عن مفهوم الحكم الفردي) في أعمال المؤرخ الإنجليزي تشارلز بلومير (1851-1927) في كتابه *The Governance of England* والذي يعتبر بمثابة ترجمة لكتاب لاتيني من القرن الخامس عشر للقاضي جون فورتسكو تحت اسم *The Difference between an Absolute and a Limited Monarchy* (الفرق بين الملكية المطلقة والملكية المحدودة). كما تم استخدامه بواسطة كتاب ومؤرخين آخرين فيما بعد.

ومع ذلك، فإن استخدام مصطلح الحوكمة بمعناه الحالي الأوسع يشمل أنشطة أوسع لمجموعة من المؤسسات العامة والخاصة، وأصبح متداول بشكل واسع في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، بعدما تمت إعادة صياغته بواسطة علماء الاقتصاد والعلوم السياسية، وتم نشره بصورة أوسع بواسطة مؤسسات كبرى مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنذ ذلك الحين بدأ المصطلح يأخذ صدى أوسع وانتشار أكبر في الدوريات والنشرات العلمية والتقارير.

ما هو معنى المصطلح الحكامة أو حوكمة أو الحاكمية؟

هي تدعيم مراقبة نشاط المؤسسة ومتابعة مستوى أداء القائمين عليها، وهي مصطلح جديد في العربية وُضِعَ في مقابل اللفظ الإنجليزي (governance) أو الفرنسي (gouvernance)، ويستعمل أيضا لفظ حاكمية. ولّد مصطلح «الحوكمة» على وزن فوعلة (في سياق كل من العوملة والحوسبة).

والحوكمة هي النشاط الذي تقوم به الإدارة. وهي تتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو منح السلطة، أو التحقق من الأداء. وهي تتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة. وفي بعض الأحيان مجموعة من الناس تشكل حكومة لإدارة هذه العمليات والنظم. عند الحديث عن منظمة ما سواء كانت هادفة أو غير هادفة للربح، فإن الحوكمة تعني إدارة متسقة، وسياسات متماسكة، والتوجيه، والعمليات، واتخاذ القرارات في جزء معين من المسؤولية. على سبيل المثال، الإدارة على مستوى الشركات قد تنطوي على تطور السياسات المتعلقة بالخصوصية وعلى الاستثمار الداخلي وعلى استخدام البيانات.

ما الفرق بين الحكومة والحوكمة؟

من حيث التمييز بين الحوكمة والحكومة - «الحوكمة» هي ما تقوم به «الحكومة» من أنشطة. وهي قد تكون حكومة جغرافية - سياسية (دولة قومية)، أو شركات حكومية (كيان تجاري)، أو حكومة اجتماعية - سياسية (قبيلة، أسرة، الخ)، أو أي عدد من أنواع مختلفة من الحكومات. لكن الحوكمة هي الممارسة الحركية لسلطة الإدارة والسياسة، بالرغم أن الحكومة هي الأداة (بشكل إجمالي) التي تقوم بهذه الممارسة. كما يستخدم تجريديا مصطلح الحكومة كمرادف لمصطلح الحوكمة، كما هو الحال في الشعار الكندي، «السلام والنظام والحكومة الجيدة».

ما هو الفرق بين الحوكمة والإدارة؟

الحوكمة والإدارة العامة أشبه بالرأس والجسم لدى الكائن البشري، فالحوكمة هي الرأس الذي يصدر الأوامر والتعليمات إلى بقية الجسم، أي الإدارة العامة، التي يقع عليها عاتق التنفيذ على أرض الواقع .

ما هي معايير الحوكمة؟

معايير الحوكمة للمؤسسات والإدارات العامة:

- التأكيد علي وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال للمؤسسات والإدارات العامة.
- اعتماد وحدات للمراجعة الداخلية .
- المعاملة المتساوية لحملة الأسهم المالك مساهمة الدولة او الأفراد.
- العلاقات مع الأطراف ذات المصالح من خلال تفعيل وحدات للمراجعة الداخلية في كافة إدارات الدولة.

متى ظهر مصطلح الحوكمة؟

ظهر مصطلح الحوكمة أول مرة عام 1976 الجريدة الرسمية الفدرالية الأمريكية، وكان محط إهتمام كبير من القطاع المالي الأمريكي.

ما هي فوائد الحوكمة؟

- توفر الحوكمة الجيدة للشركات الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة لتحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة والمساهمين، وتسهيل الرقابة الفعالة.
- الممارسات الجيدة للحوكمة توفر للمساهمين أماناً أكثر على استثماراتهم.

ما هي أهداف الحوكمة؟

- هناك العديد من الأهداف التي يمكن تحقيقها في المنظمات عند تطبيق الحوكمة فيها، مثل:
- وضع قواعد ومبادئ لإدارة المنظمات والمؤسسات والرقابة عليها.
 - تحقيق العدالة والشفافية وضمان حق المساءلة.
 - حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة في المنظمات.
 - توزيع الأدوار والمسؤوليات عبر هياكل تنظيمية مُحكّمة.

ما هي الحوكمة في القطاع العام؟

تعرف الحوكمة في القطاع العام على إنها مجموعة من العمليات التي ينفذها مجلس الإدارة لإدارة ومراقبة أنشطة المنظمة في تحقيق أهدافها في الأساس، والحوكمة هي الوسيلة التي يتم من خلالها تحديد الأهداف وتحقيقها، لضمان السلوك المناسب وإثبات المصداقية، هذا لا يقتصر فقط على الشركات، إن الحكم في القطاع العام، مثل المدرسة العامة مهم... الخ.

من هم المكلفون بالحوكمة؟

تمارس الحوكمة من قبل راعي المشروع، والمسئول رفيع المستوى (Senior Responsible Officer) وقد يكون صاحب سلطة أعلى من الراعي او قد يكون هو الراعي، بمساعدة مجلس الحوكمة، كما أنه قد يوجد مجلس منفصل لحوكمة المحفظة.

ما هي الحوكمة في القطاع الخاص؟

يُعد دور الحوكمة في القطاع الخاص بمثابة اللوحات الإرشادية التي تُرشد أعضاء مجلس الإدارة، والمدبرين التنفيذيين، والمساهمين، وأصحاب المصالح؛ لفهم صلاحياتهم ومسؤولياتهم كما تبين للمساهمين كيفية تقديم ملاحظاتهم ومقترحاتهم للمجلس وآلية حضور الجمعية العمومية لمناقشة نتائج الشركة وتقديم الاستفسارات لأعضاء المجلس تجاه القوائم.

كيف يمكن تطبيق الحوكمة؟

يمكن تطبيق الحوكمة من خلال الخطوات التالية:

1. قيام المساهمين بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلونهم ويضاف إليهم الأطراف ذات العلاقة في المجتمع المحلي واتخاذ القرارات بالأغلبية.
2. اتخاذ القرارات بطريقة تتسم بالشفافية بحيث يمكن للمساهمين وأصحاب المصالح وغيرهم أن يخضعوا أعضاء مجلس الإدارة للمساءلة بشأنها.

لماذا ظهرت الحوكمة؟

إن ظهور مفهوم الحكم الرشيد، ومفهوم الحوكمة، جاء نتيجة قصور وتردي في تسيير شؤون الدولة والمجتمع وسوء إدارة ثروات المجتمع وتوزيعها، بالإضافة إلى فشل المؤسسات في تحقيق أهدافها مما تطلب البحث في طرق حديثة في التسيير، وقد ساهمت البحوث الأكاديمية التي سايرت الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في توضيح مصطلح الحكم... Sep 15, 2021

ما الفرق بين الحوكمة والحوكمة الرشيدة؟

يستند مفهوم الحوكمة إلى التحكم والتوجيه، ثم جاء مفهوم الحوكمة الرشيدة ليكملة بخاصية التقييم المعياري إليه.

ما هي الحوكمة في التعليم؟

ومن التعريفات السابقة يُعرف الكاتب الحوكمة الإلكترونية التعليمية بأنها: نظام إدارة تعليمية يعتمد على استخدام أحدث المبتكرات الإدارية في مجال التواصل الإداري، الحوكمة الإدارية نظام إداري يتيح وفرة ودقة في المعلومات وسرعة فائقة في اتخاذ القرارات على أساس سليم.

ما هو الأساسي في الحوكمة المؤسسية؟

التطبيق الجيد للحوكمة يمكن من توجيه المؤسسات والرقابة عليها من خلال الإلتزام بمبادئ الحوكمة الأساسية وهي (العدالة، المسؤولية، المساءلة، النزاهة، الشفافية) بالإضافة إلى أن الحوكمة تسعى إلى تحقيق التوافق بين سياسات الإدارة الحكومية والرؤية العامة للدولة.

ما هي مبادئ الحوكمة الرشيدة؟

وتشتمل العناصر الأساسية للحوكمة الرشيدة على الشفافية والنزاهة والقانونية والسياسة السلمية والمشاركة والمساءلة والاستجابة وغياب الفساد والمخالفات.

ما هو دور الحوكمة في الشركات؟

يُقصد بحوكمة الشركات القواعد التي يتم من خلالها قيادة الشركة وتوجيهها وتشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصدقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين... الخ.

ما الفرق بين الحوكمة و العولمة؟

تدرج الحوكمة العالمية ضمن سياق العولمة وعولمة أنظمة السلطة: سياسياً واقتصادياً وثقافياً. وفي استجابة لتسارع نمو الاتكال الدولي، سواءً بين المجتمعات البشرية ذاتها وبين البشر والمحيط الحيوي، صُيغ مصطلح «الحوكمة العالمية» ليشير إلى عملية وضع القوانين والأحكام على مقياس عالمي.

ما هي الحوكمة الاقتصادية؟

وهذا التعريف يشير بوضوح إلى أن الحوكمة الاقتصادية الرشيدة تعني إخضاع السياسات المالية والاقتصادية الكلية لمراقبة وإشراف مؤسسات اقتصادية مستقلة.

ما هي حوكمة تقنية المعلومات (IT Governance)؟

إذا كنت خبيراً في تقنية المعلومات أو موظفاً في شركة تقنية، فمن المحتمل أنك سمعت مصطلح حوكمة تقنية المعلومات ولكنك لم تفهم تماماً ما هو. تُعتبر حوكمة تقنية المعلومات عنصراً بالغ الأهمية لأي منظمة، ومن شبه المؤكد أنك تستخدم ميزات الحوكمة دون أن تعرفها. فما هي حوكمة تقنية المعلومات (IT Governance)؟

حوكمة تقنية المعلومات، أو ما يعرف بـ «IT Governance»، هي عملية واحدة أو عدة عمليات تُمكن موظفي تقنية المعلومات من التطبيق الصحيح للسياسات والاستراتيجية والعمل بأقصى قدر من الكفاءة لصالح المنظمة بشكل عام، وتساهم الحوكمة على توضيح الأدوار والمسؤوليات وآلية اتخاذ القرار لحل التحديات. تتناسب حوكمة تقنية المعلومات مع حوكمة الشركات، فهي تعتبر مجموعة من العمليات التي تدرج تحت مفهوم حوكمة الشركات والمصممة للحفاظ على فعالية وكفاءة الشركة بأكملها.

يقوم مديرو نظم المعلومات عند تطبيق حوكمة تقنية المعلومات بالتعاون مع المديرين التنفيذيين والإداريين لضمان كفاءة أداء نظم تقنية المعلومات وإدارة المخاطر التي يمكن أن تحدث في المنظمة.

حوكمة تقنية المعلومات هي أيضاً مجموعة من السياسات والإجراءات، وعادة ما يتم تعيينها على مستوى مجلس الإدارة أو المستوى التنفيذي. صُممت هذه الإجراءات من أجل توفير أقصى فائدة وقيمة من أصول تقنية المعلومات للمنظمة وأصحاب المصلحة فيها.

يشير جزء «الحوكمة» من حوكمة تقنية المعلومات إلى رؤية واسعة وبعيدة المدى لأصول تقنية المعلومات الخاصة بالمنظمة. فالحوكمة ليست معنية بالإدارة اليومية لأصول تقنية المعلومات، ولكن تنشئ سياسات وإجراءات تحكم وتحدد إدارة أصول تقنية المعلومات باستمرار.

ما أهداف حوكمة تقنية المعلومات؟

استخدام وتطبيق حوكمة تقنية المعلومات في المنظمات من شأنها تحقيق أهداف عديدة للمنظمات، ومنها ضمان القيمة المقدمة لأصحاب المصلحة، ويعتبر توفير القيمة لأصحاب المصلحة من أساسيات الحوكمة بشكل عام وحوكمة تقنية المعلومات بشكل خاص. يتطلب الحصول على أكبر قيمة من أصول تقنية المعلومات في المنظمة فهماً واضحاً حول الطريقة والكيفية التي تتبعها منظمتك في تقديم القيمة. ومن خلال تطبيق خطة حوكمة تقنية المعلومات، تستطيع ضمان توفير أكبر قيمة من تلك الأصول.

ما الهدف من وضع استراتيجية تقنية المعلومات؟

إنشاء استراتيجية تقنية المعلومات له علاقة بتحديد رؤية واتجاه الاستثمارات الحالية والمستقبلية في أنشطة تقنية المعلومات في المنظمة. سواء كانت شراء برامج جديدة أو خدمة أجهزة تكنولوجيا معلومات جديدة، يجب أن يكون لجميع استثمارات تقنية المعلومات اتجاه واضح. كما أن وضع استراتيجية تقنية المعلومات يساعد على مواءمة قسم تقنية المعلومات مع أهداف العمل العامة للمنظمة بشكل أفضل، مما يساعد في ضمان تحقيق تلك الأهداف.

كيف يمكن التحكم بإدارة المخاطر؟

إن التحكم في مخاطر تقنية المعلومات لا يمكن القيام به دون وجود بيئة عمل منظمة تخضع لعمليات محددة يمكن قياسها وإدارتها وتتبعها. لذلك، يساعد وجود وتطبيق حوكمة تقنية المعلومات على تتبع المخاطر وقياسها وإدارتها وتكرار العملية ضمن بيئة مُحكّمة. كما أنها تساعد على التأكد أن المنظمة تمثل لقواعد ولوائح محددة والذي بدوره يساعد على إدارة المخاطر وتقييمها وبالتالي تقليلها.

ما هي أنواع المنظمات التي تستخدم حوكمة تقنية المعلومات؟

تحتاج كل من منظمات ومؤسسات القطاعين العام والخاص إلى طريقة لضمان دعم وظائف تقنية المعلومات الخاصة بها لاستراتيجيات وأهداف العمل. ويجب أن يكون برنامج حوكمة تقنية المعلومات الرسمي مُطبّقاً في أي منظمة وفي أي صناعة تحتاج إلى الامتثال للوائح المتعلقة بالمساءلة المالية والتكنولوجية، وذلك بالرغم من أن تنفيذ برنامج شامل لحوكمة تكنولوجيا المعلومات يتطلب الكثير من الوقت والجهد.

في الوقت الذي قد تمارس فيه الكيانات الصغيرة جدًّا أساليب إدارة تقنية المعلومات الأساسية فقط، يجب أن يكون هدف المنظمات الأكبر والأكثر تنظيمًا هو برنامج كامل لحوكمة تقنية المعلومات.

ما أطر عمل حوكمة تقنية المعلومات IT Governance Frameworks؟

يمكن تعريف أطر عمل حوكمة المعلومات أنها خارطة طريق تحدد الأساليب التي تستخدمها المنظمة لتنفيذ وإدارة حوكمة تقنية المعلومات والإبلاغ عنها داخل المنظمة.

دعونا نلقي نظرة على اثنين من أطر عمل حوكمة تقنية المعلومات الأكثر شيوعًا حسب **PeopleCert**:

- **ITIL**: مكتبة البنية التحتية لتقنية المعلومات **ITIL** عبارة عن مجموعة من الممارسات والتقنيات المستخدمة من أجل إدارة خدمات تقنية المعلومات، وتركز أيضاً على مواءمة تلك الخدمات مع احتياجات الأعمال.

يتضمن إطار عمل مكتبة البنية التحتية لتقنية المعلومات على 5 من أفضل الممارسات الإدارية ابتداءً من الاستراتيجية وحتى التصميم. تهدف تلك الممارسات إلى ضمان دعم تقنية المعلومات للعمليات الأساسية في المنظمة.

• **COBIT**: يعتبر إطار العمل **COBIT** من أكثر آليات العمل شيوعاً والمعتمدة عالمياً في حوكمة تقنية المعلومات فهي تهدف إلى ربط تقنية المعلومات مع مختلف العمليات في المنظمة مما يساعد على تقليل الفجوات بين الأقسام المختلفة والتقليل من المخاطر.

ويهدف إلى تحقيق القيمة القصوى للمعلومات من خلال استخدام أحدث التقنيات والممارسات في حوكمة تقنية المعلومات. حيث يتم فيها تحديد كل عملية بمدخلات، ومخرجات، وأهداف، وطرق قياس الأداء وأكثر.

كيف يمكن لحوكمة تقنية المعلومات مساعدة المنظمات في نجاح مشاريع تقنية المعلومات؟

يُعتبر وجود وتطبيق حوكمة تقنية المعلومات في المنظمات أمراً مهماً لنجاح المشاريع والاستثمارات في مجال تقنية المعلومات. فوجود إطار عمل لحوكمة تقنية المعلومات يساعدك على التفكير في أصول تقنية المعلومات في منطمتك وبالتالي ستكون قادراً على تحديد حجم قيمة تقنية المعلومات، وقياسها، وتقديمها بكفاءة إلى منطمتك. عندها يمكنك القول أن حوكمة تقنية المعلومات في منطمتك ناجحة.

الحوكمة وسياسات الإصلاح

تعتبر الحوكمة أحد أهم التوجهات الحديثة نحو الإصلاح في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وجدير ذكر أن معظم الدول بدأت تطبق الحوكمة على مختلف الأصعدة، فلقد أصبحت من أهم الأدوات الداعمة لتحقيق التنمية، لما لها من دور فعال في تحفيز معدلات الاستثمار، وتحقيق الإصلاح المؤسسي الهادف لرفع كفاءة الأداء، وترشيد الإنفاق بما يضمن استدامة مؤسسات الدولة. كذلك أصبح للحوكمة دور كبير في مسار ترشيد استهلاك الموارد وحفظ حقوق الأجيال القادمة ليصبح لها دور فاعل في إرساء قواعد التنمية على المستويين المحلي والدولي.

ولقد تعاطم الاهتمام بقضايا الحوكمة خلال العقود القليلة الماضية، كنتيجة مباشرة للانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي حدثت في الكثير من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في تسعينيات القرن العشرين، بالإضافة لما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية لعدد من أقطاب الشركات والبورصات العالمية. وهكذا أصبحت الحوكمة هي طوق النجاة من هذه الانهيارات، والطريق السليمة لتمكين الدول من تحقيق إنجازات في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية.

وحيث أن الإنفاق الحكومي يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني لما له من دور كبير في ترشيد استهلاك المال العام بالشكل الأمثل، وحيث أن متطلبات العصر الحديث تحتم على الدول إنجاز العديد من المشاريع والبنى التحتية لمواكبة احتياجات المجتمعات في العصر الحديث مما يتطلب زيادة حجم الإنفاق الحكومي والذي قد يؤدي بدوره إلى حدوث خلل في الموارد يستلزم من صانعي القرار إعادة النظر في ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تبني تطبيق معايير الحوكمة التي تحد من الفساد والمحسوبية ونهب المال العام.

وبوسعنا ملاحظة، حسب (سلطة النقد الفلسطينية، 2021: أ)، أن فلسطين مثلها في ذلك مثل معظم الدول النامية تعاني عجزاً في موازنتها وتشهد زيادة كبيرة في معدلات الإنفاق الحكومي، ويدل هذا على سوء الإدارة في مواجهة زيادة متطلبات المجتمع خاصة في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني مما يتطلب ترشيد الإنفاق وفق معايير الحوكمة الرشيدة.

وفي هذا السياق فإن فلسطين بحاجة إلى إتباع سياسات الإصلاح والترشيد في هيكليتها الاقتصادية المحلية، وترشيد استغلال الموارد المتاحة بشكل عقلاي سليم يسهم في تطوير برامج الإنفاق الحكومي بما يحافظ على الموارد المالية للحكومة الفلسطينية.

وفي ضوء ما سبق، يُعدّ الإنفاق الحكومي من أهم الجوانب التي تركز عليها الحوكمة، بوصفه من أهم الأدوات التي تستعملها الحكومة في إعادة توزيع الدخل لأفراد المجتمع بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة، والذي لا يأتي إلا بترشيد الإنفاق الحكومي، والإدارة الجيدة للحكومة.

وهكذا سيسعى هذا الكتاب إلى التعرف على دور مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة الزمنية (1996 - 2020 م).

المطلب الأول: الحوكمة والتنمية المستدامة

تُعدّ الحوكمة الرشيدة من أساسيات أهداف التنمية المستدامة، وفي الواقع هي الأساس الذي يُبنى عليه كل شيء. فإذا كانت المؤسسات ضعيفة، تتراجع توقعات نجاح أهداف التنمية المستدامة تراجعاً كبيراً؛ مما يتطلب العمل لتصبح هذه المؤسسات نشطة وشفافة وخاضعة إلى المساءلة على جميع المستويات، وخاصة في القطاعين العام والخاص.

ورغم الإجراءات والتدابير اللازمة لتحقيق ترشيد الإنفاق الحكومي، فما زالت تعثره العديد من النقائص، لذا يُعتبر رصد كيفية توجيه الإيرادات العامة للدولة نحو تحقيق ترشيد الإنفاق الحكومي من الأساليب الرئيسة لمساءلة الحكومات، لأن هذه العملية تتطلب شفافية الموازنة العامة للدولة وتحقق الشفافية بإتباع وتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة.

ورغم الجهود التي قامت بها الحكومة الفلسطينية في السنوات الأخيرة لتطبيق مؤشرات الحوكمة، فإن واقع مؤشرات الحوكمة العالمية التي طورها البنك الدولي خلال الفترة (1996 - 2020 م)، يوضح أن جميع المؤشرات في القطاع العام مؤشرات سالبة (World bank, 2021).

وبالمقابل ومن خلال دراسة الموازنة العامة لدولة فلسطين اتضح أن النفقات الحكومية أكبر من الإيرادات خلال الفترة (1996 - 2020 م)، مما أدى إلى وجود عجز في موازنة دولة فلسطين، مما يدل على سوء تسيير وإدارة للأموال العامة بما لا يخدم تنمية الدولة؛ ومما يتطلب من الحكومة تحسين

هذه المؤشرات، وذلك من خلال تسليط الضوء على أسباب ضعف كل مؤشر على حده والعمل على معالجتها، وأن يتم ذلك بالتعاون والمشاركة مع كافة شرائح المجتمع (سلطة النقد الفلسطينية، 2021:أ).

وفي ضوء ما سبق فأبرز التحديات التي تواجه القطاع الحكومي الفلسطيني تكمن في زيادة الإنفاق الحكومي في ظل محدودية الموارد وضعف الالتزام بتطبيق معايير الحكومة مما يعيق جهود التنمية الفلسطينية حيث يلعب أيضًا أسلوب إدارة الموارد دورًا كبيرًا لا يقل أهمية في التأثير على جهود التنمية، وبالتالي يتطلب ذلك تعزيز الالتزام بمبادئ الحوكمة في إدارة هذه الموارد.

المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة وترشيد الإنفاق الحكومي

أنطلق هنا من محاولات للإجابة على الأسئلة التالية:

- 1 - ما واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)؟
- 2 - ما واقع الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)؟
- 3 - ما طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)؟
- 4 - ما أثر تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)؟

ويسعى هذا الكتاب إلى بلوغ الهدف الرئيس وهو التعرف على دور مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، حيث يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- 1 - التعرف إلى واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
- 2 - معرفة واقع الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
- 3 - تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
- 4 - بيان أثر تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

5 - تقديم التوصيات والمقترحات لدى صانعي القرار لتعزيز تطبيق مؤشرات الحوكمة في مؤسسات الدولة لترشيد الإنفاق الحكومي.

ولموضوع هذا الكتاب أهمية خاصة تتمثل في أنه الأول على مستوى البيئة الفلسطينية التي تتناول دور مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، في حدود علمي، إضافة إلى الحاجة الماسة لمثل هذه المعالجات في ظل ما يشهده واقع اليوم من إضرابات وعدم استقرار في الإنفاق الحكومي، مما جعل قضية ترشيد الإنفاق الحكومي من القضايا الأساسية في الوقت الراهن. كذلك فإننا بحاجة ماسة في هذه الآونة إلى تسليط الدراسات العلمية المتخصصة في تعزيز جميع الجهود الرامية إلى تطبيق مؤشرات الحوكمة لترشيد الإنفاق الحكومي، حيث يعتبر البحث العلمي المستفيض هو أحد السبل الكفيلة بتفعيل دور مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي على مستوى المجتمع الفلسطيني بأكمله وفي شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتقديم آليات مقترحة لتحقيق ذلك، وذلك من خلال تقديم بيانات ومعلومات للباحثين والمتخصصين والمهتمين بموضوع الكتاب.

كذلك لموضوع هذا الكتاب أهمية عملية تتمثل في تسليط الضوء على موضوع حيوي ومهم يتعلق بدور تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي، ولاسيما لدى المجتمع الفلسطيني كاملاً، خلال الفترة (1996 - 2020 م) في مؤسسات الدولة بشكل عام، والتي تعتبر المؤسسات المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة الأساسية للمواطنين والمنوط بها تنظيم حياة المجتمع الفلسطيني لما تقدمه من خدمات تهتم بقطاع عريض من المواطنين.

كذلك نأمل أن يمثل موضوع هذا الكتاب أهمية لمتخذي القرار في فلسطين في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها فلسطين، والاستفادة من النتائج والتوصيات لصانعي القرار في تعزيز تطبيق مؤشرات الحوكمة في مؤسسات الدولة لترشيد الإنفاق الحكومي.

المطلب الثالث: فرضيات وحدود

يتناول هذا الكتاب فرضيتين رئيسيتين وست فرضيات فرعية تتعلق جميعها بالوشائج التي تربط بين مؤشرات الحوكمة من جهة وبين الإنفاق الحكومي من جهة أخرى.

أولاً: الفرضيات

- الفرضية الرئيسة الأولى: هناك ارتباط بين مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
- الفرضية الرئيسة الثانية: تؤثر مؤشرات الحوكمة مجتمعة تأثيراً إيجابياً على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

وينبثق عن الفرضية الرئيسة الثانية الفرضيات الفرعية الآتية:

- الأولى: يؤثر مؤشر المشاركة والمساءلة تأثيراً إيجابياً ذا دلالة معنوية على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
- الثانية: يؤثر مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف تأثيراً إيجابياً ذا دلالة معنوية على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
- الثالثة: يؤثر مؤشر فعالية الحكومة تأثيراً إيجابياً ذا دلالة معنوية على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
- الرابعة: يؤثر مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها تأثيراً إيجابياً ذا دلالة معنوية على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
- الخامسة: يؤثر مؤشر سيادة القانون تأثيراً إيجابياً ذا دلالة معنوية على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
- السادسة: يؤثر مؤشر السيطرة على الفساد تأثيراً إيجابياً ذا دلالة معنوية على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

ثانياً: الحدود

وأستعرض هنا مجموعة العوامل المؤثرة في العلاقة بين الحوكمة وبين مسارات ترشيد الإنفاق الحكومي:

- 1 - الموضوعية؛ في قياس وتحليل دور مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
- 2 - المكانية؛ على مستوى الأراضي الفلسطينية المكونة من الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القدس.

3 - الزمنية؛ استناداً إلى البيانات المتوفرة من المصادر المختلفة فامتدت فترة الدراسة من سنة (1996 - 2020 م).

المطلب الرابع: تعريفات مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي

- 1 - المشاركة والمساءلة: وتتجلى في مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام، ومشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار.
- 2 - الاستقرار السياسي وغياب العنف: وتتجلى في قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف والتعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه وتوفير المناخ والبيئة اللازمة لتحقيق الأمن والتنمية والازدهار.
- 3 - فعالية الحكومة: وتتجلى في إدارة مؤسسات الدولة، وكفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وجودة الخدمات العمومية، والخدمات المدنية وقدرة الدولة على خدمة الصالح العام.
- 4 - جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها: وتتجلى في قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص، وتنمية المنظمات غير ربحية، وتحقيق رضا المواطنين.
- 5 - سيادة القانون: وتتجلى مدى استقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية وذلك في مباشرتها لمهامها واحترام حقوق الإنسان، وينطوي مؤشر سيادة القانون على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقييد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها.
- 6 - السيطرة على الفساد: وتتجلى في إساءة الاستخدام، النشاط أو السلبي، لصلاحيات الموظفين العموميين (المعينين أو المنتخبين) لتحقيق منافع خاصة مالية أو غيرها.
- 7 - الإنفاق الحكومي: ويتمثل في المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات إلى المواطنين أو شراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.
- 8 - الناتج المحلي الإجمالي: ويعد بمثابة بطاقة قياس الأداء الاقتصادي، بمعنى أنه القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تقوم بإنتاجها أي دولة باعتباره أداة شاملة لقياس إنتاج هذه الدولة (الموقع الإلكتروني للبنك التجاري الدولي، 2022).

الحوكمة والإنفاق الحكومي

اكتسب مفهوم الحوكمة أهمية كبيرة خاصة لدى الهيئات والمؤسسات الدولية، فغياب معايير الحوكمة يعد أكبر العقبات التي تواجه الدولة وتحول بينها وبين تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر.

ويعتبر الإنفاق الحكومي من أساليب السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للقيام بواجباتها في مختلف الميادين سواء اجتماعية أو اقتصادية، حيث زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالإنفاق الحكومي بوصفه أداة رئيسة مهمة بيد الحكومات التي اعتمدها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تزايد حجم الإنفاق الحكومي بشكل ملحوظ ومستمر في العديد من الدول.

وفي هذا السياق فإن الحوكمة تعتبر من أبرز الضوابط الناظمة لآليات عمل الإنفاق الحكومي لما لها من دور كبير في تحقيق المصلحة العامة، وترشيد الإنفاق الحكومي.

وفي ضوء ذلك يتجلى الربط بين الحوكمة وترشيد الإنفاق الحكومي من خلال وشيختين رئيسيتين:

1 - المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة.

2 - المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي.

الإطار المفاهيمي للحوكمة

يعد التزام المؤسسات الفلسطينية بشكل عام في تطبيق مؤشرات الحوكمة ضماناً على الشفافية والنزاهة في إدارتها، خاصة بعد ما تعرضت له من فساد وتهميش خلال الأعوام الأخيرة، ومن ثم يساعد في تطويرها والسيطرة على مختلف مشاكلها والتغلب عليها مما يزيد مقدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية، لينعكس هذا إيجابياً على تحقيق غاياتها وأهدافها. كذلك يسهم تبني المؤسسات الفلسطينية لمؤشرات الحوكمة في تسهيل الحصول على البيانات المتعلقة بمختلف نواحي وجوانب أدائها والذي يؤدي إلى تفعيل الرقابة عليها وازدياد الثقة في إدارتها، مما يساعد وينشط العلاقات بين جهات الأطراف المرتبطة في هذه المؤسسات من أجل الحصول على المنفعة لمختلف أفراد المجتمع. وتساعد مؤشرات الحوكمة في تعزيز الأطر القانونية لترشيد الإنفاق الحكومي.

ويستعرض هذا المبحث مفهوم الحوكمة وأهميتها وأهدافها ووظائفها ومقوماتها ودوافع ظهورها، ثم التطرق إلى مؤشرات الحوكمة العالمية في القطاع العام.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

لقد احتل تطبيق مبدأ الحوكمة مكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي والإداري الحديث، لما له من دور أساس في تنظيم العمل، والأداء في القطاعين العام والخاص، ولذلك اهتمت الكثير من الأدبيات الحديثة بتناول موضوع تطبيق مبادئ «الحوكمة» وربطه بالتنمية المستدامة في عدد من الدول مختلفة الأنظمة.

يُعد مفهوم الحوكمة حديث الاستخدام في اللغة العربية، فلقد بدأ استعماله في بداية عام 2000م، بعد ترجمة مفهوم (Governance)، ويرجع أصل هذه الكلمة (Governance) إلى اللغة اليونانية (Kubernan) في القرن الثالث عشر، والذي كان يعني قيادة الباخرة الحربية، ثم استخدم بعد ذلك في اللغة اللاتينية بكلمة (Gubernare) في بداية القرن الرابع عشر بنفس المعنى، ثم ظهر بعد ذلك في

اللغة الفرنسية بمفهوم (Gouvernance)، وكان يقصد به طريقة أو فن الحكم، ثم استخدم في القرن السادس عشر باللغة الانجليزية بالمفهوم الحالي (Governance).

ومما دفع الكثير من الدول لاستخدام لفظ (Governance) مع تغيير طريقة نطقها ولفظها. وفي عام 2002 أقر مجمع اللغة العربية اعتماده للفظ (الحوكمة)، ويأتي تعريف الحوكمة لغة من حكم الشيء، أو أحكمه بمعنى منعه من الفساد.

لهذا المصطلح عدّة تعريفات، فلا يوجد على المستوى العالمي تعريف موحد متفق عليه بين الإداريين والاقتصاديين والقانونيين، فبعضها يعبر عن وجهة نظر ضيقة، والبعض الآخر يُعبر عن وجهات نظر أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً.

وعلى مستوى المؤسسات الدولية، فلقد قدم البنك الدولي تعريفاً للحوكمة بأنها: «التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطات في الدول من أجل الصالح العام، وهذا يشمل: عملية اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها عند الضرورة، وقدرة الحكومة على إدارة الموارد ووضع وتنفيذ سياسات فعالة، واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تدير الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتفاعلات فيما بينها» (البنك الدولي، 2011)، كما يعرف برنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) الحوكمة بأنها: «ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون البلاد على كافة المستويات، ويشمل الآليات والمؤسسات والعمليات والتي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون بالوساطة لحل خلافاتهم». كذلك عرّفها تقرير التنمية الإنسانية بأنه: «الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية، والاجتماعية ولاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع تهميشاً وفقراً» (تقرير التنمية الإنسانية، 2002: 101)، كما عرفتها أيضاً مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأنها: «النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها»، وعرفتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأنها: «العملية التي تدار من خلالها المؤسسات والأعمال العامة والخاصة، لضمان حقوق الإنسان، ويحقق ذلك بطريقة خالية من الفساد، وذلك في ظل سيادة القانون».

وعلى مستوى الباحثين والكتاب فقد عُرِفَت الحوكمة في القطاع العام بوصفها: «مجموعة من التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تؤثر وتشكل الطريقة التي

توجه وتدار فيها الدائرة الحكومية لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وفق آليات للمتابعة والتقييم ونظام صارم للمساءلة لضمان كفاءة وفعالية الأداء من جانب، وتوفير الخدمات الحكومية بعدالة من جانب آخر».

وعرفها أبو زيادة بأنها «عملية ديناميكية متكاملة من النظم والقوانين والقرارات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة في إطار من المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، وجودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، بما يستهدف الحد من درجة المخاطر التي تواجه المستثمرين؛ لتهيئة المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة» (أبو زيادة، 2021: 296). وتعرف الحوكمة أيضاً بوصفها: «مبدأ مشاركة الأفراد والمنظمات غير الحكومية، في صنع السياسات العامة واتخاذ القرار وتقييم مستوى أداء الدولة نحو خدمات عامة ذات جودة عالية، أي أنه يركز على تقليص دور الحكومة من التفرد في رسم السياسات العامة واتخاذ القرار، إلى المشاركة والتنسيق بين أصحاب المصالح في إدارة شؤون الدولة بما يساعد في مكافحة الفساد». وتعرف أيضاً بوصفها «ممارسة رشيدة لسلطات الإدارة من خلال الارتكاز على قوانين ومعايير وقواعد منظمة تحدد العلاقة بين إدارة المنظمة من ناحية وأصحاب المصالح من ناحية أخرى».

ونستنتج مما سبق أن للتعريفات السابقة أبعاداً اقتصادية كتعريف البنك الدولي، رغم أن هناك تقارباً بين العناصر السابقة وبين المحددات السياسية، بالإضافة إلى عدم تقديم شرح واضح عن طريق التطبيق، كما يمكن أن نعتبر التعريف المقدم من طرف البنك الدولي تعريفاً عاماً ما زال بحاجة للنقاش، ومنها ما ركز اهتمامه على الجانب التقني، مع الإشارة إلى عنصر الفعالية وتوفير قدر من الشفافية والمساءلة مما يساعد على احترام الحقوق وسيادة القانون، ومنها ما ركز على علاقة الحوكمة بالتنمية، وفي المقابل هناك ما اعتبر ذلك عملية تقنية إدارية، وجزء منها تطرق إلى عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني كأحد العناصر الأساسية في تعريفه، أي يرى أن مجمل السياسات العامة هي علاقة تأثير وتأثر بين الهيئات الرسمية وغير الرسمية، وركز بعضها على الجانب السياسي والاقتصادي والإداري والتنموي كتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتعريف تقرير التنمية الإنسانية.

ويلاحظ أن كافة التعريفات السابقة تلتقي بالهدف نفسه وهو أن الحوكمة هي الترتيبات التي تقوم بها الدائرة الحكومية من أجل تحقيق النتائج المطلوبة من قبل الأطراف ذات العلاقة من أجل تحقيق الرفاهية والطمأنينة والعيش الكريم لكافة أفراد المجتمع.

وفي ضوء ذلك بوسعنا تعريف الحوكمة إجرائياً بأنها: عملية مستمرة متكاملة من النظم والقوانين والقرارات التي تمارسها السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إدارة شئون الدولة في إطار مؤشرات الحوكمة العالمية، التي تهدف إلى ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين.

المطلب الثاني: ظهور مفهوم الحوكمة

هناك عدة متغيرات ساهمت في ظهور مفهوم الحوكمة وبروزها نظرياً وعملياً، ومن بينها:

- 1 - العولمة بوصفها مساراً وما تضمنته من عمليات تتعلق أساساً بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- 2 - تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني نتيجة عولمة الآليات والأفكار.
- 3 - انتشار التحولات على المستوى العالمي.
- 4 - شيوع ظاهرة الفساد عالمياً؛ مما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية؛ للقضاء على هذه الظاهرة.

وبالإضافة لهذا المتغيرات فهناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في ظهور وبلورة مفهوم الحوكمة:

- 1 - عوامل سياسية: وتتمثل في بروز روح النضال السياسي والاجتماعي النشط، الذي ظهر لدى منظمات المجتمع المدني في كل أنحاء العالم ودعوة هذه المنظمات إلى إرساء الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار العام والحياة السياسية.
- 2 - عوامل إدارية: ترجع إلى التغير الحاصل في دور الدولة من فاعل رئيس في صنع السياسات العامة إلى شريك ضمن شركاء متعددين في إدارة شئون الدولة والمجتمع متمثلين في القطاع الخاص والمجتمع المدني، اللذين فرضا المزيد من الرقابة والشفافية ووضع السياسة الإنمائية للدولة.
- 3 - عوامل اقتصادية ومالية: وتمثلت في كل من:
 - أ - عدم الاستقرار الاقتصادي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والمديونية لدى الكثير من الدول خاصة الدول النامية.

ب - العوامة وما نتج عنها من تحرير تجارة السلع والخدمات، مما أدى إلى انتشار الأزمات إلى خارج حدود الدولة.

ت - فشل المساعدات التي تقدمها الدول المانحة إلى الدول النامية في الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية، ويرجع هذا إلى ضعف الإدارة وانتشار الفساد.

ث - تعثر العديد من برامج التكيف والإصلاح الهيكلي التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من الدول النامية بسبب الفساد الداخلي وضعف مؤسسات تلك الدول.

4 - العوامل الاجتماعية:

أ - ضعف مستوى التنمية البشرية.

ب - زيادة الفقر والأمية والأمراض وسوء التغذية.

ت - انتشار البطالة خاصة في دول العالم الثالث.

المطلب الثالث: أهمية الحوكمة

تزايد اهتمام الدول بتبني وتطبيق معايير الحوكمة كأداة ناجعة في ضبط الأنظمة والقوانين والسياسات والمعايير التي تحقق الانضباط في الإنفاق الحكومي، وتتمثل أهمية الحوكمة فيما يلي:

1 - تعزيز الالتزام بالعدالة والشفافية والمعاملة النزيهة، وذلك من خلال مجموعة القوانين

والإجراءات التي تتبناها المؤسسات من أجل ضمان سير أعمالها في الاتجاه الصحيح، وفق الإجراءات المنصوص عليها في اللوائح الداخلية للمؤسسة، والصادرة من الجهات التشريعية.

2 - تعزيز أداء المؤسسة، من خلال إسهامها في حل إشكالية تضارب المصالح بين ذوي المصلحة من مسئولين وأصحاب قرار وجمهور.

3 - الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري، حيث توصلت العديد من الدراسات، إلى أن إتباع

المبادئ السليمة «للحوكمة» يؤدي إلى توفير الاحتياطات اللازمة، ضد الفساد المالي والإداري، ويساهم في تشجيع وترسيخ فاعليتها في الحياة الاقتصادية، ويساعد المراجعين الخارجيين

للمؤسسة على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين عملياتها، وبالتالي التقليل من أخطار الفساد المالي والإداري.

4 - تعتبر «الحوكمة» الأداة الأقوى التي تؤدي إلى تحسين كفاءة الموارد، مما يترتب عليه تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة معدلات العوائد.

كما أن للحوكمة انعكاسات على المجتمع من بينها: الولاء والانتماء، والإبداع، والرقابة الذاتية، والمرونة، بما يضمن تقصير المسافات في ميادين العمل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. كذلك فإن الحكم الجيد، يؤمن النقاش العام حول أثر السياسات الحكومية، ويساعد على التقليل من السياسات المنحرفة والخاطئة عبر المساءلة العامة للسياسيين والموظفين.

وتتجلى أهمية الحوكمة في التالي:

- يساهم تطبيق المؤسسات للحوكمة في استغلال مواردها بالشكل الأمثل.
- تساعد الحوكمة في تحقيق معدلات نمو مراضية من خلال مساهمتها في زيادة الإنتاجية.
- وتكمن أهمية الحوكمة في أنها عملية ضرورية لضمان تحقيق أهداف المؤسسات الحكومية، حيث تستمد الحوكمة أهميتها من اختصاصاتها بالجوانب التالية:
- تحقيق الحياد والاستقلال لكافة العاملين في مختلف المستويات التنظيمية.
- ضمان الاستفادة من نظم الرقابة الداخلية.

ويتضح مما سبق أن أهمية مؤشرات الحوكمة تكمن في أنها تحارب الفساد، وتعمل على ضمان الحياد والاستقلالية، وضمان الاستفادة من نظم الرقابة، وتقليل الأخطاء والقصور، وتحقيق فعالية المحاسبة والمراجعة.

وببساطة بوسعنا إجمال أن أهمية الحوكمة تتمثل في قدرتها على ضمان إدارة المنظمة بشكل مسئول، وعدم تعرض أموالها للإدارة السيئة، إضافة إلى كونها أحد المفاتيح الرئيسة لخلق بيئة عمل تحكمها القوانين والأنظمة الواضحة وتحتكم إلى نظام فاعل، كما تسعى إلى ترشيد الإنفاق الحكومي وتحقيق الأمن البشري؛ أي حماية أفراد المجتمع كافة من التهميش والفقر وذلك من خلال توفير كافة احتياجاتهم الحياتية، ويعد ذلك بمثابة مسئولية مباشرة للحكومة في الحفاظ على كيان الدولة.

المطلب الرابع: أهداف الحوكمة

تتبلور أهداف الحوكمة من جوهر المبادئ التي أُنشئت عنها، وتهدف جميعها إلى ضمان توافر أداء فعال للمؤسسة يستند إلى قواعد واضحة وشفافة وعدالة تمتد إلى جميع الأطراف المرتبطة بها، لذا يُعبر عن أهداف الحوكمة على مستوى القطاع العام في النقاط التالية:

- 1 - المساهمة في تعزيز جودة المخرجات للخدمات المقدمة للمواطنين من قِبَل مؤسسات القطاع العام بما يسهم في الوصول إلى رضا المواطن عن الأداء الحكومي.
- 2 - تعزيز مبدأ المحاسبة والمساءلة داخل مؤسسات القطاع العام، وما يترتب عليه من بلورة حالة من الالتزام الحقيقي من موظفي الدولة بالقوانين والأنظمة المعمول بها، بما يحقق الالتزام الشامل بالمهنية، وعدم الانحراف نحو شبهات الفساد.
- 3 - المساهمة في تحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة والعدالة في استخدام السلطة، وإدارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال المنصب العام.
- 4 - تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.
- 5 - الإسهام الحقيقي في حماية الممتلكات العامة، مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة.
- 6 - العمل على تحقيق الأهداف الوطنية الإستراتيجية، وتحقيق الاستقرار المالي للدوائر الحكومية.
- 7 - المساهمة في تطوير أداء الدوائر الحكومية، ورفع قدراتها، من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي، عن طريق المتابعة والتقييم بشكل مستمر.
- 8 - إنشاء أنظمة فعالة لإدارة أخطار العمل المؤسسي، وتخفيف آثار المخاطر والأزمات المالية.

ويمكننا إجمال أن أهداف الحوكمة تركز حول وضع قواعد ومبادئ لإدارة أعمال المؤسسات وتعزيز الرقابة عليها من خلال تحقيق العدالة والشفافية وضمان حق المساءلة وبالتالي حماية حقوق ذوي المصلحة مما يسهم في تحسين مستوى المخرجات وتحسين انعكاساتها على المؤسسة والمجتمع المحيط.

المطلب الخامس: وظائف الحوكمة

- هناك وظائف متعددة للحوكمة، ويمكن توضيح هذه الوظائف على النحو الآتي:
- 1 - تساعد في تفعيل نظام الرقابة وتوفير حزمة من الإجراءات لتفعيل عملية المراقبة وتخفيض السلوك الانتهازي في ظل وجود بيئة رقابية مشددة.
 - 2 - تساعد في التوعية بأضرار وأخطار الفساد في كافة المجالات الحياتية.
 - 3 - توفير حق المحاسبة والمساءلة لجميع الأطراف.
 - 4 - تمكين العاملين للمشاركة الفاعلة في جميع الأنشطة.
 - 5 - تجنب حدوث أي صراعات أو مخاطر تعرقل الجودة داخل المنظمات العامة أو الخاصة.
 - 6 - تحسين سمعة المؤسسة وممارستها.
 - 7 - العمل على تعزيز مستوى الشفافية في كافة أعمال المنظمات والمؤسسات العامة بصورة تسهم في تحقيق رضا أصحاب المصالح.

المطلب السادس: مقومات الحوكمة

- يحتاج أي نظام إلى مجموعة من المقومات التي من شأنها أن تكفل تحقيق أهدافه بكل كفاءة وفعالية، ومن هذه المقومات ما يلي:
- 1 - الإطار القانوني المحدد لحقوق كل طرف من الأطراف الأساسية المعنية بالمؤسسة ومسئولياته واختصاصاته، وكذلك عقوبات انتهاك الحقوق والتقصير في المسؤوليات، وتجاوز تلك الاختصاصات، وأيضاً عقوبات مرتكبي جريمة الفساد.
 - 2 - الإطار القانوني الذي يتضمن الهيئات الرقابية المسؤولة عن متابعة تطبيق إجراءات الحوكمة ومكافحة الفساد.
 - 3 - وجود لجنة تدقيق مستقلة بمؤهلات عالية وخبرة تساعد في إبراز الشفافية بالمؤسسة ودورها في القضاء على الفساد.
- وتعتبر الحوكمة الرشيدة على المستوى المؤسسي نظاماً للرقابة والتوجيه، حيث يتم تحديد العلاقات والحقوق والمسئوليات مع جميع الفئات كالمديرين والموظفين والعلماء، والإجراءات اللازمة

لصنع القرارات المتعلقة بعمل المؤسسة يمكن اعتبارها نظاماً قائماً بحد ذاته، يدعم العدالة والشفافية بعمل المؤسسة ويعزز الثقة والمصداقية في بيئة العمل.

بالإضافة إلى سيادة القانون لحماية حقوق المواطنين، والشفافية التي تهتم بعملية اتخاذ القرارات بطريقة تطبق فيها القوانين والأنظمة بشكل سليم، فمن الصفات الأساسية للحوكمة الرشيدة التجاوب مع جميع شرائح المجتمع والتوافق معها عبر التعامل بوساطة عند اختلاف وجهات النظر، بالإضافة إلى الاهتمام بشكل كبير بالكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد لخدمة المجتمع، ومن هذه المقومات ما يلي:

- 1 - إدارة المخاطر: وهي عملية تحليل وتحديد ومعالجة التعامل مع المخاطر التي يمكن أن تمنع المؤسسة من تحقيق أهدافها، وتزود المؤسسة بضوابط للتصدي للمخاطر.
- 2 - المساءلة الداخلية: تتطلب تدفقات العمل المنجز في إطار العلاقات مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين، تحديداً وفهماً واضحاً لمختلف المسؤوليات والاحتياجات لأصحاب المصلحة الداخلية. ورغم أن هذا العنصر يسلط الضوء على الهياكل والعمليات الداخلية، فإن كفاءة وحوكمة المؤسسة يجب أن تضمن أن مسار هيكل المساءلة الداخلية يتوازى مع عمليات المساءلة الخارجية ويكون وثيق الصلة بها وذلك للحد من الازدواجية في العمل.
- 3 - المساءلة الخارجية: يُعد التدقيق الخارجي جزءاً لا يتجزأ من العمل في القطاع العام، ويمثل امتثال المؤسسة للمساءلة الخارجية أحد مقاييس النجاح لمؤسسات القطاع العام وتوضيح حدود المسؤوليات لدى العاملين في المؤسسة.
- 4 - مراجعة وتقييم الاتفاقيات الحكومية: يضمن هذا العنصر نمو وتطور هيكل وعمليات الحوكمة الجيدة في المؤسسة. وتُعد المراجعة المستمرة والتقييمات والتعديلات على الاتفاقيات الحكومية بمثابة عملية رئيسة لنجاح مؤسسات القطاع العام.
- 5 - دعم المعلومات واتخاذ القرارات: يسلط الضوء على أهمية إدارة المعلومات في المؤسسة ومدى قدرة موظفيها على تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى تعزيز المساءلة بطريقة وكفاءة وفعالية، كما أن تصميم المعلومات ودعم اتخاذ القرارات يساهم في تطوير المؤسسة وزيادة ثقة الموظفين.

6 - القيادة والأخلاق وثقافة الالتزام: يدعم هذا العنصر بناء الحوكمة بأكمله ويعتبر الأساس، فالقيادة هي المسؤولة عن تنفيذ وتقييم وتحسين هياكل المؤسسة والعمليات الإدارية.

7 - التخطيط ومراقبة الأداء: يدعم فعالية أداء المؤسسة لتلبية المساءلة والامتثال الداخلي والخارجي.

وهكذا يتجلى أن مقومات الحوكمة مجتمعة من شأنها ضبط آلية تنفيذ الأعمال في المؤسسات بما يسهم بشكل فعلي وملموس في تحسين نتائج مخرجاتها وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة على صعيد المؤسسة والمجتمع المحلي.

المطلب السابع: مؤشرات الحوكمة العالمية في القطاع العام

ذهبت العديد من المنظمات الدولية إلى تطوير مؤشرات الحوكمة العالمية في القطاع العام، ومنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD»، لتشمل الحوكمة أربعة مؤشرات هي: (دولة القانون، إدارة القطاع العام، السيطرة على الفساد، خفض النفقات العسكرية). وبالمقارنة مع مؤشرات البنك الدولي، فقد تم تطوير عدد من مؤشرات الحوكمة لدى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، كما يلي:

- 1 - حكم القانون: هل تتبع صناعة القرارات قواعد مستقرة يراها المواطنون منصفة وعادلة.
- 2 - تحسين عمليات اتخاذ القرارات: مدى خضوع اتخاذ القرار لقواعد وإجراءات عقلانية من حيث عكسها لحاجة أو رغبة عامة، ومن ثم طرح الموضوع للنقاش العام وتوفير معلومات كافية ومتوازنة من خلال وسائل الإعلام، ومدى كفاءتها مقارنة بالبدائل الأخرى المتاحة، وكذلك مدى تمثيل القرار المتخذ لرغبات ومصالح المعنيين.
- 3 - اللامركزية: الفصل بين السلطات الثلاثة، منح السلطات المحلية سلطات اتخاذ القرار.
- 4 - الشفافية: وضوح قواعد اتخاذ القرارات، مدى توافر قواعد حاكمة لمجال اتخاذ القرار وسهولة فهمها وخضوعها للرقابة.
- 5 - المساءلة: توافرها وتطبيقها ومدى استقلال القضاء والسلطة التشريعية في مراقبة السلطة التنفيذية.
- 6 - التكافؤ: مدى تشارك أفراد المجتمع في مخرجات عملية التنمية وتحملهم لأعبائها ومدى عدالة توزيع الموارد في المجتمع.

7 - الرؤية الإستراتيجية والفعالية: امتلاك الحكومة رؤية لما ينبغي تحقيقه وكيفية تحقيقه وتمكنها من تحقيقه. ويتضمن كذلك العمليات والمؤسسات التي تدعم وتحمي الحريات المدنية والحقوق لكل أفراد الجماعة بما في ذلك الفقراء والفئات المهمشة.

في حين اقترحت الأمم المتحدة ثمانية مؤشرات أساسية للحوكمة الرشيدة: المشاركة، وسيادة القانون، والشفافية، ومكافحة الفساد، والعدالة، والانضباط، والمسئولية الاجتماعية، والمساءلة. أما منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي فقد اقترح ستة عناصر للحوكمة هي: سيادة القانون، والشفافية، والمساءلة، والأخلاقيات، والنزاهة، والاستخلاف والقيادة.

لذا فقد تعددت مؤشرات الحوكمة واختلفت درجة مصداقيتها وجودتها من مؤشر إلى آخر، إلا أن ما قدمه البنك الدولي، ويُعرف بالمؤشرات العالمية للحوكمة (*Worldwide Governance Indicators* (WGI)) يعتبر من أهمها، ويضم (215) دولة. وقد صدر أول تقرير في العام 1996م ليصدر بعدها كل سنتين حتى العام 2002، ثم يصدر بشكل سنوي. ووفقاً للبنك الدولي فإن المؤشرات العالمية للحوكمة تعد بمثابة مؤشر شامل لقياس جودة الحكم وليس بوصفه بديلاً للمقاييس الأخرى، حيث طور البنك الدولي هذه المؤشرات والتي يمكن من خلالها قياس مدى جودة الحوكمة في دول العالم، والتي تلخص وجهات نظر آراء الكثير من المستجيبين سواء من الشركات أو المواطنين أو الخبراء في البلدان الصناعية والنامية.

وتتكون مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) من ستة مقاييس، وكل مقياس يمكن استخدامه بشكل مستقل لموضوع من موضوعات الحوكمة، ويتم إعطاء قيمة لكل مؤشر من هذه المؤشرات يتراوح ما بين سالب 2.5 إذا كان الالتزام بهذا المؤشر ضعيف، وموجب 2.5 إذا كان الالتزام بهذا المؤشر قوي.

وفيما يلي سأقدم عرضاً مفصلاً لهذه المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس جودة الحوكمة في القطاع العام:

1 - المشاركة والمساءلة (*Voice and Accountability* (VA)): يقيس هذا المؤشر الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات. كذلك يقيس المؤشر مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام،

ومشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار، وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يكون جميع المسؤولين ومتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

تلعب المشاركة دوراً مهماً في الحد من الفساد الإداري عن طريق الرقابة المجتمعية التي هي مجموع السلطات المحددة والتي يخولها القانون لجهة معينة على أشخاص وأعمال وزارة المالية بقصد تحقيق المصلحة العامة وضمان حقوق المواطنين من التعسف. وبما أن المواطن هو الذي يتحمل الجزء الأكبر من موارد هذه الوزارة من خلال الضرائب التي يدفعها، فله الحق في ممارسة رقابته على أعمال وزارة المالية، ليتأكد من حسن سير أعمالها وعدم تقصير الوزارة في مهمتها. وتتمثل هذه الرقابة في السماح للسكان بحضور اجتماعات وزارة المالية وعرض جداول أعمالها قبل عقدها، وكذلك حق السكان في تقديم الشكاوي والانتقادات والاقتراحات وتبليغ السلطات عن المخروقات الموجودة.

كما تخول المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وحتى القطاع الخاص المشاركة في إدارة الحكم، وتقوم على مجموعة من الأنشطة، تسعى من خلالها هذه الأطراف للتأثير في أعمال الحكومة، إما بشكل مباشر؛ بالتأثير في صياغة السياسة العامة وتطبيقها، أو بشكل غير مباشر؛ بالتأثير في اختيار المسؤولين الرسميين. وتأخذ المشاركة عدة أشكال، فقد تكون عبر الاقتراع أو الانضمام لمنظمات المجتمع المدني أو المساهمة في إدارة قطاع الخدمات العامة.

ومن حيث المساءلة، فترتبط بديمقراطية الإدارة العامة بمعناها الواسع، وهي عامل محوري في تحديد قدرتها على تنفيذ السياسات العامة بكفاءة وفعالية ومدى استجابتها لاحتياجات المواطنين. ويترتب على مساءلة النظام السياسي للإدارة العامة وضع أنظمة مساءلة إدارية للعاملين في الأجهزة الحكومية من خلالها يمكن محاسبة المسؤولين على أعمالهم وفحص وتدقيق قراراتهم، وكشف حساباتهم وإتاحة الفرصة أمامهم لإيضاح أي نقاط غامضة، أو تُهم موجهة إليهم سواء كانوا منتخبين أو معينين، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الكشف عن التقصير أو الفشل أو القصور في أداء الخدمة العمومية. وتساعد كذلك على تعزيز الثقة بتلك الأجهزة وتضمن التزام الموظفين بأخلاقيات الإدارة العمومية مما يوفر العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، ويزيد الولاء والانتماء للموظف العام ويعزز جودة مخرجات العمل وبالتالي يتحسن أداء الأجهزة الحكومية.

ومن جانب آخر يتضح أن المساءلة تدعم شرعية وزارة المالية وتزيد من مشروعيتها ومصداقيتها لدى المواطن.

وأرى أن المشاركة والمساءلة تكمن في أطرها التطبيقية، وبخاصة في المؤسسات الحكومية، حيث يتطلب هذا المؤشر وجود مشاركة فاعلة من جميع الأطراف ذات الصلة والمصلحة، سواء كان ذلك في رسم السياسات التي تمس مصالحهم وحقوقهم أو في المشاركة في صنع القرار، وفي إجراءات تنفيذ هذه السياسات بالشكل الأمثل وصولاً إلى تعزيز مبدأ الرقابة الواضحة، سواء كانت الداخلية أو الخارجية على أعمال المؤسسات الحكومية، مع السماح بمساحة كافية من المشاركة في مساءلة القائمين على تنفيذ القرارات والإجراءات في المؤسسات الحكومية.

2 - **الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS):** *Political Stability and Absence of Violence* يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: ظهور حالة من عدم الاستقرار، أو نزاع مسلح، أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية. ويقيس أيضاً المؤشر عوامل استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف والتعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي. ويُعد الاستقرار السياسي من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الأمم والشعوب؛ لأنه يوفر لها المناخ والبيئة اللازمة لتحقيق الأمن والتنمية والازدهار، لذلك يعد الاستقرار السياسي مؤشراً مهماً من مؤشرات الحوكمة الرشيدة، فكلما كانت الدولة مستقرة سياسياً، فإن ذلك يدعم فعالية وكفاءة السلطة التشريعية والتنفيذية. وللإستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات، ويمكن لنا إجمالها بما يلي:

أ - **نمط انتقال السلطة في الدولة:** ويعني ذلك تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة. فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً، فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تمت عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا يعد مؤشراً على عدم الاستقرار السياسي. ولقد عانت الدول النامية من ظاهرة الانقلابات العسكرية، ففي الفترة من عام 1958 حتى عام 1977 رُصد (151) انقلاباً، أي بمعدل (8) انقلابات سنوياً.

ب - **شرعية النظام السياسي**: تعتبر شرعية النظام من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، ويعد الاستقرار السياسي من دلائل الشرعية السياسية. وهناك عدة اتجاهات من حيث تعريف الشرعية السياسية: قانوني، سياسي، ديني، والذي سوف نركز عليه هو الاتجاه السياسي، الذي يعرف الشرعية السياسية «تبرير السلطة الحاكمة من منطلق الإرادة الجماعية»، أي أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية.

ت - **قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة**: حيث تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات المهمة لظاهرة الاستقرار السياسي، لأنه على النظام مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة؛ مثل الدفاع عن البلد عند تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع. وإذا كان النظام السياسي ضعيفاً، فإنه يعجز عن الحفاظ على سيادته وتحقيق أمنه الداخلي، وتكون النتيجة الحتمية لذلك التبعية للنظم القوية.

ث - **محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية (النخب الحاكمة)**: المقصود بالقيادات السياسية هي السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة يُعد مؤشراً للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب. ويُعد التغيير المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

ج - **الاستقرار البرلماني**: البرلمان هو الممثل للشعب أو للأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط)، ولا يجوز للسلطة التنفيذية حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تُستمد من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب، ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل فيما يلي:

- استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

- حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

و غالباً ما يكون السبب في تلك الحالات خروج فرد أو جماعة عن الحزب الحاكم، مما يسبب خللاً في نسب تشكيل الحكومة الائتلافية.

ح - **الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية**: تُعتبر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وتعني الحالة

التي يمكن فيها لجميع الفئات والشرائح الاجتماعية المشاركة في العملية السياسية والتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية، بحيث يكون التمثيل بطريقة سياسية متوازنة.

خ - غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والمتمردة: يُعد العنف السياسي التعبير الرئيس عن عدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فمن المؤشرات المهمة جدًا على ظاهرة الاستقرار السياسي، حيث يمكن تعريف العنف السياسي «الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية». وقد يكون العنف رسميًا أو غير رسمي، فالعنف الرسمي وهو الموجه من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، وأما غير الرسمي فهو الموجه من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه إما الحركات الانفصالية والمتمردة والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي، وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع.

د - الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية): يمكن القول أن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالبًا ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية، فالوحدة الوطنية تعتبر بمثابة الضمير الداخلي الذي يرشد أفراد المجتمع لما فيه الخير والمصلحة للوطن، فكلما تمّ توجيه الانتماء للوطن توجيهًا سليمًا، تمّ بناء الوطن وابتعاد المواطنين عن تفضيل المصلحة الشخصية والإضرار بالمصلحة الوطنية مما يؤدي إلى ترسيخ اللحمة الوطنية وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات دون الوطنية.

ذ - نجاح السياسات الاقتصادية للنظام: يُنظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقرًا، فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، وتُسهم هذه السياسات التنموية في رفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، وفي تحقيق الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

ر - قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية: إن أسباب الهجرة، بشقيها الداخلي والخارجي، يمكن إجمالها بالوضع الأمني والاقتصادي، وكلا السببين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم

استقرار سياسي. وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة، دلّ ذلك على وجود الاستقرار السياسي. و أحياناً تكون العمالة الوافدة سبباً من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة.

ونرى أن الاستقرار الاقتصادي يدل على نجاح السياسات الاقتصادية وبالتالي فإن هذا الاستقرار يسهم في تحسين حياة الأفراد في المجتمع ويؤدي إلى تعزيز الأمن والأمان مما يقلص عملية الهجرة الداخلية والخارجية.

3 - **فعالية الحكومة** (*Government Effectiveness (GE)*): يمكن قياس مؤشر فعالية الحكومة من خلال: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية. ويقيس هذا المؤشر أيضاً فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، ويقيس كذلك قدرة الدولة على خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعليتها. ويوضح مؤشر فعالية الحكومة الاستراتيجيات التي تتضمن أهدافاً واضحة ومحددة يمكن قياسها، كما تراعي احتياجات متلقي الخدمة، بحيث يتم تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة للتطبيق الفاعل، والعمل على ضبط عمليات التخطيط المالي بما فيها الموازنات والمشتريات والعطاءات، على أن يتم العمل على تقليل أي معوقات أو مخاطر قد تؤثر على تنفيذ الأعمال بطريقة فعالة.

ونرى أن الوصول إلى ترسيخ مجتمع آمن مستقل يعتمد على مدى كفاءة أعمال الحكومة في ترشيد استغلال الموارد الوطنية وتوظيفها لتلبية متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي.

4 - **جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها** (*Regulatory Quality (RQ)*): يوضح مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص، وتنمية المنظمات غير الربحية، وتحقيق رضا المواطنين، وكذلك يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: إقرار سياسات تتيح التدخل في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، والضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع. كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تشجع تطور القطاع الخاص، وسن منظومة التشريعات القانونية

التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت أوضاعهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع، ويشمل هذا وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة.

ونرى أن جودة التشريعات التنظيمية والقوانين تعتبر بمثابة العصب الرئيس لضبط أمن واستقرار أي مجتمع من المجتمعات فمن خلالها يتم تنظيم العلاقات بين من لهم مصلحة سواء كان الحكومة والشعب أو شرائح الشعب من مؤسسات وقطاع خاص وجمهور، وبالتالي فإن مستوى جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها يساهم في ضبط وتنظيم العلاقات وحفظ الحقوق وضمان سلامة المجتمع.

5 - سيادة القانون (Rule of Law): يقيس هذا المؤشر مدى ثقة الأفراد في القواعد القانونية الحاكمة للمجتمع، ويوضح المفاهيم الخاصة بمدى الثقة بقواعد المجتمع، وعلى وجه الخصوص إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، فضلاً عن احتمال ارتكاب الجريمة والعنف، ويقيس كذلك مدى استقلالية أجهزة الرقابة على السلطة التنفيذية في مباشرتها لمهامها واحترام حقوق الإنسان. وينطوي مؤشر سيادة القانون على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقييد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها؛ بمعنى أن الجميع، حكماً ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يعلو على القانون. وعلى سبيل المثال، يجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، وتكون ضمانة لها ولحريات الإنسان الطبيعية. ويقيس هذا المؤشر ثقة المتعاملين بتطبيق الحكومة للقوانين على الأفراد والمنظمات كافة.

ومن أجل تحقيق مبدأ سيادة القانون ينبغي على المؤسسات في القطاع العام الالتزام بما يلي:

- أن تكون كل أسس وإجراءات العمل منسجمة مع الأنظمة والقوانين التي تنظم عمل المؤسسة.
- أن تكون كل أسس وإجراءات العمل مترابطة وواضحة ولها سند قانوني، وأن يتم تطبيقها بشكل موحد على جميع الموظفين.
- وضع أسس وآليات للتظلم والشكاوى بواسطة العاملين وبشكل ينسجم مع أنظمة الخدمة المدنية.

- مراجعة الأسس والإجراءات وتقييمها باستمرار واقتراح أي تحسينات عليها.

ونرى أن سيادة القانون تساهم في ترسيخ العدالة على قدم المساواة، كما أن احترام سيادة القانون يولد بيئة تمكينية من شأنها الحد من الفساد وتحقيق الأمن والاستقرار، فسيادة القانون هي التي تحمي حقوق الإنسان، وتساعد على منع الجرائم مما يؤدي إلى دعم التنمية الاقتصادية في المجتمع من خلال الأمن والاستقرار وتحقيق السّلم المجتمعي.

6 - **السيطرة على الفساد Control of Corruption**: يُعد مؤشر السيطرة على الفساد من أهم مؤشرات الحوكمة، فارتفاع مستويات الفساد في بلد ما دليل على غياب أو تردي تطبيقات الحوكمة فيه، فلمؤشر السيطرة على الفساد ارتباط وثيق برفع قدرات الإدارة المحلية وتطويرها. ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد بأنه "إساءة الاستخدام النشط أو السلبي لصلاحيات الموظفين العموميين (المعينين أو المنتخبين) لتحقيق منافع خاصة مالية أو غيرها"، ويعكس هذا المؤشر قدرة الدولة على السيطرة على الفساد، وعدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها إلى القضاء، وكشف الفاسدين ومحاسبتهم، وقياس هذا المؤشر مدى استطاعة السلطة العامة تحجيم المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الفساد الإداري من أخطر الظواهر نتيجة أثاره السلبية على مختلف نواحي الحياة سواء على الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية. كما أنه يضعف مؤسسات الدولة ويعيق عملية التنمية الإدارية، لذا لابد من مكافحته عن طريق الالتزام بتوظيف الحوكمة، مما يعزز قدرة الجهاز الحكومي في تنفيذ السياسات العامة للدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن إرساء مؤشرات الحوكمة اليوم يعد مطلباً حقيقياً لحكومات الدول، بسبب ما يمكن أن تحققه من مكاسب كبيرة على مستوى النمو الاقتصادي، كونه يساعد على الاستخدام الأمثل للموارد وحسن استغلالها، وتعزيزه لقيم الشفافية والنزاهة والمساءلة، كما أن تحقيق الأهداف المرجوة للحد من الفساد يأتي من خلال اعتماد استراتيجيات مدروسة لنشر الوعي وروح المواطنة والمحاسبة والتزام المؤسسات بضرورة إعادة هيكلة واستحداث آليات الكشف عن حالات الفساد واعتماد التكنولوجيا المتطورة التي يمكن أن تساهم في التخلص من الكثير من حالات الفساد، ويتوقف نجاح استراتيجيات محاربة الفساد أولاً على وجود الاستقرار السياسي وغياب العنف

في الدولة والعمل على رفع الوعي حول حجم الفساد ودرجة خطورته، ثم على الإرادة السياسية، ومدى تأييد ومساندة المجتمع المدني لهذه الظاهرة الخطيرة، وكذلك فعالية الحكومة من حيث ضبط عمليات التخطيط المالي والموازنات والمشتريات والعطاءات للحد من ظاهرة الفساد، وأيضاً جودة التشريعات التنظيمية التي تساهم في الحد من ممارسات الفساد من خلال وجود إطار مؤسسي قوي يمكنه تحقيق الرقابة وضمان سيادة القانون من أجل قدر الحكومة على ترشيد نفقاتها بين أفراد المجتمع في الدولة.

الإففاق الحكومي

تواجه الأنظمة، سواء رأسمالية أو اشتراكية، ظاهرة اقتصادية تتمثل في تزايد النفقات. ويُعد علم الاقتصاد الألماني (فاجنر) أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة بدراسة الإففاق الحكومي وتزايدها، وخلص في دراسته هذه إلى وجود ارتباط بين زيادة النشاط المالي للدولة وبين ما تشهده من تطور اقتصادي. وصاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي (قانون فانجر): يؤدي تحقق معدل معين من النمو الاقتصادي إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإففاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي.

ويهدف هذا المبحث إلى تعريف مفهوم الإففاق الحكومي وعناصره وتقسيماته والنظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات الحكومية وأسبابها، ثم التطرق إلى ترشيد الإففاق الحكومي وأهدافه وضوابطه ومتطلباته وسبل ترشيده في ظل مؤشرات الحوكمة.

المطلب الأول: مفهوم الإففاق الحكومي

يرتبط مفهوم الإففاق الحكومي بالمبالغ المالية التي تقوم الحكومة بإنفاقها من خلال مؤسساتها بهدف تحقيق النفع العام للمجتمع، على اعتبار أن مؤسسات الدولة هي المسئول الرئيس عن المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي نستعرض معنى الإففاق الحكومي:

لغوياً؛ يُعرف الإففاق في اللغة بأنه «النفقة مشتقة من كلمة نفق، وهي تدل على انقطاع الشيء وذهابه، ومنه نفقت الدابة أي ماتت، ونفق البيع أي راج، وذلك أنه يمضي فلا يكسد ولا يقف، ونقول أنفق الرجل؛ أي ذهب ما عنده، ورجل منفاق أي كثير النفقة». ومنه قول الله تعالى: «قل لو كنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكنم خشية الإففاق وكان الإنسان قتورا» (سورة الإسراء، الآية 100).

إصطلاحياً؛ يذهب التعريف التقليدي للنفقات العامة إلى أنها «سياسة التدخل التي انتهجها الفكر التجاري في أواخر عهده، ولم تكن تسمح للدولة أن تتبع نظام الاقتصاد الطبيعي الحر أو أن يتم التدخل في النشاط الاقتصادي، واقتصر دور الدولة الحارسة حسب رأي الاقتصادي (آدم سميث) على

القيام بالوظائف التقليدية المتمثلة في تأمين الدفاع والأمن والعدالة، إضافة إلى بعض أوجه النشاط المحدودة التي تستهدف توفير بعض الخدمات والمرافق العامة، ولا تتعارض مع مبادئ المذهب الفردي الحر. ولقد أدى تقليص أهمية نشاط الدولة الحارسة والتمسك بتحييد نشاطها المالي حسب قانون (فاجنر) إلى نتائج عديدة أثرت في مفهوم الإنفاق الحكومي؛ أهمها كالتالي:

- يجب تقليص حجم الإنفاق الحكومي، لأقل ما يمكن وبالقدر اللازم لتستطيع الدولة الوفاء بوظائفها التقليدية المحدودة، وذلك لاستهلاك هذا الإنفاق الحكومي جانبًا من ثروة المجتمع، لاتصاف نشاط الدولة بالطابع الاستهلاكي غير الإنتاجي.
- يجب الحرص على حياد الإنفاق الحكومي واقتصره على الغرض المالي فقط، لتجنب أي آثار اقتصادية واجتماعية له.

بينما في الدولة الرأسمالية المعاصرة لم يعد المفهوم الحديث للنفقات العامة قاصرًا على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي بوصفه علاجًا للأزمات، بل صار تحقيقًا لزيادة معدل النمو الاقتصادي القومي، مما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتعدده من ناحية، وتغيير مفهومه وطبيعة دوره من ناحية أخرى. كذلك أصبح الإنفاق الحكومي العام أداة رئيسة لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة النامية. وتتحمل الدولة مسؤولية إحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإقامة المشروعات الكفيلة بتقديم الخدمات الأساسية لعملية التحولات الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل النظم الاشتراكية يتزايد حجم الإنفاق الحكومي، وبخاصة الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لتغطية مجالات نشاط الدولة مستهدفًا توزيع موارد الإنتاج بما يحقق التوازن الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك، وتنفرد الدولة وحدها بالسلطة المطلقة لتنفيذ هذه الأنشطة.

المطلب الثاني: مقاربات تعريفية للمفهوم

هناك العديد من التعريفات لمفهوم الإنفاق الحكومي، ونستعرض هنا بعضًا منها:

- "العمليات التي تقوم بها إحدى وحدات الحكومة العامة وتؤدي إلى نقص في القيمة الصافية" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014: 147).
- "مبلغ من المال تقوم الحكومة بإنفاقه من خلال مؤسساتها المختلفة بهدف تحقيق النفع العام، أو أنه كافة المبالغ التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة". وبنفس المعنى

يُعرف بأنه: «مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة».

- المبالغ النقدية التي تدفعها الحكومة ممثلة في مختلف وحداتها الإدارية للحصول على السلع والخدمات من أجل القيام بواجباتها في إشباع الحاجات العامة للمواطنين
- "المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات إلى المواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة"

وبناءً على ما سبق نخلص لهذا التعريف الجامع: الإنفاق الحكومي هو مبلغ نقدي يخرج من خزانة الحكومة الفلسطينية بواسطة إدارتها ومؤسساتها ووزاراتها المختلفة تنفقها بقصد تلبية احتياجات أفراد المجتمع وتحقيق منفعة عامة للمواطنين كافة.

المطلب الثالث: العناصر الرئيسية للإنفاق الحكومي

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن الإنفاق الحكومي يحتوي على ثلاثة عناصر رئيسة هي:

1 - الإنفاق الحكومي.. نقدي:

تمارس الدولة نشاطها المالي طبقاً لطبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي والذي يهدف إلى تلبية الاحتياجات العامة لمواطنيها. وتحتاج مراحل تطور الدولة إلى الأموال اللازمة لتحقيق هذا التطور، لأن التطور أدى إلى انتقال النظام الاقتصادي للدولة من الاقتصاد العيني أو اقتصاد المقايضة إلى اقتصاد نقدي، أي استخدام النقود وسيلة للتبادل في جميع المعاملات التي يطلبها المجتمع من سلع وخدمات، وبالتالي أصبح الإنفاق الحكومي يتم بشكل نقدي في المجتمع.

2 - الإنفاق الحكومي.. حكومي أو فردي:

يقصد بالشخص العام/ الشخص المعنوي أي شخص تابع لمؤسسات الدولة. ويُطلق على هذه المبالغ التي ينفقها الشخص العام، وليس الخاص، الإنفاق الحكومي وذلك وفقاً للتنظيم الإداري له، وبذلك فإن الإنفاق الحكومي يكتسب صفته من المعيار القانوني الذي يتطلب أن يقوم بالإنفاق شخص عام تابع للدولة.

3 - الإنفاق الحكومي.. تلبية المنفعة العامة:

يستهدف الإنفاق الحكومي إشباع الحاجة العامة مثل الأمن والدفاع والقضاء والتعليم إلى غير ذلك، التي تحقق النفع العام لجميع المواطنين بالتساوي مع مراعاة توزيع الأعباء المالية توزيعاً متساوياً بين أفراد المجتمع. أما إذا أنفقت الدولة جزءاً من أموالها لتحقيق مصالح خاصة ذاتية لا يمكن اعتبار ذلك إنفاقاً عاماً، بل يعد ذلك تجاوزاً في استخدام المال العام وانحرافاً للإنفاق العام عن أهدافه.

المطلب الرابع: الإنفاق الحكومي.. أسس التقسيم

لتقسيم النفقات أسس ومعايير علمية يستطيع من خلالها المحللون الماليون معرفة مقدار ما تنفقه الدولة على كل أنشطتها، وكذلك معرفة مدى تطور هذا الإنفاق من فترة إلى أخرى، ومن ثم تتحدد الاتجاهات التي تتبناها الدولة في كل فترة.

ومن أهم التقسيمات العلمية والاقتصادية التي تستند إلى معايير واضحة ودقيقة:

1 - الانتظام والدورية:

- **الإنفاق الحكومي العادي:** وهو الإنفاق الذي يتكرر بانتظام ويُحدد في الموازنة العامة للدولة (أي كل سنة مالية)، مثل: رواتب الموظفين وأسعار الأدوات اللازمة لتشغيل المرافق والرسوم الضريبية... وغيرها. ويشير التكرار هنا إلى التكرار النوعي وليس الكمي في كل موازنة؛ حتى لو اختلفت كميته من موازنة إلى أخرى.
- **الإنفاق الحكومي غير العادي:** يتكرر هذه الإنفاق بشكل غير منتظم في موازنة الدولة، لكنه ضروري، مثل الإنفاق لمكافحة الأمراض الطارئة، أو إصلاح ما خلفته الكوارث الطبيعية أو الحروب.

وبينما يتم سداد الإنفاق الحكومي العادي من الإيرادات العادية، فإن الإنفاق غير العادي يتم سداه بشكل أساسي من خلال القروض، ويمكن أن يؤدي في كثير من الحالات إلى عجز في موازنة الدولة، خاصة إذا لم تقم خزانة الدولة بتقدير مبلغ الإنفاق الحكومي بشكل صحيح.

2 - الإنفاق الحكومي (الحقيقي) والإنفاق التحويلي:

أ - الإنفاق الفعلي (الحقيقي): إنفاق الدولة للحصول على السلع والخدمات اللازمة لتحقيق المصلحة العامة، مثل رواتب موظفي الدولة وشراء المعدات، ودفع الفوائد على القروض العامة.

ويؤدي هذا الإنفاق إلى زيادة الدخل القومي حيث يساعد على توليد دخل جديد يضاف إلى الدخل الذي يشكل الدخل القومي.

ب - الإنفاق التحويلي (مصروفات إعادة التوزيع): وهو الإنفاق الذي تنفقه الدولة دون مبرر، أي دون الحصول على أي سلع أو خدمات، والغرض منه إعادة توزيع الدخل أو الثروة بحيث يتم أخذ الأموال من البعض وتوزيعها على الآخرين عن طريق الضمان الاجتماعي، والتأمين ضد البطالة، وتأمين الوقف، وأنواع مختلفة من المساعدة الاقتصادية، والمساعدات الثقافية وغيرها من المساعدات الاجتماعية.

3 - الطبيعة المالية:

يشير هذه الإنفاق إلى درجة العائد على الخزنة وينقسم إلى: الإنفاق العام النهائي، الإنفاق العام المؤقت، والإنفاق العام المحتمل (الطارئ أو الافتراضي).

- **الإنفاق العام النهائي:** وهو إنفاق لا تتوقع الدولة أن يعود مرة أخرى تلقائيًا بشكل مباشر، دون أن يمنع ذلك الاستعادة غير المباشرة لها، على غرار الإنفاق الاستثماري أو الإداري أو غيره من أشكال الإنفاق الحكومي.

- **الإنفاق العام المؤقت:** وهو الإنفاق الذي يؤخذ من الخزنة مع توقع استرداده مرة أخرى لأن الدولة أنفقته بشكل مؤقت.

- **الإنفاق المحتمل (الطارئ أو الافتراضي):** وهو الإنفاق الذي تحتاجه الدولة في ظل ظروف معينة، ومن ثمّ يمكن لكل دولة تحديدها مسبقًا بطريقة احتمالية، حالات طارئة مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية (زلازل وأعاصير وبراكين)... وغيرها، والتي تؤدي إلى دمار في مناطق معينة؛ تلتزم الدولة حيالها بتخصيص نفقات لحل هذه المشاكل الطارئة وتبعاتها وتأثيراتها.

4 - الأغراض:

وللإنفاق الحكومي أغراض مختلفة من بينها:

- **الإنفاق الإداري:** ويقصد به التكاليف المتعلقة بتشغيل المرافق العامة للدولة، ويتجسد هذا الإنفاق في الدفاع والأمن والقضاء والمؤسسات السياسية وغيرها، وهو إنفاق لتلبية الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليًا وخارجيًا ولتنظيم الشؤون السياسية.
- **الإنفاق الاجتماعي:** وهو الإنفاق الذي يتعلق بأهداف ومقاصد الدولة الاجتماعية، بما في ذلك الاحتياجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، أي توفير مستوى معين من الثقافة والتعليم والصحة، لتحقيق الرقي والرفاهية للمجتمع وتحقيق العدالة المجتمعية للمواطنين في الدولة. ويُعد الإنفاق على التعليم والصحة من أهم النفقات الاجتماعية، حيث يقيس درجة التقدم الاجتماعي، وغالبًا ما يُعتبر هذا الإنفاق من بين أهم أشكال الإنفاق الحكومي.
- **الإنفاق الاقتصادي:** هو الإنفاق الذي تتكفل به الدولة بشكل رئيس لتحقيق أغراض اقتصادية؛ تنمية وزيادة الإنتاج الوطني وتأسيس رأس مال جديد. وتشمل هذه المصروفات كل ما يتعلق بالمشاريع الصناعية والكهرباء والري وغيرها، خاصة في الدول النامية لأنها تعتبر بنية تحتية لها.

5 - الإنفاق الإقليمي:

- **الإنفاق العام المركزي:** ولهذا الإنفاق طابع وطني كنفقات الدفاع والعدالة والأمن وبعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الطابع الوطني.
- **الإنفاق المحلي:** وهو الإنفاق الخاص بالولايات والبلديات والقرى لتوزيع الكهرباء والمياه والنقل والطرق.

وبالنسبة إلى تقسيم الإنفاق الحكومي الفلسطيني، فهو ينقسم إلى إنفاق جاري وإنفاق تطويري:

1 - الإنفاق الجاري:

- أ. **الرواتب والأجور:** تشمل رواتب وأجور الموظفين في أجهزة السلطة الفلسطينية المدنية والعسكرية.

- ب. **الإنفاق التشغيلي:** يشمل مصاريف المياه والكهرباء والهاتف والبريد والمواصلات وإيجارات المباني والمحروقات والقرطاسية والمطبوعات والصيانة ومهمات السفر ومصاريف أخرى.
- ج. **الإنفاق التحويلي:** يمثل هذا البند حصة الحكومة من الضمان الاجتماعي 12.5 %، والتي تدفع لصندوق التأمين والمعاشات «هيئة التقاعد الفلسطينية»، كما يشمل الإنفاق على برامج الإغاثة والرعاية الاجتماعية والمساعدات والتعويضات التي تقدمها السلطة الفلسطينية للمواطنين المتضررين من الحصار والعدوان الإسرائيلي.
- د. **الإنفاق الرأسمالي العادي:** وهو عبارة عن الإنفاق الرأسمالي الذي يتم تمويله من خلال الموازنة الجارية.
- هـ. **صافي الإقراض:** وهو المبالغ التي تدفعها الخزنة سواء بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء للتسديد عن المواطنين أو من خلال الخصم من مستحقات السلطة الفلسطينية «إيرادات المقاصة» لدى إسرائيل.

2 - الإنفاق التطويري:

وينقسم إلى إنفاق تطويري ممول من الخزنة، ونفقات تطويرية ممولة من الدول المانحة، وتشمل جميع النفقات على مشاريع البنية التحتية التي تنفق ضمن إطار المشاريع التطويرية.

المطلب الخامس: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي

هناك عدة دراسات وتفسيرات لظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي؛ أهمها ما يلي:

- 1 - **تفسير فاجنر:** يُعد الاقتصادي الألماني «Adolf Wagner» من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي وذلك في عام 1892م، حيث أطلق على تفسيره (قانون فاجنر *Wagner's Law*)، ويربط فيه نمو حجم المؤسسات العامة في الاقتصاد بنمو الدخل القومي، وتنتج هذه العلاقة ضمناً من أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وإلى نمو الطلب الكلي الذي يُخصص جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات الحكومية في الاقتصاد.
- 2 - **تفسير بيكوك ووايزمان:** لقد أوضح كل من «بيكوك ووايزمان *Peacock and Wiseman*» في دراسة لهما سنة 1961 (دراسة حول تطور الإنفاق الحكومي في بريطانيا خلال الفترة

1955 - 1890) أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد المفسر لنمو وتزايد الإنفاق الحكومي بمرور الوقت وإنما هناك عوامل أخرى؛ تتمثل في الاضطرابات والهزات السياسية والاجتماعية (وأُعتبرت هذه العوامل بمثابة العوامل الرئيسية في زيادة الإنفاق الحكومي وخاصة في الدول النامية).

3 - قانون باركنسون:

يوضح قانون «باركنسون» أن اتجاه الإدارات الحكومية للتوسع والتشعب هي ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الإنفاق الحكومي سواء في الأجل القصير أو الطويل على حد سواء، حيث يرى أن هناك إفراط في استخدام القوى البشرية من جانب الإدارات الحكومية المختلفة بشكل لا يتماشى مع متطلبات حاجات العمل. ويفسر القانون هذه الظاهرة بوجود ميل لدى بعض المسؤولين في الإدارات الحكومية لزيادة عدد العاملين في الإدارات التابعة لهم دون حاجة ماسة لذلك، وربما يرجع ذلك إلى رغبة هؤلاء المسؤولين في تقوية نفوذهم وإضفاء مزيداً من الأهمية على ما يشغلون من مراكز.

ونستنتج مما سبق أن الفرضيات التي تفسر سلوك الإنفاق الحكومي عبر الزمن يمكن أن تكمل بعضها البعض الآخر، ف(قانون فاجنر) يساهم في تفسير زيادة الإنفاق الحكومي بصورة جيدة في الأوقات العادية، بينما يصلح استخدام (فرضية بيكوك ووايزمان) في تفسير التغيرات في الإنفاق الحكومي عند التعرض لاضطرابات وهزات اجتماعية وسياسية، وما بعدها مباشرة وفي جميع الأوقات تلعب الاعتبارات السياسية والإدارية دوراً هاماً في تحديد حجم الإنفاق الحكومي ومعدل النمو.

المطلب السادس: الإنفاق الحكومي.. ماهية الترشيح

يساهم ترشيح الإنفاق الحكومي في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية، وخفض العجز الذي قد يحدث في موازنة الدولة بالاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة.

ويعني مصطلح ترشيح الإنفاق الحكومي: «حُسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وعلى أساس رشيد ودون إسراف. ويتضمن ترشيح النفقات عدة عناصر: التوظيف الأمثل، تفادي كل ما هو غير ضروري من الإنفاق، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج والاستفادة الجيدة من الموارد البشرية والاقتصادية المتوفرة. كذلك يستهدف العمل على تحقيق الفاعلية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين القطاعات الأخرى والدولة، والالتزام بفاعلية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما يضمن توفير الرفاهية لأفراد المجتمع».

وهناك تعريف آخر للترشيد بأنه؛ «حسن تدبير وإدارة الموارد والإمكانات المالية والمادية وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف بكفاءة تامة مما يترتب عليه تقليل الهدر والفاقد في تلك العملية». ومما سبق يتضح أن ترشيد الإنفاق الحكومي هو أحد أساليب الإدارة الجيدة للإنفاق لضبط وإحكام عملية الإنفاق الحكومي وتحقيق الاستفادة المثلى والأكثر جدوى دون هدر للموارد الاقتصادية والبشرية لتحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب السابع: أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي

تتمثل أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي في التالي:

- 1 - رفع الكفاءة الاقتصادية بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات بما يساهم في زيادة جودة المخرجات ضمن مدخلات معقولة.
- 2 - العمل على تحسين طرق وأساليب إنتاج المخرجات والسعي لتطوير نظام الإدارة والرقابة الفعال.
- 3 - خفض مستويات العجز التي قد تحدث في الموازنة، والعمل على تقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب.
- 4 - المساهمة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساعدة في تحديث مشاريع البنية الأساسية في مؤسسات الدولة.
- 5 - مراجعة هيكلية المصروفات والقضاء على ظاهرة الإسراف والتبذير بجميع أشكالها، والمساهمة في استقرار الأوضاع المالية.
- 6 - دفع عجلة التطور والتنمية في الدولة واجتياز المشاكل والتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا يتجلى أن أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي تركز وبشكل رئيس على تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة وترشيد استهلاك الموارد والمقدرات مما يدعم تحقيق التنمية المستدامة ويُحقق الاستقرار العام.

المطلب الثامن: الإنفاق الحكومي.. أسباب التزايد

يمكن تصنيف أسباب تزايد الإنفاق الحكومي إلى نوعين:

1- أسباب ظاهرية:

يطلق مصطلح الزيادة الظاهرية على مجموعة العوامل التي تؤدي لزيادة المبالغ المخصصة للإنفاق الحكومي دون الزيادة في حجم الخدمات العامة وتحسينها، وهي كالتالي:

- **التضخم:** يشير مصطلح التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يؤدي إلى تناقص كمية وقيمة السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية، وينتج عن ذلك زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية بل زيادة في الأعباء العامة.

- **زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:** يصاحب زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها زيادة حجم الإنفاق الحكومي. ويترتب على ذلك تحمل الدولة المزيد من الأعباء لتلبية احتياجات مواطنيها الجدد من أمن وتنمية وتعليم دون تحقيق أدنى زيادة في مستوى نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، أو تحسن مستوى معيشتهم.

- **اختلاف طرق المحاسبة المالية:** في السابق كانت تقوم الحكومات بتخصيص بعض الإيرادات التي يتم تحصيلها لتغطية نفقاتها مباشرة بما يجعل الإنفاق الحكومي الوارد في الموازنة أقل من قيمته. وأدى إتباع مبدأ عمومية الموازنة، أي ظهور كافة أوجه الإنفاق الحكومي للدولة وإيراداتها دون تخصيص في الموازنة العامة، إلى ظهور أوجه إنفاق حكومي في الموازنة لم تكن ظاهرة من قبل، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي.

2- أسباب حقيقية:

هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية التي تؤدي لزيادة الإنفاق الحكومي زيادة حقيقية، كما يلي:

- **أسباب اقتصادية:** تؤدي زيادة الدخل القومي إلى زيادة الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بعيداً عن تزايد وتنوع الضرائب المقررة، وهو ما يشجع الدولة لزيادة حجم ومجالات الإنفاق الحكومي. كذلك يشجعها للتوسع في تنفيذ المشروعات العامة الاقتصادية لتحقيق

التنمية الاقتصادية، والتدخل لمحاربة الاحتكار، والحصول على موارد للخزانة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

- أسباب مالية: تتمثل في سهولة الاقتراض في العصر الحديث، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي الناتجة عن دفع الأقساط والفوائد. كذلك يشجع وجود فائض في الإيرادات العامة، غير مخصص لغرض معين، الحكومة على إنفاقه.
- أسباب إدارية: كلما اتسعت أعمال الدولة، زاد حجم إنفاقها لتوفير ما يلزم للقيام بالأعمال الإدارية من أجور وأثاث وغير ذلك. لكن هذه النفقات قد تتضخم بسبب انتشار الفساد الإداري وسوء التنظيم، والبطالة المقنعة، خاصة في الدول النامية.
- أسباب اجتماعية: تؤدي الزيادة السكانية بالإضافة إلى تعقد حاجات سكان المدن وزيادة مستويات البطالة وارتفاع المستوى الاستهلاكي للفئات الاجتماعية لزيادة حجم النفقات لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات العامة.
- أسباب سياسية: يترتب على التزام الدولة بمبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية زيادة اهتمامها بتلبية الاحتياجات الخاصة بشرائح المجتمع ذات الدخل المحدود؛ من توفير الرعاية الصحية والسكن والخدمات التعليمية وغيرها، بالإضافة إلى التزام الدولة بالنفقات الخاصة بالعلاقات الدولية والتمثيل الدبلوماسي، كذلك تعد النفقات العسكرية سبباً مهماً في التزايد المطرد للإنفاق الحكومي في هذا العصر.

المطلب التاسع: ضوابط ترشيد الإنفاق الحكومي

تتمثل ضوابط ترشيد الإنفاق الحكومي في النقاط التالية:

- 1 - أن يكون الهدف من الإنفاق الحكومي هو تحقيق المنفعة العامة بعدم هدرها وإنفاقها على المصالح الخاصة للأفراد أو الجماعات، بالإضافة للحفاظ على الصالح العام والعدالة في الإنفاق الحكومي، وتحقيق الرفاهية للمواطنين.
- 2 - الحد من الإنفاق على المشاريع ضعيفة الإنتاج أو الاحتفالات الضخمة التي تثقل تكاليفها كاهل الدولة لأنها ليست سوى أحد الأمثلة الصارخة على إهدار المال العام.

- 3 - عدالة توزيع الإنفاق الحكومي بين مختلف مناطق الدولة حتى يستفيد مختلف المواطنين؛ ليس فئة على حساب فئة أخرى بما يحقق التنمية المتكاملة.
- 4 - ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي وهذا بحسب الأهمية المراد تقديمها من خدمات، فتوفير مياه الشرب له أولوية مقارنة ببناء مركبات رياضية ضخمة.
- 5 - ضرورة فرض رقابة فعالة على كل عمليات الإنفاق الحكومي، بما يسهم في تجنب الإسراف وإهدار المال العام، وذلك بالتأكد من إنفاقه في المجالات المخصص لها في حدود القوانين واللوائح.

المطلب العاشر: متطلبات النجاح

تُعتبر سلامة عملية الترشيد للإنفاق الحكومي خطوة أولى لوجود إنفاق حكومي رشيد، لكنها بمفردها غير كافية، لأنها تستلزم توافر ضمانات ومتطلبات لإنجاز هذه العملية على أكمل وجه. ونشير فيما يلي إلى أهم المتطلبات:

- 1 - **إرادة سياسية قوية:** تؤدي عملية تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق لتولد حساسية بين الأطراف ذات المصالح المتعارضة، بخاصة إذا كان المجال مفتوحاً للنقاش أو لإعادة النظر في قرار التخصيص، مما يتطلب وجود حكومة قادرة على مواجهة مثل هذه الأمور لإنجاز عملية الترشيد ويتم ذلك من خلال توافر موازنة عادلة.
- 2 - **ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم:** إن الالتزام بمؤشرات الحوكمة ضروري للغاية لعملية ترشيد الإنفاق الحكومي، فالإدارة الجيدة تتمتع بالشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع، والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء فيما يتصل بالصرف أو التحصيل، ويشمل ذلك السماح بمشاركة مختلف أطراف المجتمع في تحديد سياسات الدولة وتوجيه نفقاتها، حيث تعمل الحوكمة لترشيد الإنفاق الحكومي ومحاربة مختلف أشكال الفساد وإهدار المال العام.
- 3 - **التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة:** بالاعتماد على الخبرة في عملية ترشيد الإنفاق الحكومي، وذلك من خلال إتباع سياسة اقتصادية حكيمة وهذا مرهون بوجود حكومة قوية قادرة على الاستفادة من التجارب السابقة والإقناع وتثمين الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية والاستفادة منها. وبالإضافة إلى ذلك وجود شعب يؤمن بالنصح والمشورة ويعمل بهما.

4 - توفير نظام محاسبة ورقابة فعال: يتيح لمختلف الجهات المعنية التعرف على كل عمليات الإنفاق الحكومي ومجالاته ويمكنها من تقييم كل عملية. ولعل أكبر دليل على قوة الدولة، التزامها بنشر نتائج نشاطها وإطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به. وبقدر نجاح الدولة في ذلك، يطمئن مواطنوها وهيئاتها، بما يساهم في إنجاح عملية الترشيد ويضمن للسياسة المتبعة فعالية حقيقية.

5 - كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها: يتحقق النجاح لعملية ترشيد الإنفاق الحكومي بالاعتماد على وجود جهاز إداري كفاء له القدرة الإشرافية على مختلف المرافق والهيئات العامة وإلزامها بالوظائف المحددة لها، خاصة في الدولة النامية التي تعاني ضعفاً كبيراً في تحصيل الإيرادات العامة.

6 - الابتعاد عن مزاحمة القطاعات الأخرى: على الدولة فتح المجال للقطاعات الأخرى من أجل تعزيز الاستثمار، لأن توسعها ينتج عنه المزيد من عجز الموازنة وزيادة المديونية. ولقد أثبت القطاع الخاص إمكانية الاعتماد عليه في إنجاز الكثير من المشروعات التي كانت مقصورةً على قطاع العام بشكل أكثر نجاحاً، وفي الغالب بتكلفة أقل من الدولة، لأن المستثمر يكون أكثر حرصاً لتحقيق ربح أكبر.

وهناك العديد من العوامل التي من شأنها المساعدة على إنجاح ترشيد الإنفاق الحكومي، مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات ذات العلاقة لتحقيقها على أرض الواقع، ويمكن إيجازها بالشكل التالي:

التحديد الدقيق للأهداف، تحديد الأولويات؛ القياس الدوري لبرنامج الإنفاق الحكومي، ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف، وتفعيل دور الرقابة على النفقات الحكومية.

المطلب الحادي عشر: سبل ترشيد الإنفاق الحكومي

تتجلى سبل ترشيد الإنفاق الحكومي في ظل مؤشرات الحوكمة فيما نلمسه من آثار إيجابية تحصل عليها المنظمات الحكومية التي تطبق فيها الحوكمة في سبيل ترشيد الإنفاق الحكومي. ولقد كشفت العديد من الدراسات والأدبيات وجود علاقة بين الحوكمة والإنفاق الحكومي؛ فهناك تكامل قوي بين الحوكمة وترشيد الإنفاق الحكومي، حيث يمكن للدولة أن تتسم بسياسة مالية رشيدة ومثالية إذا حاولت الجهات المختصة إعداد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها، من خلال تفعيل مؤشرات

الحوكمة وتطبيقها على أرض الواقع. في حين وضحت دراسات أخرى أن هناك ثلاثة مؤشرات كان لها أثر على الإنفاق الحكومي (لفعالية الحكومة أثر سلبي، للاستقرار السياسي أثر سلبي ولسيادة القانون أثر إيجابي)، أما المتغيرات الثلاثة الأخرى فليس لها أثر على الإنفاق الحكومي.

ونظراً لأهمية تطبيق مؤشرات الحوكمة العالمية في القطاع العام، سيتم التطرق لمجموعة من العلاقات البيئية لمؤشرات الحوكمة العالمية والإنفاق الحكومي، وبيان أثرها في حال التطبيق الفعلي لها، لذلك فإن إرساء مؤشرات الحوكمة العالمية يعد بمثابة آليات لترشيد الإنفاق الحكومي، وفيما يلي نذكر هذه المؤشرات في ترشيد الإنفاق الحكومي:

1 - دور المشاركة والمساءلة: تعد المساءلة واحدة من أهم المؤشرات التي تساهم في ترشيد

الإنفاق الحكومي وذلك لإسهامها في حماية المال العام والحرص على تطبيق القوانين والعمل بها، سواء كانت على المستوى الكلي (الحكومي) أو على المستوى الجزئي (المؤسسات)، فمن خلالها يمكن محاسبة المسؤولين على أعمالهم وفحص وتدقيق قراراتهم وكشف حساباتهم، وإتاحة الفرصة أمامهم لإيضاح أية نقاط غامضة أو تهمة موجهة إليهم سواء كانوا منتخبتين أو معينين، وينطبق الأمر ذاته على المؤسسات العامة والخاصة، فالمسؤولون بها مطالبون بالإجابة على أية تساؤلات يقدمها المواطنون أو المستفيدون من الخدمة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الكشف عن التقصير أو الفشل أو أي انحرافات في أداء الخدمة أو اختلاس أو غير ذلك، وهناك عدة أنواع من المساءلة منها البرلمانية والمساءلة القضائية، ومساءلة الرأي العام، كما أن منظمات المجتمع المدني تعد طرفاً أساسياً وشريكاً حيوياً في خلق بيئة خالية من الفساد، بتقدّمها الدعم للحكومة وممارستها في التأثير عليها في الترويج للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي، من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي في الدولة.

كما يتوقف نجاح السياسة الاقتصادية عموماً والمالية منها على وجه الخصوص في تحقيق أهدافها التنموية على عاملين أساسيين هما، الموارد المتاحة للمجتمع من جهة والكيفية التي يتم بها استخدام هذه الموارد من جهة أخرى، وتُساهم المشاركة الفعالة للمجتمع في إعداد الموازنة بشكل يضمن الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة.

2 - دور الاستقرار السياسي وغياب العنف: إن الاستقرار السياسي والأمن والاقتصاد من الركائز

المهمة في قيام أي نظام سياسي يراود له الاستمرار والتطور، وإن البناء الناجح للدولة يقوم

على هذه الركائز مجتمعة والإخلال بواحدة منها يسبب عائقاً في طريق مسيرها وتطورها ويربك العمل الحكومي، إن الدولة التي تعاني من اضطراب سياسي وهشاشة بالأمن وضعف في الاقتصاد فيكون قرارها ليس منها وحدودها مفتوحة واقتصادها منهار وشعبها فقير، والدولة الضعيفة في الغالب تُقَاد من خارج حدودها، لذلك لا يمكن بناء نظام سياسي ناجح بدون استقرار سياسي وأمن مستتب لتتمكن من تحقيق ترشيد الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على جميع المستويات، لكن فقدان الاستقرار السياسي والأمني من أهم العوامل التي تعيق التنمية الاقتصادية للبلدان المتحاربة لأنها تدمر البنى التحتية للبلد وتفقدته الكثير من مقوماته.

ومن جانب أخرى فإن وجود حالات الاستقرار السياسي ينشط الطلب نتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وينتج عن ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار يكون أحياناً في النطاق المقبول اقتصادياً، وهنا يكون لهذا الارتفاع آثار إيجابية على تحفيز الاستثمار وزيادة التوظيف، وقد يكون التضخم كبيراً بحيث تنتج عنه آثار سلبية في الاقتصاد والمجتمع، ولكن في حالات انعدام الاستقرار السياسي والأمن فإن الطلب يتضاءل ويترتب على ذلك ركود في الأسواق وكساد للمنتجات.

وفي ضوء ما سبق نستنتج أن الاستقرار السياسي وغياب العنف من الركائز المهمة في تطور الدولة وتنميتها اقتصادياً، وكذلك ينتج عن هذا الاستقرار السياسي داخل الدولة وجود الأمن الاقتصادي، مما يساهم في قدرة الدولة على ترشيد إنفاقها بشكل سليم، ومن جهة أخرى فإن انعدام الاستقرار السياسي في الدولة يؤدي إلى وجود الفساد والاختلاس ونهب المال العام في الدولة، وذلك بسبب الحروب الداخلية وعدم وجود أمن مستتب، مما يؤدي إلى انهيار الاقتصاد وعجز موازنة الدولة بسبب زيادة مديونية الدولة وزيادة نسبة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية في الدولة، لذلك الاستقرار السياسي وغياب العنف في حال وجوده يؤدي إلى قدرة الدولة على ترشيد نفقاتها بشكل صحيح بين أفراد المجتمع.

3 - دور فعالية الحكومة: يتبين دور فعالية الحكومة في ترشيد الإنفاق الحكومي، من خلال

قيام الدائرة الحكومية بوضع الاستراتيجيات والإجراءات من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها، والعمل على إنجاز مهامها بشكل متكامل وشامل، وذلك بعد القيام بإجراء التحليلات المستندة إلى الأدلة بهدف ضمان التنفيذ الفاعل والمتوازن لمهامها، مما يحد من الفساد

ويعزز ترشيد الإنفاق الحكومي ويضمن تعزيز الصالح العام وتحقيق التنمية الشاملة، كما ويتم وضع استراتيجيات تحتوي أهدافاً واضحة ومحددة ويمكن قياسها، وتراعي احتياجات متلقي الخدمة بحيث يتم تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة للتطبيق الفاعل، وضبط عمليات التخطيط المالي من أجل ترشيد إنفاقها الحكومي وذلك في الموازنات والمشتريات والعطاءات، وعلى أن يتم العمل على تقليل أي معيقات أو مخاطر قد تؤثر على تنفيذ الأعمال بطريقة فاعلة.

4 - دور جودة التشريعات التنظيمية: تهدف جودة التشريعات إلى دعم الانضباط المالي الحكومي، بما يشمل ضبط الإنفاق الحكومي وإلزام الحكومة بعرض وثيقة الموازنة العامة على البرلمان سنوياً، والتي تتضمن الحدود القصوى للمصروفات الجارية والرأسمالية، وتطبيق موازنة البرامج والأداء التي تسهم في ترشيد الإنفاق الحكومي وترسخ مفاهيم المحاسبة والمساءلة، ويتطلب نجاح ترشيد الإنفاق الحكومي أن تتكامل جودة التشريعات التنظيمية مع الأطر القيمية والثقافية الراضية لممارسات الفساد، وذلك في ظل وجود إطار مؤسسي قوي يُمكنه ضمان سيادة القانون، على أن تتسم المؤسسات باستقلالية كياناتها لتؤدي مهماتها الرقابية بفعالية دون تداخل مع مؤسسات أخرى تعرقل بعضها بعضاً، ويتحقق هذا النضج المؤسسي في ظل سياق عام يتسم بالديمقراطية، وتزايد الرقابة الشعبية والإعلامية، والمأسسة، والرقابة المتبادلة والمتوازنة *Check and balance*، وهو النمط الذي يُطلق عليه «دولة المؤسسات». لذا تُعد جودة التشريعات التنظيمية الفعالة والمطبقة على الجميع هي خط الدفاع الأول في سياسات مكافحة الفساد مما يسهم في ترشيد الإنفاق الحكومي في الدولة.

5 - دور سيادة القانون: تهدف سيادة القانون إلى إحكام الرقابة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية لحصول الدولة على قيمة حقيقية مقابل ما يتم إنفاقه من المال العام وتجنب الصرف غير المبرر وبما يحقق مردوداً إيجابياً على أداء الجهات الخاضعة لأحكام القانون وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، مما يؤدي إلى تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة وتبسيط الإجراءات وتحسين آلية العمل التنفيذي، كما أن سيادة القانون يستهدف ترشيد الإنفاق الحكومي، حيث إنه يتم استحداث الإجراءات التقديرية من الاحتياجات السنوية وربطها بإعداد الموازنة، وإجراءات دراسة السوق ووضع القيمة التقديرية على أسس سليمة.

كما تتزايد أهمية تفعيل النظم القانونية كأداة لجذب واستقرار رؤوس الأموال الأجنبية مع تزايد المنافسة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي، ولا تقتصر أهمية النظم القانونية الفعالة على بناء أسس اقتصاد قوي بل تمتد تلك الأهمية إلى ضمان بناء قيم ديمقراطية راسخة، إلا أنه في بعض الدول النامية تتسم النظم القانونية بعدم الاتساق وفي كثير من الأحيان تفشل القوانين الجديدة في إيجاد حلول للقضايا التي تتناولها، وترجع هذه الفجوة بين تصميم السياسات وتطبيق تلك السياسات بقدر كبير إلى ضعف سيادة القانون، فمن أجل نجاح سيادة القانون في ترشيد الإنفاق الحكومي يجب أن يكون هناك اتساق وتوافق بين القواعد القانونية، ونؤكد أنه على الرغم من الإجماع على أهمية سيادة القانون فإن قليلون هم الذين يفهمون أهميته على مستوى التطبيق من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي في الدولة.

6 - دور السيطرة على الفساد: تُعتبر السيطرة على الفساد أحد أهم أدوات تحقيق كفاءة الإنفاق وترشيد العمل الحكومي، فالفساد قضية عالمية؛ غير أنها أكثر تفشيًا في الدول النامية وتأثيرها سيكون ظاهراً ومؤملاً مع انخفاض الدخل، وإن ضمان تحقيق الكفاءة القصوى للإنفاق الحكومي وترشيده وتحجيم الفساد الإداري والمالي وتشديد الرقابة بأنواعها عليه؛ سيسهم ذلك بشكل مباشر في خفض انعكاساته السلبية في ترشيد الإنفاق الحكومي. لذلك فإن السيطرة على الفساد تساهم وبشكل كبير في تحقيق مجموعة من الإصلاحات من خلال المساهمة في ترشيد الحكومة للإنفاق وتلبية احتياجات المجتمع المحلي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق فإن السيطرة على الفساد يساهم بتنشيط فرص الإصلاح في ترشيد الإنفاق الحكومي أي أن تحقيق الإصلاح يوسع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة والدولة ككل، واستبدال مقاييس العزوة (أي المحاباة) بمقاييس الكفاءة، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد المادية والمعنوية.

وتتميز هذه الإصلاحات بما يلي:

- الإصلاح السياسي وتجسيد مبادئ الحوكمة: تتمثل في إقامة نظام ديمقراطي نزيه وشفاف يعمل على تجسيد دولة القانون، وإنشاء وكالات ومؤسسات لمكافحة الفساد، وكذلك

محاكم خاصة لمراجعة حالات الفساد، وإعلان ملكية الأصول لكل السياسيين والمستخدمين المدنيين.

- إصلاح الاقتصاد الوطني: ضرورة إصلاح الاقتصاد الوطني من خلال تحريره، باستخدام الطرق وتحرير السياسات، كإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي في المعاملات الخارجية.

تكمن سياسة الإصلاح الاقتصادي الوطني في ترشيد النفقات الحكومية في مجملها فيما يلي:

- الانضباط والتصحيح المالي الذي يكون بتخفيض العجز في الميزانية للدولة، من خلال ترشيد عمل الجهاز الحكومي، وزيادة كفاءته وضبط نفقاته، وتطوير وتنويع مصادر إيراداته.

- تطوير المشروعات العامة من خلال إشراك القطاع الخاص في ملكية وإدارة هذه المشروعات كلياً أو جزئياً (الخصخصة)، أو من خلال تطوير نظم إدارتها وفصلها عن نظم ميزانية الدولة، وزيادة اعتمادها على نفسها وتشغيلها على أسس اقتصادية بالتفاعل مع قوى السوق.

- التركيز على تنمية القطاعات التي تساهم في رفع مؤشرات الإنتاجية، وتشمل تعزيز الاستثمارات ذات العائد العالي وتعزيز القدرات التصديرية التي تحقق إنتاجية عالية وتدعم عملية النمو الاقتصادي.

- ضرورة تخفيض تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية، وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام، وخاصة في مشروعات الصناعة التحويلية، على أن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في مشروعات البنية الأساسية، وذلك لكفاءة القطاع الخاص من جهة، ولترشيد الإنفاق الحكومي من جهة أخرى.

إن تطبيق وتبني منهج الحوكمة في القطاع العام الفلسطيني هي مسؤولية الجميع بلا استثناء فهو مشروع وطني متكامل يشمل جميع أفراد المجتمع وجميع القطاعات ويتطلب تفعيل مبدأ المسؤولية الاجتماعية وبرامج التوعية سواء لمتخذي القرار وصناعه، بداية من المواطن الذي هو لبنة أساسية في صناعة القرار والذي يجب السماح له بالمشاركة في صناعة القرار وإعداد التشريعات ويجب الحث على ضرورة تفعيل الرأي العام لتوعية المواطنين بحقوقهم وبأهمية مواظنتهم في مجتمع ديمقراطي وواجبهم القومي والوطني للسير نحو تحقيق مشروع وطني كامل وصولاً للتنمية المجتمعية الشاملة.

ونرى من خلال ما سبق أن سبل ترشيد الإنفاق الحكومي وفق مؤشرات الحوكمة يجب أن تتم من خلال وضع وتطبيق القوانين والتشريعات الصارمة لحماية المال العام والحد من تفشي ظاهرة الفساد ويتم ذلك من خلال تطبيق مؤشرات الحوكمة من خلال الالتزام بقواعدها ومؤشراتها بالشكل الذي يحقق التنمية الشاملة ويحافظ على موارد الدولة ومقدراتها حيث يمكن للدولة أن تعمل على ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تحقيق التكامل الفعال في عملية تبني الالتزام بتطبيق مؤشرات الحوكمة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما يساهم في تعزيز وجود سياسة مالية رشيدة تُنفذ على أرض الواقع وفق مؤشرات الحوكمة.

الحوكمة في مواجهة الفساد

لمؤشرات الحوكمة أهمية بالغة في مجالات متعددة؛ اكتسبتها من حقيقة أن ظهورها كحتمية لمواجهة الأزمات المالية الكبرى التي تعرضت لها المؤسسات العامة والخاصة حول العالم، فالحوكمة تعمل لمواجهة الفساد ومكافحته. وتعتبر الحوكمة بمثابة العصب الرئيس لدعم التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال ترسيخ القوانين والتشريعات والضوابط الناظمة لترشيد استهلاك الموارد والإنفاق الحكومي وتنظيم العلاقات بين أصحاب المصلحة بما يحفظ حقوق الأجيال الحالية والقادمة.

ويهدف هذا الفصل للتعرف على واقع الحوكمة في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م) من خلال الدراسات والأبحاث العلمية والبيانات الكمية الخاصة بمؤشرات الحوكمة العالمية وواقع الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، وذلك من خلال الأدبيات العلمية والبيانات الكمية الخاصة المستمدة من سلطة النقد الفلسطينية وتفسيرها تفسيرًا علميًا.

واقع الحوكمة في فلسطين

لقد أشار تقرير أمان للعام 2018 عن بعض الإنجازات التي عززت فيها الحكومة الفلسطينية ترسيخ الحوكمة في المؤسسات العامة، ولا سيما في الظروف المتقلبة التي تعاني منها دولة فلسطين متمثلة في الاحتلال الإسرائيلي، وعدم كفاية الموارد المالية واعتمادها بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية. وبسبب حداثة مفهوم الدولة، جاءت جهود تطبيق الحوكمة في القطاع العام الفلسطيني مبعثرة ومشتتة. وأسهمت هذه الجهود في إنشاء وزارة التنمية الاجتماعية للبوابة الإلكترونية الموحدة واعتمادها لتقديم المساعدات الاجتماعية في العام 2017م، لتحقيق أكبر تغطية ممكنة للأسر الفقيرة والمعوزة، ورفع التنسيق بين الجهات المعنية بما يضمن عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص، وتعزيز مستويات الحوكمة والحد من الفساد المتمثل في الرشاوى بين المستفيدين من جهة وبين مقدمي الخدمات من جهة أخرى.

وصدر قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية في عام 2004، مستهدفاً سلامة الاستقرار المالي والإداري في السلطات (التشريعية، القضائية، والتنفيذية) في دولة فلسطين، وكشف الانحرافات الإدارية والمالية وإساءة استخدام الوظيفة العامة. كذلك أقر المجلس التشريعي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2004/4/14م. المواد التالية من قانون الرقابة المالية والإدارية (ديوان الرقابة المالية والإدارية، 2004):

مادة (2):

ينشأ بمقتضى أحكام هذا القانون ديوان عام يسمى «ديوان الرقابة المالية والإدارية» يكون له موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية ويتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ويتمتع بالأهلية القانونية الكاملة لمباشرة كافة الأعمال والنشاطات التي تكفل تحقيق المهام التي قام من أجلها.

مادة (3):

يقصد بالرقابة، الإجراءات والأعمال الرقابية التي تستهدف:

1. ضمان سلامة النشاط المالي وحسن استخدام المال العام في الأغراض التي خصص من أجلها.
2. التفتيش الإداري لضمان كفاءة الأداء، وحسن استخدام السلطة والكشف عن الانحراف أينما وجد.
3. مدى انسجام ومطابقة النشاط المالي والإداري للقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات النافذة.
4. ضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء العام وتعزيز المصدقية والثقة بالسياسات المالية والإدارية والاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ونرى أن هذا القانون يختص بشكل رئيس بالرقابة على مدى الالتزام بمعايير الحوكمة في شتى الأنشطة المالية والإدارية وذلك لضمان جودة ترشيد النفقات الحكومية من خلال الاستعانة بالمتخصصين والخبراء في الأمور والمسائل التي تعرض على الديوان.

وفي تاريخ 2010/6/20 تم إصدار تعديل قانون الكسب غير المشروع، ليتحول هذا الديوان لهيئة مكافحة الفساد وذلك لمتابعة جميع جرائم الفساد. كذلك تم تحويل الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان إلى ديوان المظالم، لتقوم بدورها في الحفاظ على سلامة المواطنين وحقوقهم (أمان، 2013).

وبحسب تعديل قانون الكسب غير المشروع لعام 2010 تنص المادة رقم (8) من القانون الأصلي بعد إضافة الفقرات التالية إليها على النحو الآتي بحسب (موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية، 2010):

- التحقق من شبهات الفساد التي تقترف من الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون.
- توعية المجتمع بكافة مستوياته بمخاطر جرائم الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكيفية الوقاية منها ومكافحته، وذلك من خلال:
 - أ. جمع المعلومات المتعلقة الخاصة بأشكال الفساد وتوفير قاعدة بيانات وأنظمة معلومات وتبادلها مع الجهات المعنية في قضايا الفساد وفقاً للتشريعات النافذة.
 - ب. التنسيق مع كافة مؤسسات السلطة الوطنية لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها.

ج. التنسيق مع وسائل الإعلام لممارسة دور فاعل في نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع.

د. العمل على تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية في الأنشطة المناهضة للفساد والتوعية بمخاطره وآثاره السلبية.

- رسم سياسات ووضع برامج وخطط خاصة بمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

- التنسيق والتعاون مع الجهات والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الرامية إلى الوقاية منه.

كذلك أوضح التقرير الخاص لأمان عن واقع النزاهة (أمان، 2013)، والتي تعتبر أحد أهم معايير الحوكمة، أن نظام النزاهة الوطني مازال بطيئاً وبحاجة إلى زيادة في الإدارة السياسية لتنشيط وتطوير قدرته. وأرجع التقرير ذلك إلى تخلي الحكومة عن مهامها في الإدارة والاهتمام بخطة محاربة الفساد من ناحية، بالإضافة إلى غياب الخطط الوطنية التي يشارك فيها القطاعين العام والخاص من ناحية أخرى، وضعف الأطر القانونية والتشريعية الفلسطينية اللازمة لحماية نظام النزاهة الوطني في دولة فلسطين، مما يستلزم إجراء التعديلات على بعض القواعد والتشريعات القانونية؛ ومن بينها تلك القواعد المنظمة لحالات تعارض المصالح بفرض عقوبات في حالات تعارض المصالح من جهة، ومتابعة المنظومة القانونية (المدونات والتشريعات والهيكل واللوائح) الخاصة في تعزيز نظام النزاهة ومحاربة الفساد من جهة أخرى.

وعملت الحكومة الفلسطينية لإنجاز مشاريع تعزز الحوكمة من ضمنها؛ مشروع الحوكمة الإلكترونية، حيث تعتبر الحوكمة الإلكترونية من الطرق الحديثة التي تستعملها الحكومات لتزويد أفرادها بأفضل الآليات والإمكانيات وأسرع وأسهل السبل للوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية من خلال استعمال الأدوات التقنية الحديثة، كما تقدم لهم أفضل الفرص لمشاركة آرائهم ومقترحاتهم لدى المنظمات والمؤسسات الحكومية، كما يسهم بخدمة المواطن الفلسطيني بجميع شرائحه وتحسين الاقتصاد الوطني وتوفير الخدمات الحكومية لجميع فئات المجتمع وصنع مجتمع معلوماتي فعال، وذلك من خلال تبادل المعلومات الحكومية في جميع الخدمات الإلكترونية والتطبيقات في الدوائر الحكومية المختلفة.

كذلك تهدف الحوكمة الإلكترونية إلى الاستفادة من المعلومات الحكومية وتوظيفها كوسيلة فاعلة في تحقيق التنمية الحكومية الشاملة ودعم اتخاذ القرار وصولاً إلى مجتمع المعرفة الفلسطيني، من خلال تبادل المعلومات الحكومية المشتركة وتفعيلها بين الجهات المصرح لها استخدام هذه المعلومات من أجل توفير خدماتها الحكومية إلكترونياً وتقديمها بشكل آمن وسريع ودقيق.

وجدير ذكر أن حركات الاستعلام عن المعلومات الحكومية قد بلغت بأواخر عام 2013 حوالي 312 مليون حركة استعلام؛ تمت من خلال مشروع تكامل (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2015). ويسهم وجود هذا المشروع في تعزيز الجهود الوطنية الداعمة للحوكمة والتي تقوم على التشاركية وإتاحة المعلومات للمواطنين، وتضمن آليات الرقابة الفعالة من خلال وجود عدة أطراف تشرف على تدفق وسير العمليات من داخل المؤسسة وخارجها بما يعزز الشفافية ويحد من ممارسات الفساد فيها.

كما أوضحت أجندة السياسات الوطنية 2017 - 2022 العمل على تطبيق الحوكمة في فلسطين، وذلك في رؤيتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. وتضمنت الأجندة عشر أولويات وطنية، تسعى لتحقيقها، موزعة على محاور الخطة المختلفة ومن ضمنها المحور الثاني الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة، (مجلس الوزراء، 2016) والذي تضمن ما يلي:

1 - الأولوية الوطنية الخامسة «الحكومة الفعالة» والتي اشتملت على السياسات الوطنية التاسعة والتي نصت على «تعزيز الشفافية والمحاسبة والمساءلة وفعالية إدارة المال العام بكفاءة».

2 - أما السياسة الوطنية التاسعة «تعزيز المساءلة والشفافية».

ومن أجل تنفيذ هذه السياسة، أقرت الحكومة في خطتها جملة من التدخلات السياسية التالية:

1 - مأسسة التزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي ومكافحة الفساد بكل أشكاله.

2 - تعزيز برامج الشفافية في عمل الحكومة ليشمل ذلك الحق في الوصول للمعلومات.

3 - تعزيز دور المؤسسات الرقابية المالية والإدارية.

4 - تعزيز الإدارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة

والتحويل لموازنة البرامج.

5 - تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية.

6 - إدماج النوع الاجتماعي في السياسات الحكومية وبرامجها وموازناتها.

وعملت حكومات دول مختلفة، ومن ضمنها فلسطين، لقيادة زمام العملية، من خلال وضع إطار وطني لتحقيق السبعة عشر هدفاً الخاصة بالتنمية المستدامة 2030. وشكلت فلسطين الفريق الوطني للتنمية المستدامة واللجنة التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة، لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030. ولقد تضمن الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة موضوع (السلام والعدل والمؤسسات القوية) القابلة للمساءلة وإلى تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وضمان العدالة. واشتمل هذا الهدف على جملة مقاصد حسب ما وضحته خطة التنمية المستدامة 2030، (الأمم المتحدة، 2017) وهي على النحو التالي:

- تعزيز القواعد القانونية على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان تكافؤ فرص وتحقيق العدالة للجميع.
- مكافحة ومحاربة الفساد والرشوة بجميع أشكالها.
- إنشاء منظمات ومؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمحاسبة على كافة المستويات.
- إشراك البلدان النامية ودعمها في مؤسسات الحوكمة العالمية.
- كفالة وصول الجمهور للمعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.



الخاتمة

يُعد ترشيد الإنفاق الحكومي مطلباً ملحاً في العصر الحالي وذلك لتعاطم متطلبات الشعوب ومحدودية الموارد الذي يتطلب على الحكومة بتبني وتطبيق مؤشرات الحوكمة في سبيل ترشيد الإنفاق الحكومي عن طريق تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها مما يساهم في تعظيم رفاهية المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة والحفاظ على استدامتها المالية.

حاول هذا الكتاب التعرف على دور مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، بالإضافة إلى التعرف على واقع مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، ودراسة العلاقة بينهما.

ولتحقيق تلك الأهداف استخدمنا التحليل النظري لواقع مؤشرات الحوكمة في فلسطين، مع الاعتماد على الدراسات السابقة وتقارير المؤسسات المحلية والدولية المعنية بموضوع الحوكمة والإنفاق الحكومي.

وتوصلنا إلى العديد من النتائج أهمها:

- 1 - الإنفاق الحكومي الجاري أكبر من الإنفاق الحكومي التطويري.
- 2 - هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد؛ تتجه من سيادة القانون إلى الإنفاق الحكومي. كذلك أوضحت النتائج وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى فعالية الحكومة. وهناك علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي وجودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها.
- 3 - هناك علاقة ارتباط عكسية بين مؤشرات الحوكمة مجتمعة مع الإنفاق الحكومي حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة = 0.066 وهي أقل من 0.10، وبلغ معامل الارتباط -0.37، وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية مع الإنفاق الحكومي.

4 - هناك أثر سلبي لمؤشرات الحوكمة مجتمعة على الإنفاق الحكومي عند مستوى الدلالة 0.065 وهي أقل من 0.10، وبلغ معامل الأثر-0.168.

5 - أظهرت النتائج من خلال البيانات الكمية للبنك الدولي بأن أقل المؤشرات الحوكمة تطبيقاً في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م) هو مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف حيث بلغت قيمة (-2.160)، ويدل ذلك على الوضع السياسي في فلسطين، في حين كانت أعلى المؤشرات تطبيقاً في فلسطين هو مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها حيث بلغت قيمة (0.21).

6 - بينت النتائج أنه قيمة الوسط الحسابي لإجمالي الإنفاق الحكومي بلغت (2,626) مليون دولار خلال الفترة (1996 - 2020 م)، وكانت أعلى قيمة لمستوى إجمالي الإنفاق الحكومي بلغت نحو (4,123.7) مليون دولار وذلك في العام 2020 م، ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذا العام كان ذروة انتشار فيروس كورونا والذي تطلب زيادة في الإنفاق الحكومي للمؤسسات الحكومية جميعها بشكل عام من أجل الالتزام بالإجراءات الوقائية والحد من تفشي الفيروس، بينما بلغت أدنى قيمة لإجمالي الإنفاق الحكومي نحو (1,072.1) مليون دولار في العام 1996 م، ويعزو الباحث لذلك إلى بداية عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية وقلة الكوادر والموظفين وكذلك بسبب ربط الاقتصاد الوطني الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي والذي نتج عنه سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على إيرادات المفاصة وتحصيلها إلى الجانب الفلسطيني.

7 - أوضحت النتائج عدم وجود علاقة سببية متبادلة الاتجاه بين متغيرات النموذج لأن قيمة مستوى الدلالة (prob) أكبر من 0.05 باستثناء أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحدة تتجه من سيادة القانون إلى الإنفاق الحكومي، ويرجع السبب في هذه النتيجة إلى أن سيادة القانون في مضمونها ومن خلال ما تحتويه من تشريعات وإجراءات ولوائح ضابطة لعملية الإنفاق الحكومي فمن الطبيعي وجود علاقة سببية في اتجاه واحدة تتجه من سيادة القانون إلى الإنفاق الحكومي. وكذلك أظهرت النتائج الدراسة الحالية وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى فعالية الحكومة، وهناك علاقة سببية من الإنفاق الحكومي إلى جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها.

8 - أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباطية عكسية بين مؤشرات الحوكمة مجتمعة مع الإنفاق الحكومي حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة = 0.066 وهي أقل من 0.10، وبلغ معامل الارتباط -0.37، وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية مع الإنفاق الحكومي.

9 - كشفت النتائج أن أكثر مؤشرات الحوكمة ارتباطاً مع الإنفاق الحكومي على التوالي هي: (سيادة القانون، الاستقرار السياسي وغياب العنف، السيطرة على الفساد، المشاركة والمساءلة)، وأن أقل مؤشرات الحوكمة ارتباطاً مع الإنفاق الحكومي على التوالي هي: (فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها).

10 - وأظهرت النتائج وجود أثر سلبي لمؤشرات الحوكمة مجتمعة على الإنفاق الحكومي عند مستوى الدلالة 0.065 وهي أقل من 0.10، وبلغ معامل الأثر -0.168.

11 - أظهرت النتائج عدم وجود أثر لمؤشرات الحوكمة (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، السيطرة على الفساد) على تخفيض وترشيد الإنفاق الحكومي.

12 - وأظهرت النتائج وجود تأثير سلبي لمؤشر سيادة القانون على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، حيث بلغ مستوى الدلالة 0.038، وهي أقل من 0.05، وبلغت قيمة الأثر -0.125، وهذا يعني أن زيادة تطبيق سيادة القانون بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض وترشيد الإنفاق الحكومي بنسبة 12.5%، وهذا يدل على أن سيادة القانون يساهم في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، ويعلل الباحث هذه النتيجة في كون أن مؤشر سيادة القانون هو أحد المؤشرات الأساسية في قيام أي دولة وتحديد قدرتها السياسية والاقتصادية، فكلما نما وتقدم هذا المؤشر وزادت قدرة وسيطرة القانون على أرض الدولة ومؤسساتها كلما أصبح من السهل التحكم في جميع موارد الدولة وترشيد نفقاتها.

وخلصنا للعديد من التوصيات أهمها:

توصية عامة: على الحكومة الفلسطينية بجميع مؤسساتها وبمختلف مجالات عملها بضرورة تبني وتطبيق الجوانب الخاصة بمؤشرات الحوكمة؛ من أجل تعزيز التزام المؤسسات بها؛ لما لها من أثر كبير في تحسين جودة الأداء الفعلي في هذه المؤسسات وترشيد مستويات نفقاتها العامة وضمان

استدامتها، وأيضاً ضرورة تعزيز الشراكات بين مؤسسات الحكومة الفلسطينية الخاصة بتبادل الخبرات والتجارب الخاصة بتطبيق مؤشرات الحوكمة فيها؛ وذلك من أجل تحقيق أداء مؤسسي أفضل وفق ترشيد نفقاتها العامة.

1 - ينبغي على صانع السياسة ومتخذي القرار الفلسطيني ضرورة توجيه الإنفاق الحكومي وضبطه ضمن الإمكانيات والمصادر المالية المتاحة مع العمل على زيادة الإنفاق التطويري لدعم المشاريع التنموية والتطويرية في فلسطين.

2 - ينبغي أن يتم التركيز على المؤشرات الأكثر ارتباطاً مع الإنفاق الحكومي على التوالي وهما: سيادة القانون، الاستقرار السياسي وغياب العنف، السيطرة على الفساد، المشاركة والمساءلة) من أجل تعزيز مؤشرات الحوكمة.

3 - على صانعي القرار تفعيل وصياغة السياسات والأنظمة السليمة التي تسهم في تعزيز وتنمية القطاع العام الفلسطيني وإعادة صياغة التشريعات بشكلها الأمثل ومحاولة تفادي العقبات التي تحد من فعالية جودة هذه التشريعات، والعمل على استهداف تنمية القطاع العام الفلسطيني كهدف أولى للتشريعات والسياسات الحكومية، وذلك من خلال تشريعات وسياسات تقوم على دعم القطاع العام للقطاع الخاص وعلى العلاقة الترابطية بهدف تحقيق التنمية.

4 - ضرورة اعتماد خطة إستراتيجية وطنية تضمن توحيد العمل في المنظومة الحكومية ومؤسساتها بالمحافظات الشمالية والجنوبية من أجل تعزيز ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال التركيز على تحديد العلاقات والصلاحيات والمسؤوليات في القطاع الحكومي.

5 - على الحكومة الفلسطينية العمل على زيادة مشاركة المواطنين والمؤسسات في تفعيل مبدأ استطلاع الرأي حول القضايا المحورية الخاصة في المجتمع المحلي، وإعطاء الحرية المطلقة بالتعبير عن الرأي للأفراد والمؤسسات. كما ينبغي على المؤسسات الحكومية احترام مقترحات المواطنين والمؤسسات الخاصة حول آلية العمل وطرق العمل وتطوير خطط العمل بشكل مستمر لتحقيق مبدأ المشاركة والمساءلة.

6 - على صانعي وأصحاب القرارات في المراكز السياسية تعزيز مكافحة الفساد من خلال تأطير العمل في جميع المؤسسات والمنظمات تحت المراقبة القانونية، وتفعيل قوانين العقوبات

الخاصة بعمليات الفساد بشكلها المطلق دون أي استثناءات، وذلك بهدف خلق حالة ردع تؤدي إلى السيطرة على الفساد وعدم تفاقمه وانتشاره، فانتشار الفساد وتفاقمه يؤدي إلى زيادة تكاليف السيطرة عليه ومكافحته، وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي على هذه النوعية من الفساد.

7 - تفعيل برامج توعية تحفز الأفراد والمؤسسات على احترام سيادة القانون المحلي والعمل به، وإطلاق حزمة من المكافآت تستهدف المنظمات والمؤسسات والأفراد الملتزمون بالقانون، بجانب إظهار جوانب من العقوبات التي تطال من يتجاوز القانون العام للدولة، وذلك من خلال وجود ضوابط وموازين وآليات قانونية واضحة ومُلزمة تحكم عملية الإنفاق الحكومي من خلال ترسيخ استقلالية وسيادة القانون على الجميع دون تمييز أو محاباة وفق الالتزام بمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.

8 - على الجهات المعنية وأصحاب القرار العمل على احتواء النزاعات والصراعات الداخلية وإعادة بناء الصف الوطني الفلسطيني وإنهاء الانقسام السياسي بين شقي الوطن وذلك من خلال الاستجابة إلى جهود التفاهات التي تقوم بها الدول العربية وعلى رأسها مصر الشقيقة، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي، والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف الأعباء السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الأفراد والقطاعات الأخرى في الدولة، بهدف منع التوترات السياسية الناجمة عن هذه الأعباء والتي تساهم بشكل كبير في ظهور العنف وازدياد معدل الجريمة.

9 - محاولة الحكومة الفلسطينية العمل على تطبيق سياستها واستراتيجياتها بشكل فعال وذلك من خلال فعالية أداء الحكومة بمؤسساتها وأفرادها مما يُعزز الوضع العام في الدولة، وكذلك العمل على رفع مستوى الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية للمواطنين، والتي بدورها تُعزز تطبيق مؤشرات الحوكمة داخل مؤسسات القطاع العام الفلسطيني.

مقترحات مستقبلية:

- أثر مؤشرات التنمية المالية في ترشيد الإنفاق الحكومي الفلسطيني.
- دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الأمن الاقتصادي الفلسطيني.
- تطبيق معايير الحوكمة وأثرها على التضخم في ظل ترشيد الإنفاق الحكومي في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني.
- معوقات التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي وأثرها على ترشيد الإنفاق الحكومي الفلسطيني.
- تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية.



ملاحق الكتاب

الجدول والأشكال

يوضح هذا الجدول واقع مؤشرات الحوكمة في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، حسب المؤشرات العالمية للحوكمة (WGI) وهي على النحو الآتي:

جدول (1) واقع مؤشرات الحوكمة في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م):

السنة / المؤشر	المشاركة والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	جودة التشريعات	سيادة القانون	السيطرة على الفساد
1996	-0.76	-1.54	-1.15	-0.89	-0.04	0.04
1997	-0.74	-1.54	-1.13	-0.88	-0.035	0.04
1998	-0.72	-1.54	-1.11	-0.88	-0.03	0.04
1999	-0.74	-1.54	-1.11	-0.89	-0.05	-0.02
2000	-0.77	-1.55	-1.18	-0.90	-0.08	-0.08
2001	-0.79	-1.6	-1.055	-0.935	-0.205	-0.2
2002	-0.81	-1.65	-1.00	-0.97	-0.33	-0.32
2003	-0.85	-1.30	-1.18	-0.99	-0.09	-0.37
2004	-0.68	-1.13	-0.78	-0.63	-0.26	-0.01
2005	-0.65	-1.41	-1.06	-1.06	-0.34	-0.49
2006	-0.43	-1.73	-0.97	-1.01	-0.39	-0.30
2007	-0.68	-1.98	-1.10	-1.20	-0.62	-0.11
2008	-0.86	-2.00	-1.27	-1.12	-0.76	-0.44
2009	-0.95	-2.04	-0.67	-0.21	-0.31	-0.10

السنة / المؤشر	المشاركة والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	جودة التشريعات	سيادة القانون	السيطرة على الفساد
2010	-0.82	-1.97	-0.37	0.21	-0.20	-0.11
2011	-1.01	-1.94	-0.59	0.20	-0.43	-0.45
2012	-0.94	-1.96	-0.71	0.08	-0.44	-0.25
2013	-0.93	-1.78	-0.73	0.12	-0.40	-0.25
2014	-0.88	-1.99	-0.49	0.21	-0.39	-0.28
2015	-0.99	-2.16	-0.47	0.10	-0.51	-0.45
2016	-1.09	-1.98	-0.64	0.06	-0.34	-0.15
2017	-1.03	-1.66	-0.40	0.02	-0.41	-0.03
2018	-0.92	-1.82	-0.76	0.02	-0.48	-0.19
2019	-1.03	-1.90	-0.74	0.03	-0.49	-0.33
2020	-0.83	-2.05	-0.64	0.08	-0.46	-0.55

World bank (2021). The Worldwide Governance Indicators, Update, Aggregate Governance Indicators 1996-2020. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

يتضح لنا من هذا الجدول، أن جميع مؤشرات الحوكمة في القطاع العام الفلسطيني ضعيفة، باستثناء مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، حيث ارتفع المؤشر إلى الموجب ليزيد عن الصفر، ما يتطلب من الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين هذه المؤشرات، وذلك من خلال تسليط الضوء على أسباب ضعف كل مؤشر على حده والعمل على معالجتها، وأن يتم ذلك بالتعاون والمشاركة مع كافة شرائح المجتمع، كما أكد على ذلك البنك الدولي الذي يعتبر «أن الحكم الجيد يتطلب العديد من الخطوات من جانب الحكومة ولكن يتطلب أيضاً مشاركة فاعلة من قبل الشعب» (متاني، وآخرون، 2017).

جدول (2) أهم المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات المستقلة

أعلى قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عدد المشاهدات	المتغيرات المستقلة
0.430-	1.090-	0.148	0.836-	25	المشاركة والمساءلة (VA)
1.130-	2.160-	0.265	1.751-	25	الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)
0.370-	1.270-	0.273	0.849-	25	فعالية الحكومة ((GE)
0.210	1.200-	0.538	0.457-	25	جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها (RQ)
0.030-	0.760-	0.193	0.323-	25	سيادة القانون (RL)
0.040	0.550-	0.180	0.214-	25	السيطرة على الفساد (CC)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

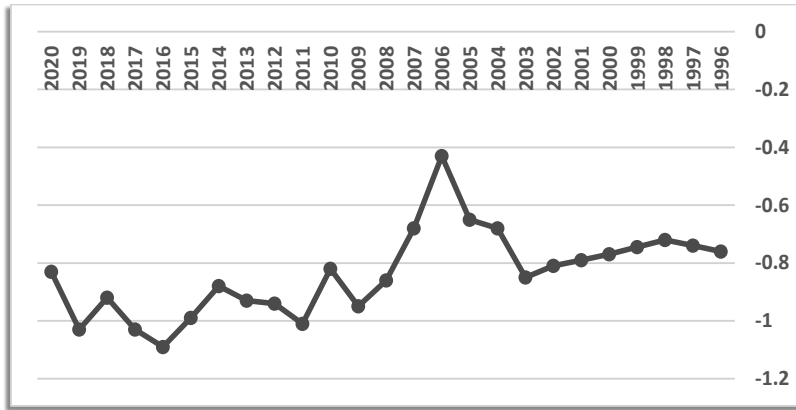
نستنتج من الجدولين السابقين، أن أعلى المؤشرات الحوكمة في فلسطين تطبيقاً مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها (RQ)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى كونه المؤشر الوحيد من بين المؤشرات الحوكمة الستة الذي اتخذت قيمة موجبة مرتفعة بتقدير 0.210. ويعود السبب في هذه النتيجة إلى شقي مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها؛ الشق الأول متعلق في جودة التشريعات والشق الثاني متعلق في تطبيق تلك التشريعات، ويعود ذلك أيضاً إلى وجود تطبيق فعلي للتشريعات في فلسطين. بينما كان أقل المؤشرات في فلسطين تطبيقاً مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)، حيث بلغت 2.160-، وهذا يدل على الوضع السياسي في فلسطين ويعزو الباحث لذلك إلى وجود الانقسام السياسي بين شقي الوطن والانقلاب الأمني في قطاع غزة مما نتج عنه غياب الاستقرار السياسي وضعف الأمن في الأراضي الفلسطينية.

وفيما يلي تحليل موجز لسلوك المؤشرات الستة للحوكمة في فلسطين خلال الفترة (1996 -

2020م):

- المشاركة والمساءلة: من خلال الجدول (1) و(2) يوضح بأن قيمة الوسط الحسابي لمؤشر المشاركة والمساءلة في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م) قد بلغ (0.836-) بانحراف معياري (0.148)، وقد أظهرت النتائج وجود تفاوت لقيمة هذا المؤشر خلال فترة الدراسة

حيث أن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في العام 2006؛ حيث بلغت -0.43 ، ويعزو الباحث ذلك لأن في هذا العام تم إجراء الانتخابات التشريعية الثانية والتي شاركت فيها كافة الأحزاب الفلسطينية، كما أن هذا المقياس سار بشكل متذبذب حالياً، وأن أدنى قيمة وصل إليها هذا المؤشر كانت في العام 2016 وبلغت -1.09 ، ويعزو الباحث ذلك إلى استمرار تراجع دور لجان المجلس التشريعي وغيابه في فلسطين، الأمر الذي أضعف المشاركة المجتمعية في صنع السياسات والقوانين، وأضعف الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية مما يؤثر على الأداء السلبي للحكومة الفلسطينية. والشكل البياني يوضح التغيرات الزمنية للمشاركة والمساءلة خلال الفترة (1996_2020 م).

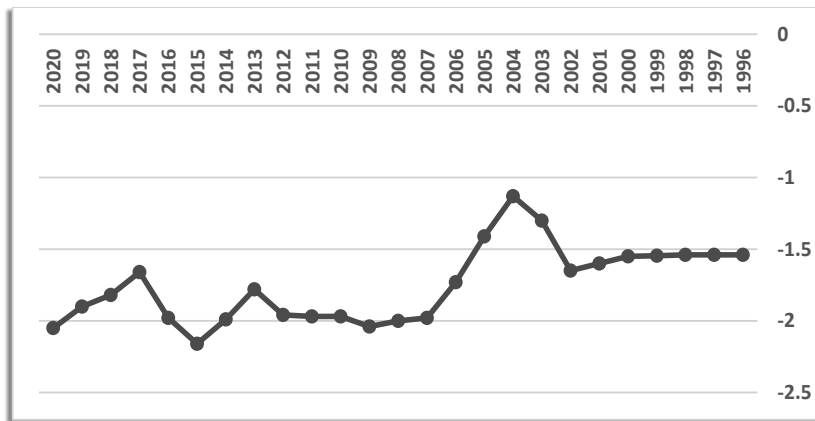


الشكل (1) التغيرات الزمنية للمشاركة والمساءلة خلال الفترة (2020_1996 م).

المصدر: البيانات الواردة في جدول رقم (1).

- **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** ومن خلال الجدول (1) و(2) يتبين بأن قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في فلسطين خلال الفترة (2020_1996 م) بلغ (-1.751) بانحراف معياري (0.265) ، وأن هذا المؤشر أضعف المؤشرات الستة وأقل المؤشرات تطبيقاً في فلسطين؛ لأنه يدل على الوضع السياسي في فلسطين. فقد بلغ هذا المؤشر أعلى قيمة له في العام 2004، وبلغت -1.13 ، يعزو الباحث لذلك إلى الاعتراف المتبادل بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني مؤكداً دعم عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ومرجعية مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية التي اعتمدها مجلس

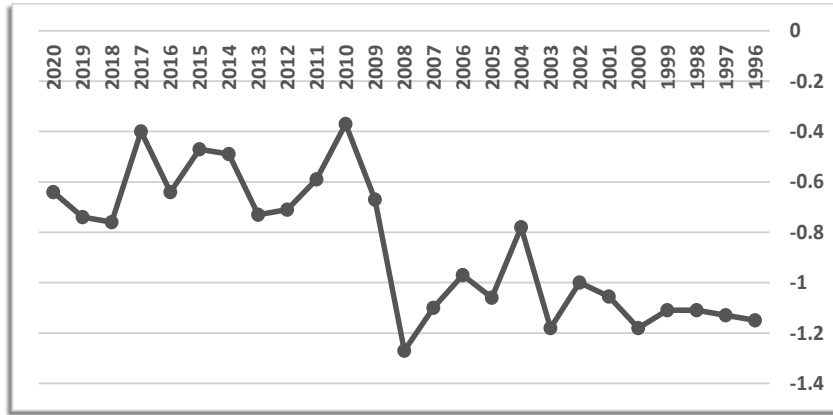
جامعة الدول العربية في دورته الرابعة عشرة، وخارطة الطريق الرباعية إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وكذلك إلى الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. في حين تبين تدني هذا المؤشر في العام 2008، حيث بلغت -2.00، وفي العام 2009، حيث بلغت -2.04، وفي العام 2020، حيث بلغت -2.05، عن باقي السنوات الأخرى لهذا المؤشر، يعزو الباحث ذلك إلى وجود الانقسام السياسي الفلسطيني والانقلاب الأمني في قطاع غزة وانتشار الجريمة في الأراضي الفلسطينية، وكذلك إعلان قوات الاحتلال الإسرائيلية الحرب على قطاع غزة في 2008 - 2009، وفي العام 2020 يرجع السبب إلى إعلان السيد رئيس دولة فلسطين حالة الطوارئ الصحية بسبب انتشار جائحة كورونا وما خلفتها من ضحايا بين أفراد المجتمع الفلسطيني. في حين كانت أدنى وأسوأ قيمة له في العام 2015، حيث بلغت -2.16. حيث يعزو الباحث ذلك إلى الأوضاع القائمة في فلسطين بسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإغلاق والتفتيش وخاصة بعد وضع البوابات الإلكترونية في المسجد الأقصى، مما نتج عنها هبة الأقصى من قبل الشباب الفلسطيني ضد الاحتلال، وتزايدت المواجهات منذ عام 2015 على إثر نية الجماعات اليهودية المتطرفة تنفيذ مخططات التقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى عبر جولات اقتحام للمستوطنين «أداء صلوات» بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى زعزعت الاستقرار السياسي في فلسطين. والشكل البياني يوضح التغيرات الزمنية للاستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة (1996_ 2020 م).



الشكل (2) التغيرات الزمنية للاستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة (1996_ 2020 م).

المصدر: البيانات الواردة في جدول رقم (1).

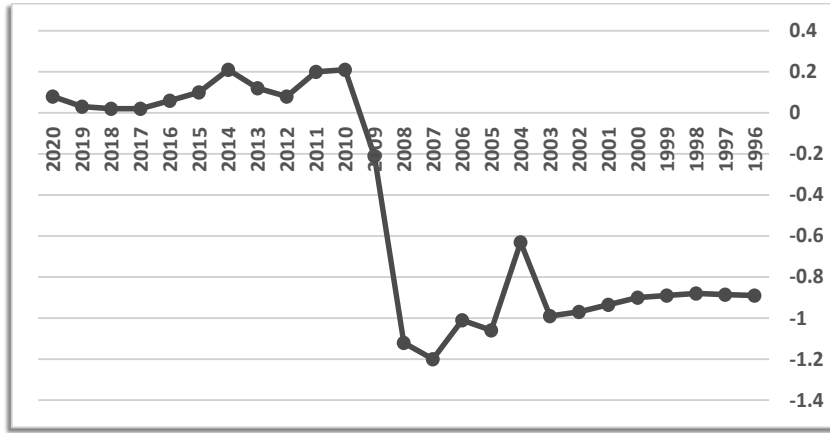
- **فعالية الحكومة:** يتبين من الجدول (1) و(2) بأن قيمة الوسط الحسابي السنوي لمؤشر فعالية الحكومة الفلسطينية خلال الفترة (1996_2020 م) بلغ (-0.849) بانحراف معياري (0.273)، وأن هذا المؤشر بدأ بداية ضعيفة في الأعوام 1996 إلى 1999 يعزو الباحث لذلك أنه كانت هذه المرحلة هي بداية عمل السلطة الفلسطينية للمحافظات الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو وبداية المرحلة الانتقالية مما يدل ذلك على ضعف فعالية الحكومة ثم بعد ذلك تراجع الدور الحكومة في عام 2003 ليصل إلى نسبة -1.18، ويرجع السبب في ذلك إلى أعقاب فترة الاجتياحات الإسرائيلية التي استمرت في الضفة الغربية، وبداية الضغط على رئيس دولة فلسطين الراحل ياسر عرفات من أجل استحداث منصب رئيس الوزراء ليتم تسليم الحكومة ويبدأ تفعيل دور الحكومي في العام 2004 ويصل المؤشر إلى -0.78، كما انه في بداية العام 2005 بدأت مرحلة الانقلاب الأمني وعدم قدرة الحكومة الفلسطينية في السيطرة على الأحداث القائمة ويبدأ مؤشر فعالية الحكومة في التراجع ليصل إلى -1.06، وفي عام 2006 ارتفع المؤشر ليصل إلى -0.97، وذلك بداية مرحلة الانتخابات، وبعد ذلك تراجع المؤشر في عام 2007 ليصل إلى -1.1 حتى بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية وعصيان الموظفين في فترة فرض الحصار على الحكومة المشكلة وتزايد التوترات في البيئة الفلسطينية ونشوب الانقلاب الأمني ليصل المؤشر إلى أدنى مستوياته عام 2008، حيث بلغت قيمته -1.27، وبعد الانقسام الحاصل بين حكومتين في قطاع غزة والضفة الغربية ليبدأ ارتفاع دور الحكومة وانتعاشه وفرض السيطرة من كل حكومة على الجزء الذي تحكمه ويصل إلى أعلى مستوياته عام 2010 حيث بلغت -0.37، ثم بدأ بالتراجع في الأعوام من 2011 - 2013، وتحسن في الأعوام 2014 - 2015 - 2017، في حين تراجع في الأعوام 2016 - 2018 - 2019 - 2020، مما يدل على ضعف أداء الحكومة الفلسطينية وعدم استقراره. يوضح الشكل البياني التغيرات الزمنية لفعالية الحكومة خلال الفترة (1996_2020 م).



الشكل (3) التغيرات الزمنية لفعالية الحكومة خلال الفترة (1996_ 2020 م).

المصدر: البيانات الواردة في جدول رقم (1).

- **جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها:** يوضح الجدول (1) و(2) نتائج التحليل الوصفي لمؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، حيث بلغ الوسط الحسابي لمؤشر جودة التشريعات في فلسطين خلال الفترة (1996_ 2020 م). نحو (-0.457) بانحراف معياري (0.538)، وأن أدنى قيمة لهذا المؤشر في العام 2007، حيث بلغت -1.20، في حين كان هنالك ضعف وتراجع في هذا المؤشر في القتره 1996 - 2009، ويعزو الباحث في ذلك بسبب حل المجلس التشريعي ليتم بعد ذلك اصدار عدد من القرارات بقوانين عن رئيس دولة فلسطين، الأمر الذي مهد للسلطة التنفيذية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بالتحكم في قطاع غزة والضفة الغربية بخصوص الموازنة العامة إقراراً وتنفيذاً دون رقابة، ثم تحسن في العام 2010، في حين يلاحظ أن هذا المؤشر الوحيد من بين المؤشرات الستة الذي اتخذت قيمة موجبة وذلك في الفترة 2010 - 2020، وهو أعلى المؤشرات تطبيقاً في فلسطين، وقد بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر في كل من العامين 2010 و2014 بتقدير 0.21، ويعزو الباحث لذلك أن هذا المؤشر يدل على أن نصوص القوانين قد تكون جيدة، ولكن هناك مشكلة في التطبيق، وفي سيادة القانون، حيث كان المجلس يمارس دوره في قطاع غزة باجتماع كتلة التغيير والإصلاح وإقرار مجموعة من القوانين. وفي الضفة الغربية مارس رئيس دولة فلسطين دور المجلس في إصدار القوانين. يوضح الشكل البياني يوضح التغيرات الزمنية لجودة التشريعات خلال الفترة (1996_ 2020 م).

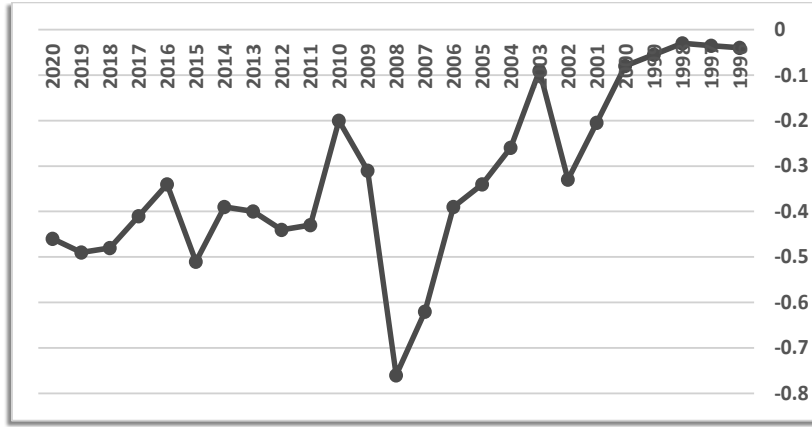


الشكل (4) التغيرات الزمنية لجودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها خلال الفترة (1996_ 2020 م).

المصدر: البيانات الواردة في جدول رقم (1).

- **سيادة القانون:** ويوضح الجدول (1) و(2) نتائج التحليل الوصفي لمؤشر سيادة القانون خلال الفترة (1996 - 2020 م) حيث بلغ الوسط الحسابي لمؤشر سيادة القانون خلال هذه الفترة نحو (-0.323) بانحراف معياري (0.193)، وأن سلوك هذا المؤشر هي غير مستقرة ومتذبذبة خلال الفترة 1996 - 2020، وكانت أدنى قيمة له في العام 2008، حيث بلغت -0.76، يعزو الباحث ذلك إلى تداخل الاختصاصات والانقلاب الأمني وارتفاع معدل الجريمة ووجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض سيطرته وهيمنته على الأراضي الفلسطينية وتقطيع الأوصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك حالة الانقسام الفلسطيني السياسي التي يعيشها المجتمع الفلسطيني ما ترتب عليه العديد من الفراغات التي شكلت ضربة في سيادة القانون، وغياب المجلس التشريعي المناط به مهمة المتابعة والرقابة على عمل الحكومة وإصدار التشريعات، حماية إلى ما نتج عن غياب المجلس التشريعية من تغييب الكثير من التشريعات والقوانين وهذا ما يدل على ضعف تطبيق سيادة القانون في القطاع العام الفلسطيني خلال هذه الفترة. وبلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر في العام 1998، حيث بلغت -0.03، يعزو الباحث ذلك بسبب مطالبة بعض من منظمات الحقوقية والقانونية في ظل تعدد الأنظمة المنظمة للقضاء بضرورة إصدار قانون السلطة القضائية، حيث قامت السلطة التشريعية بإقرار قانون السلطة القضائية بتاريخ 1998/11/5، إلا أن رئيس السلطة

لم يصادق عليه، وبقي كذلك حتى تمت المصادقة عليه عام 2002، حيث اعتبر هذا الإنجاز خطوة مهمة إلى الأمام والذي أعطى دفعة كبيرة لمبدأ سيادة القانون ولإقامة العدل في تلك الفترة. والشكل البياني يوضح التغيرات الزمنية لسيادة القانون خلال الفترة (1996_2020 م).

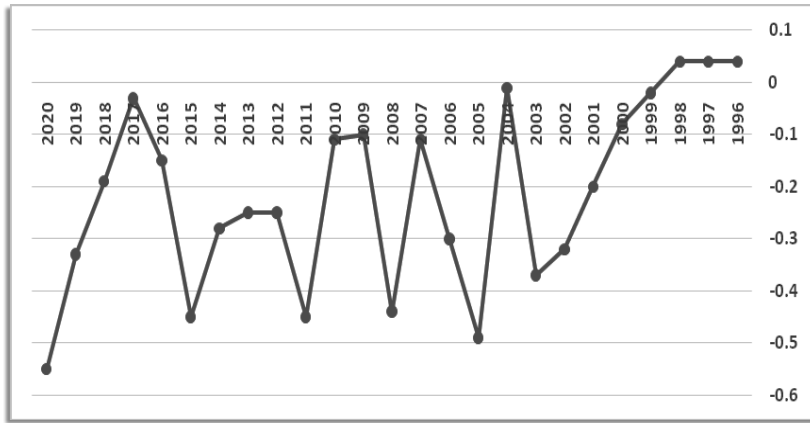


الشكل (5) التغيرات الزمنية لسيادة القانون خلال الفترة (1996_2020 م).

المصدر: البيانات الواردة في جدول رقم (1).

- **السيطرة على الفساد:** يبين الجدول (1) و(2) نتائج التحليل الوصفي لمؤشر السيطرة على الفساد خلال الفترة (1996 - 2020 م) حيث بلغ الوسط الحسابي لمؤشر السيطرة على الفساد في فلسطين خلال فترة الدراسة والذي يمثل المتغير المستقل وبلغ (-0.214) بانحراف معياري (0.180)، وكانت أقل قيمة (-0.55) وذلك في عام 2020 م، ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى بداية انتشار جائحة كورونا مما نتج عنها عرقلة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى تدخل الغرفة التجارية في قرارات الحكومة الفلسطينية في إدارة شؤون البلاد وخاصة التدخل في أمر منع المركبات التجارية التنقل بين محافظات الوطن، مما نتج عن ذلك سوء استعمال السلطة وكذلك تفشي الرشوة بين بعض المسؤولين في السلطة وعدم قدرة الدولة على سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة وكذلك على السيطرة على الفساد في هذه الفترة. بينما بلغت أعلى قيمة (0.04) في الأعوام (1996، 1997، 1998 م)، حيث يعزو الباحث لهذه النسبة لبداية عمل السلطة الفلسطينية حيث بدأ التعزيز الوطني والاهتمام في موضوع محاربة الفساد في الأراضي

الفلسطينية منذ العام 1997 وذلك بسبب نشر تقرير هيئة الرقابة للعام 1996 والذي وضع بعض من مجالات إهدار المال العام؛ الأمر الذي أدى إلى تقديم استقالة الحكومة في العام 1998 وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة، وفي العام 2004 زاد الاهتمام الرسمي في قضايا الحد من الفساد. والشكل البياني يوضح التغيرات الزمنية للسيطرة على الفساد خلال الفترة (1996_2020 م).



الشكل (6) التغيرات الزمنية للسيطرة على الفساد خلال الفترة (1996_2020 م).

المصدر: البيانات الواردة في جدول رقم (1).

وحسب استطلاع رأي أعدته الائتلاف أمان للعام 2018 فإن 64 % من المستطلعة آراؤهم يرون أن حجم الفساد في تزايد مستمر في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وبحسب استطلاع آخر للرأي أعدته ائتلاف أمان أيضاً في العام 2018 فإن 91 % من مواطني الضفة الغربية المستطلعة آراؤهم يرون أن مرتكبي أفعال الفساد هم من موظفي الفئات العليا في القطاع العام الفلسطيني (أمان، 2018: ب).

في حين أجريت دراسة استطلاعية من قبل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) للعام 2020، تبين أنه للعام الثاني على التوالي، يرى 53 % من المواطنين أن الفساد ازداد، حيث ترتفع نسبة من يعتقدون بأن الفساد ازداد في الضفة الغربية إلى 67 % مقارنة ب 33 % في قطاع غزة، وبالرغم من تحسن توقعات المواطنين بشأن الفساد في العام القادم، إلا أنهم ما زالوا متشائمين حيث يرى 55 % من المواطنين بأنهم يعتقدون بأن الفساد سيزداد مقارنة ب 60 % في استطلاع العام الماضي،

89 الملاحق

كما ترتفع النسبة إلى 66 % في الضفة الغربية مقارنة ب 37 % في قطاع غزة، في المقابل فقد توقع ما نسبتهم 14 % فقط سينخفض، (6 % في الضفة الغربية، 26 % في قطاع غزة)، بينما أشار 21 % منهم إلى أن مستوى الفساد سيبقى كما هو (14 % في الضفة الغربية، 33 % في قطاع غزة) (أمان، 2020). ولعل من أبرز أشكال الفساد الموجودة في فلسطين تكمن فيما يلي وذلك خلال الفترة (2012 - 2020 م) وفقاً لتقرير هيئة مكافحة الفساد:

جدول (3) تصنيف الشكاوى والبلاغات المستلمة من هيئة مكافحة الفساد من فترة (2012- 2020 م)، وفقاً لأشكال الفساد في فلسطين:

الفقرة/ السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إساءة استعمال السلطة	24 %	21.8 %	12 %	9.9 %	14.1 %	11 %	7.3 %	34.2 %	54.6 %
عدم الاختصاص	35.1 %	34.7 %	35.7 %	31.8 %	36 %	41 %	39.2 %	23.6 %	9.8 %
الواسطة والمحسوبية	10 %	13 %	11.2 %	12.1 %	9.3 %	4.5 %	13.2 %	9.0 %	8.1 %
التهاون في أداء الواجبات الوظيفية	0.7 %	0.3 %	1.5 %	2.1 %	0.9 %	1.3 %	1.4 %	4.0 %	6.4 %
استثمار الوظيفة	6.1 %	4.6 %	5.1 %	3.9 %	9 %	7.8 %	6.1 %	7.3 %	4.9 %
كسب غير مشروع	11.2 %	12.5 %	4 %	4.8 %	4.4 %	3 %	5 %	5.0 %	4.6 %
التزوير والتزييف	11 %	12.8 %	4.11 %	2.9 %	3.1 %	6 %	2 %	3.2 %	4.3 %
الاختلاس	12 %	9.9 %	4.11 %	3.7 %	3.1 %	3.6 %	3 %	2.2 %	2.3 %
الرشوة	5 %	5.8 %	3.1 %	2.1 %	1.5 %	5 %	3.4 %	3.0 %	2.1 %
إساءة الائتمان	9.5 %	10 %	8 %	15.4 %	12 %	11 %	12.6 %	8.0 %	1.1 %

المصدر: هيئة مكافحة الفساد التقارير السنوية للفترة من 2012 - 2020، رام الله، فلسطين. تم الاسترجاع بتاريخ 2022/10/15، من الموقع الإلكتروني: <https://www.pacc.ps/library/index/6>

يتضح من الجدول السابق نسب توزيع الشكاوى المستلمة من هيئة مكافحة الفساد، وذلك حسب أشكال الفساد في فلسطين خلال الفترة (2012 - 2020 م)، حيث تم ترتيب أشكال الفساد التي تم تقديم الشكاوى والبلاغات بشأنها على النحو التالي: بلغت أعلى نسبة لإساءة استعمال السلطة خلال عام 2020 (54.6%)، وكانت أقل نسبة خلال عام 2018 (7.3%)، بينما بلغت أعلى نسبة لعدم الاختصاص خلال عام 2017 (41%)، وكانت أقل نسبة خلال عام 2020 (9.8%). وكانت أعلى نسبة للوساطة والمحسوبية خلال عام 2018 (13.2%)، وبلغت أقل نسبة خلال عام 2017، (4.5%). كما بلغت أعلى نسبة للتهاون في أداء الواجبات الوظيفية خلال عام 2020 (6.4%)، وبلغت أقل نسبة خلال عام 2013 (0.3%). أما أعلى نسبة لاستثمار الوظيفة خلال عام 2016 فبلغت (9%)، وكانت أقل نسبة خلال عام 2015 (3.9%). وكانت أعلى نسبة للكسب غير المشروع خلال عام 2013 (12.5%)، وبلغت أقل نسبة خلال عام 2017 (3%). وبلغت أعلى نسبة للتزوير والتزييف خلال عام 2013 (12.8%)، وكانت أقل نسبة (2%) خلال عام 2018. كما تبين أن أعلى نسبة للاختلاس خلال عام 2012 (12%)، وكانت أقل نسبة (2.2%) خلال عام 2019. وبلغت أعلى نسبة للرشوة خلال عام 2013 (5.8%)، وكانت أقل نسبة (1.5%) خلال عام 2016. كما بلغت تقديرات أعلى نسبة لإساءة الائتمان خلال عام 2015 (15.4%)، وبلغت أقل نسبة (1.1%) خلال عام 2020.

والجدير بالذكر أيضاً أنه في العام 2014، بلغ عدد الشكاوى والبلاغات التي وصلت إلى هيئة مكافحة الفساد باعتبارها الجهة الرسمية المخولة لمتابعتها إلى 450 شكوى وبلاغاً، وتم استبعاد 152 منها بسبب عدم الاختصاص، وصنفت الشكاوى التي استلمتها الهيئة وفق أشكال الفساد كالتالي: الوساطة والمحسوبية 20%، إساءة استخدام السلطة 17%، المساس بالأموال العامة 13%، إساءة الائتمان 12%، أما أقل أشكال الفساد انتشاراً هي: الرشوة بنسبة 5%، التهاون في أداء الواجبات الوظيفية بنسبة 2%، أما الأشكال المتوسطة لانتشار الفساد هي: الاستثمار الوظيفي بنسبة 8%، الكسب غير المشروع بنسبة 6%، الاختلاس بنسبة 6%، الامتناع عن تنفيذ قرار قضائي بنسبة 6% (هيئة مكافحة الفساد، 2015).

وبحسب استطلاع للرأي نشرته مؤسسة أمان في تقريرها للعام (2020) فقد أوضح التقرير استمرار وجود الوساطة والمحسوبية، واختلاس الأموال العامة، وإساءة استعمال السلطة، والرشوة، وجريمة غسل الأموال، والمتاجرة بالنفوذ، أكثر أشكال الفساد انتشاراً، للعام الثاني على التوالي، رأي 23% من المواطنين أن الوساطة والمحسوبية هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً في فلسطين، بارتفاع 12 نقطة

في الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة (28 % الضفة الغربية مقارنة ب 16 % قطاع غزة)، أما حسب الجنس فقد أشار 27 % من الإناث إلى أن الوساطة هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً (33 % الضفة الغربية مقارنة ب 17 % غزة)، مقابل من الذكور (22 % الضفة الغربية مقارنة ب 14 % قطاع غزة)، وجاء اختلاس الأموال العامة بالمرتبة الثانية بنسبة 20 % (17 % الضفة الغربية، 25 % قطاع غزة)، أما إساءة استعمال السلطة والرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة دون وجه حق، فجاءت بالمرتبة الثالثة بنسبة 13 % لكل منها، يليها غسل الأموال الناجم عن جرائم الفساد، وإساءة الائتمان والمتاجرة بالنفوذ، وعدم الإفصاح عن تضارب المصالح (6 % - 8 % لكل منها)، كما تظهر نتائج الاستطلاع فروقات بين آراء مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، في ترتيب أشكال الفساد الأكثر انتشاراً؛ ففي الضفة حصلت الوساطة والمحسوبية على المرتبة الأولى، تلاها اختلاس المال العام، ثم إساءة استعمال السلطة، ومن ثم الرشوة، أما في قطاع غزة فقد جاء اختلاس المال العام في المرتبة الأولى، تلاها الوساطة والمحسوبية، ثم غسل الأموال الناجم عن جرائم الفساد، ومن ثم الرشوة (أمان، 2020).

واستعرضت السيدة علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، أهم النتائج للمسح الأسرى والموظفين العموميين حول واقع الفساد وانتشاره في فلسطين للعام 2013، حيث بلغت حجم عينة المسح 2500 أسرة تم استيفاؤها من الأفراد المستهدفين بواقع 1580 أسرة في الضفة الغربية و920 في قطاع غزة، وكانت العينة عينة طبقية عنقودية عشوائية منتظمة ذات ثلاث مراحل، ومن حيث وجهة نظر المبحوثين كانت الوساطة والمحسوبية أكثر أشكال الفساد انتشاراً في فلسطين، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين يعتقدون بوجود الوساطة والمحسوبية 93.2 % في القطاع العام، و86.4 % في القطاع الخاص و86.1 % في المجتمع المدني و63.3 % في الهيئات المحلية، وكذلك يعتقدون 83.1 % من الأفراد بوجود رشوة في القطاع العام و73.6 % في القطاع الخاص و74.4 % في المجتمع المدني و44.5 % في الهيئات المحلية، وأكدت بأن هيئة مكافحة الفساد هي أكثر الجهات فاعلية في محاربة الفساد من وجهة نظر الموظفين العموميين، حيث أفاد بذلك 83.7 % تليها الشرطة بنسبة 70.7 % (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

وأكد نائب رئيس الوزراء الفلسطيني معالي الدكتور زياد أبو عمرو نيابة عن كلمة سيادة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، بأن دولة فلسطين حرصت على إصدار القوانين والأنظمة التي تساهم في تعزيز مبادئ الحوكمة ومعايير الرقابة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، وأشار بالاتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها مع عدد من دول العالم، حيث تساهم هذه الاتفاقيات في تبادل

الخبرات واسترداد الأموال، وذكر بأن فلسطين انضمت لعدد من الاتفاقيات الدولية مشدداً على أن مكافحة الفساد ليست مسؤولية هيئة مكافحة الفساد وحدها، وإنما هي مسؤولية جماعية وطنية مشتركة، كما أكد رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطيني معالي الوزير رائد رضوان خلال فعاليات المؤتمر الثالث للعام 2021 بأن المؤتمر يركز هذا العام على التدابير الوقائية ومدى فاعليتها وأثرها في تعزيز قيم النزاهة وأسس الحوكمة، والبحث في الامتثال لجهود الحوكمة في القطاع العام الذي يشكل العمود الفقري والمحرك لمسيرة التنمية والتقدم في الدول، وأن الدولة وبرغم كل المعوقات التي يأتي الاحتلال في مقدمتها لم تتوان عن السير قدماً في عملية البناء والتطوير، وعن العمل على ترسيخ مبادئ العمل المؤسسي الهادف إلى تلبية احتياجات المواطنين، وكانت من أهم توصيات المؤتمر الدولي الثالث (هيئة مكافحة الفساد، 2021) ما يلي:

- 1 - أهمية اعداد وإقرار مجموعة من السياسات الفعالة التي تتضمن تدابير وقائية طارئة للفساد، تعزز من الردع الاستباقي وسيادة القانون وحسن إدارة المال والشأن العام.
- 2 - إن تشخيص الفساد يتطلب تفعيل وتقوية المؤسسات والأجسام الرقابية وتنفيذ توصياتها كأحد أدوات التعبير الحقيقي عن الإرادة السياسية الداعمة لجهودها.
- 3 - إن اعتماد وتفعيل نهج التدابير الوقائية من الفساد يتطلب موازنات معقولة تمكن جهات الاختصاص من القيام بمهامها لغايات تحقيق النتائج المرجوة.

وعلى ضوء ما سبق من تحليل لمؤشرات الحوكمة العالمية لدولة فلسطين، وعلى صعيد الجهود المحلية الفلسطينية للالتزام بمؤشرات الحوكمة في القطاع العام، يرى الباحث أن هناك جهود مبعثرة تمت على صعيد الالتزام بالعمل بالحوكمة، وأنه لا بد من وضع خطة شاملة لكافة مضامين مؤشرات الحوكمة العالمية، وأن يتم الالتزام بها من كافة المؤسسات العامة، وأن يتم متابعة تنفيذها سنوياً حتى يتم الوصول إلى مرحلة الالتزام بكافة المعايير، وبالتالي تنتقل المؤشرات إلى الجانب الموجب، وتقل فرص الفساد ويتم الحد منه، حيث يتطلب هذا إدارة سياسية لتنفيذه وتعاون من مختلف شرائح المجتمع.

واقع الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996-2020):

ترتبط مؤشرات الحوكمة في فلسطين بشكل كبير بمدى الإنجازات التي تم تحقيقها في المؤسسات العامة الفلسطينية وذلك من خلال الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات والضوابط الناظمة لترشيد استهلاك الموارد والنفقات الحكومية وتنظيم العلاقات بين مؤسسات الحكومة الفلسطينية والجمهور الفلسطيني خصوصاً في ظل الكثير من التحديات الصعبة التي تواجهها دولة فلسطين وعلى رأسها استمرار الاحتلال الإسرائيلي وضعف الموارد المالية وحجز أموال المقاصة واعتماد الحكومة الفلسطينية على المنح والمساعدات الخارجية وفيما يلي نعرض النفقات الحكومية في فلسطين والذي يرتبط مستواها بشكل كبير بمستوى تطبيق الحوكمة في المؤسسات الحكومية الفلسطينية. وهو على النحو التالي:

1 - النفقات الحكومية في فلسطين: يتكون هيكل النفقات الحكومية للسلطة الفلسطينية من نوعين رئيسيين هما: (النفقات الجارية والنفقات التطويرية) والتي يتمثل الأول منها في نفقات جارية والتي تنقسم بدورها إلى الرواتب والأجور والنفقات التشغيلية والنفقات التحويلية ونفقات رأسمالية عادية، وصافي الإقراض، والنوع الثاني منها النفقات التطويرية (الرأسمالية) والتي تنقسم إلى نفقات تطويرية مموله من الخزينة، ونفقات تطويرية مموله من الدول المانحة (صبيح، وآخرون، 2008، -260 259). وفيما يلي نتناول التطورات المالية التي طرأت على النفقات الحكومية خلال الفترة (1996 - 2020 م)، أنظر الجدول رقم (4) والجدول رقم (5):

جدول (4) تطور النفقات الحكومية الفلسطينية خلال الفترة (1996 - 2020 م) بالمليون دولار

السنة	النفقات الجارية وصافي القروض	رواتب وأجور	نفقات غير الأجور (تشغيلية، تمويلية، رأسمالية عادية)	صافي الإقراض	النفقات التطويرية	إجمالي الإنفاق الحكومي PEX	الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي
1996	829.8	403.1	426.6	0.0	242.3	1,072.1	5,483.5	0.19
1997	867.8	470.1	397.7	0.0	262.3	1,130.1	6,287.8	0.17
1998	838.9	466.8	372.1	0.0	235.8	1,074.7	7,189.1	0.14
1999	942.5	518.6	423.9	0.0	239.4	1,181.9	7,784.4	0.15
2000	1,199.0	622.0	577.0	0.0	469.0	1,668	7,118.4	0.23
2001	1,095.0	678.0	417.0	0.0	340.0	1,435	6,455.6	0.22
2002	994.0	642.0	352.0	0.0	252.0	1,246	5,649.4	0.22
2003	1,240.0	743.0	324.0	173.0	395.0	1,635	6,441.2	0.25
2004	1,528.0	870.0	501.0	157.0	0.0	1,528	7,853.4	0.19
2005	1,994.0	1,001.0	649.0	344.0	287.0	2,281	8,740.1	0.26
2006	1,426.0	658.0	392.0	376.0	281.0	1,707	8,653.0	0.19
2007	2,567.0	1,369.0	663.0	535.0	310.0	2,877	8,980.8	0.32
2008	3,272.7	1,770.8	1,055.0	446.9	215.0	3,487.7	9,648.0	0.36
2009	2,919.6	1,423.2	1,141.7	354.7	185.9	3,105.5	10,477.1	0.29
2010	2,931.3	1,563.9	1,127.1	240.3	272.2	3,203.5	11,082.4	0.28
2011	2,960.7	1,679.0	1,142.7	139.0	296.2	3,256.9	12,146.4	0.26
2012	3,047.1	1,557.7	1,212.2	277.2	211.0	3,258.1	12,886.9	0.25
2013	3,250.7	1,813.8	1,225.7	211.2	168.4	3,419.1	13,492.4	0.25
2014	3,445.9	1,899.6	1,259.0	287.4	160.9	3,606.8	13,471.1	0.26
2015	3,661.7	1,927.2	1,352.3	300.5	176.4	3,621.4	13,972.4	0.25
2016	3,794.8	1,953.6	1,421.0	269.8	216.5	3,878.2	15,211.0	0.25
2017	3,660.0	1,657.8	1,688.0	268.2	257.9	4,052.7	15,426.9	0.26
2018	3,659.9	1,677.6	1,589.6	319.8	200.0	3,859.9	15,829.0	0.24
2019	3,954.9	1,890.9	1,659.4	351.1	168.8	4,123.7	14,037.4	0.29
2020								

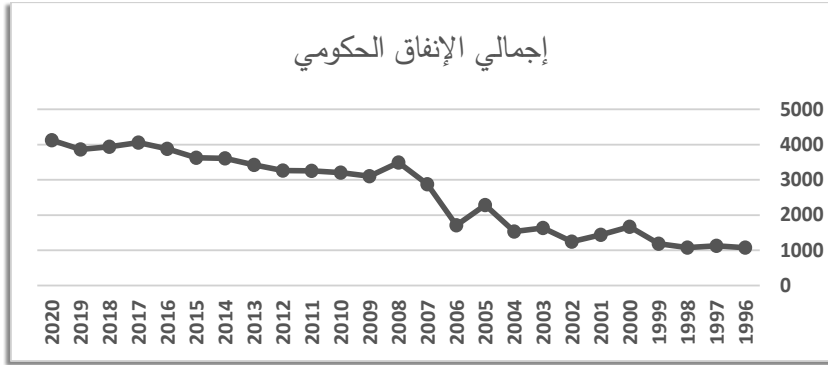
المصدر: سلطة النقد الفلسطيني (2021: أ) البيانات السنوية. <https://www.pma.ps/ar/>

جدول (5) أهم نتائج التحليل الوصفي للإنفاق الحكومي كمتغير تابع في الدراسة

المتغير التابع	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	أقل قيمة	أعلى قيمة
إجمالي الإنفاق الحكومي ((PEX)	25	2,626	1,072.1	4,123.7
النفقات الجارية	25	2,381	829.8	3,954.9
رواتب وأجور	25	1,241	403.1	1,953.6
نفقات غير الأجور (تشغيلية، تحويلية، رأسمالية عادية)	25	916.1	324	1,688
صافي الإقراض	25	212.7	0	535
النفقات التطويرية	25	244.8	0	469
الناتج المحلي الإجمالي ((GDP)	25	10,397	5,483.5	15,829
نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي ((PEX / GDP)	25	0.241	0.14	0.36

المصدر: برنامج Eviews.

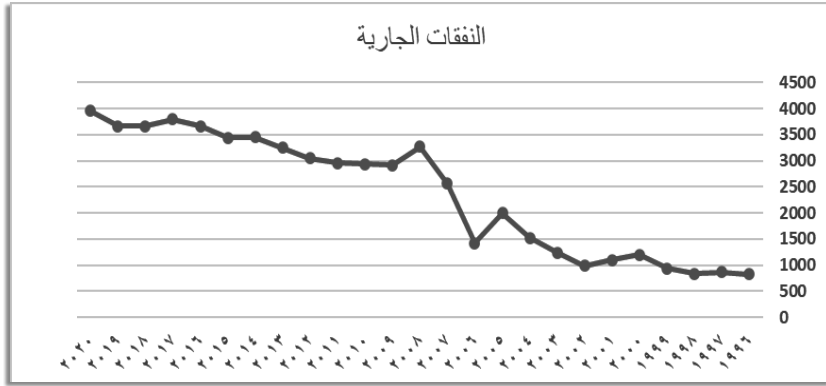
- إجمالي الإنفاق الحكومي: حيث يتضح لنا من الجدول رقم (4) والجدول رقم (5) أن قيمة الوسط الحسابي لإجمالي الإنفاق الحكومي (2,626) مليون دولار خلال الفترة (1996 - 2020)، وكانت أعلى قيمة لمستوى إجمالي الإنفاق الحكومي حيث بلغت نحو (4,123.7) مليون دولار وذلك في العام 2020 ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذا العام كان ذروة انتشار فايروس كورونا والذي تطلب زيادة في الإنفاق الحكومي للمؤسسات الحكومية جميعها بشكل عام من أجل تعزيز الالتزام بالإجراءات الوقائية والحد من تفشي الفيروس بينما بلغت أدنى قيمة لإجمالي الإنفاق الحكومي نحو (1,072.1) مليون دولار في العام 1996، يعزو الباحث لذلك إلى بداية عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية وقلة الكوادر والموظفين وكذلك بسبب ربط الاقتصاد الوطني الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي ما أدى ذلك إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي في إيرادات المقاصة وتحصيلها إلى الجانب الفلسطيني، وكذلك الاعتماد على المنح والمساعدات في بداية نشوء السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية. والشكل البياني التالي يوضح ذلك.



الشكل (7) التغيرات الزمنية لإجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1996 - 2020 م).

المصدر: البيانات الواردة في جدول رقم (4).

- **النفقات الجارية:** يتبين من الجدول (4) و(5) بأن الوسط الحسابي للنفقات الجارية بلغت 2,381 مليون دولار، وكانت أقل قيمة لها خلال الفترة (1996 - 2020 م)، 829.8 مليون دولار عام 1996، وكانت أعلى قيمة لها في العام 2020، حيث بلغت 3,954.9 مليون دولار، ويعزو الباحث هذا الارتفاع للإنفاق الجاري خلال هذا العام نتيجة ارتفاع فاتورة الرواتب بسبب قيام الحكومة الفلسطينية بتعيين طواقم تعليمية وطبية جديدة وذلك لمواجهة الازمة الصحية وتفشي وباء كورونا، إضافة الى رفع نسبة بدل غلاء المعيشة للموظفين العموميين كافة، وزيادة علاوات طبيعة العمل لشريحة كبيرة من موظفي الدولة نتيجة للإتفاقات التي وقعتها الحكومة مع العديد من النقابات العمالية، ويعزو الباحث ذلك أيضاً الى تركيز الحكومة على دعم المنتج الوطني والصناعات المحلية بشكل أكبر خلال هذا العام، ويتضح ذلك من خلال الشكل البياني التالي.



الشكل (8) التغييرات الزمنية للنفقات الجارية خلال الفترة (1996 - 2020 م).

المصدر: البيانات الواردة في جدول رقم (4).

- **الرواتب والأجور:** كما يوضح الجدول (4) و(5) بأن الوسط الحسابي للرواتب والأجور قد بلغ 1,241 مليون دولار، كما بلغت أقل قيمة لها في العام 1996 بقيمة 403.1 مليون دولار، ففي العام 2003 زادت قيمة بند الرواتب والأجور بمقدار 743.0 مليون دولار مقارنة بالعام 1996، يعزو الباحث لذلك لبداية عمل السلطة الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو حيث اضطرت السلطة الوطنية الفلسطينية لزيادة التوظيف الحكومي، مما ساهم في رفع فاتورة الرواتب والأجور، وفي العام 2006 نلاحظ انخفاض في بند الرواتب والأجور بقيمة 658.0 مليون دولار، وذلك يعود إلى أن الموظفين في القطاع العام لم يحصلوا على رواتبهم وذلك بسبب تعطيل إسرائيل تحويل إيرادات المقاصة للحكومة الفلسطينية، ثم واصل ارتفاعه حتى وصل إلى أعلى قيمة له وهي 1,953.6 مليون دولار في عام 2017، ويعزو الباحث إلى ارتفاع بند الرواتب والأجور في عام 2017 خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة نتيجة الارتفاع في الأجور والرواتب بسبب تعيين موظفين جدد على الكادر الحكومي وتعيين وتوظيف طواقم جديدة لقطاع الأمن والنظام العام (تحديداً وزارة الداخلية والأمن)، من أجل المحافظة على أمن دولة فلسطين، إضافة إلى العلاوات الممنوحة للموظفين بدل غلاء المعيشة والعلاوات السنوية. والشكل البياني التالي يوضح ذلك.

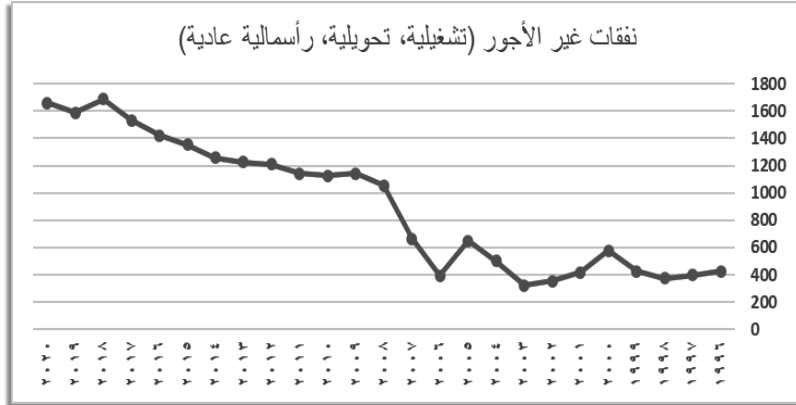


الشكل (9) التغيرات الزمنية للرواتب والأجور خلال الفترة (1996 - 2020 م).

المصدر: البيانات الواردة في جدول رقم (4).

- **نفقات غير الأجور (تشغيلية، تحويلية، رأسمالية عادية):** فيتبين من خلال الجدول (4) و(5) بأن الوسط الحسابي قد بلغ 916.1 مليون دولار، وكانت أقل قيمة بلغت 324.0 مليون دولار في عام 2003، يعزو الباحث لذلك التراجع الكبير في مستوى نفقات غير الأجور على خلفية تراجع الإنفاق على معظم مكوناته، حيث تراجع الإنفاق على استخدام السلع والخدمات بنحو 379.9 مليون شيكل (أو ما يعادل 20.1%) ليبلغ 1,506.9 مليون شيكل، كما انخفض حجم الإنفاق التحويلي بنحو 101.2 مليون شيكل (أو ما يعادل 3.7%) ليبلغ 2,655.0 مليون شيكل في عام 2013، وتوزع الإنفاق التحويلي بين الضمان الاجتماعي (معاشات المدنيين والعسكريين) بقيمة 997.0 مليون شيكل، ومساعدات العائلات غير المقدرة بنحو 560.7 مليون شيكل، والمساعدات الاجتماعية بقيمة 443.3 مليون شيكل، ومساعدات السجناء والمعتقلين بقيمة 233.9 مليون شيكل، وإعانات البطالة بنحو 214.0 مليون شيكل، وحظيت تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة، وغيرها من التحويلات بمبلغ 206.1 مليون شيكل، في حين انخفضت النفقات الرأسمالية الصغرى (قليلة الحجم) بنحو 13% لتبلغ 18.3 مليون شيكل عام 2013، مقارنة بنحو 19.6 مليون شيكل العام السابق (سلطة النقد الفلسطينية، 2014). وكانت أعلى قيمة لها في العام 2018، حيث بلغت قيمتها 1,688.0 مليون دولار، ويعزو الباحث أنه جاءت هذه الزيادة في النفقات غير الأجور على خلفية زيادة النفقات التحويلية بشكل أساسي، حماية إلى ارتفاع نفقات استخدام السلع والخدمات، والنفقات الرأسمالية العادية،

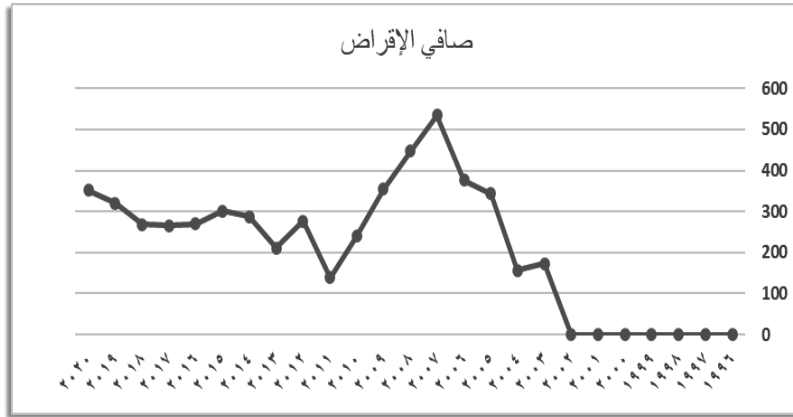
فيما انخفض الإنفاق على المساهمات الاجتماعية ومدفوعات الفائدة وذلك في العام 2018 (سلطة النقد الفلسطينية، 2018). والشكل البياني التالي يوضح ذلك.



الشكل (10) التقديرات الزمنية للنفقات غير الأجر (تشغيلية، تحويلية، رأسمالية عادية) خلال الفترة (1996 - 2020 م)

المصدر: البيانات الواردة في جدول رقم (4).

- **صافي الإقراض:** يلاحظ الباحث من خلال الجدول (4) و(5) بأن قيمة الوسط الحسابي لصافي الإقراض بلغت 212.7 مليون دولار، وكانت أقل قيمة لصافي الإقراض بلغت قيمتها 0.0 مليون دولار في عام 1996 حتى 2002 على التوالي، يعزو الباحث ذلك إلى بداية عمل المؤسسات الفلسطينية وكذلك تدهور مستوى الاقتصاد الفلسطيني بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى في هذه الفترة، وكانت أعلى قيمة لها في عام 2007، والتي بلغت قيمتها 535.0، ويعزو الباحث هذه الزيادة في صافي الإقراض وذلك إلى جراء الزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة على المستويين العالمي والمحلي من ناحية، وعدم تمكن هيئات الحكم المحلي خاصة في قطاع غزة من تغطية جزء كبير من فواتير الكهرباء من ناحية أخرى، وبذلك يكون هذا الزيادة في هذا البند قد استنزف جزء غير بسيط من الموارد المالية المتاحة من موازنة دولة فلسطين (سلطة النقد الفلسطينية، 2008). والشكل البياني التالي يوضح ذلك.



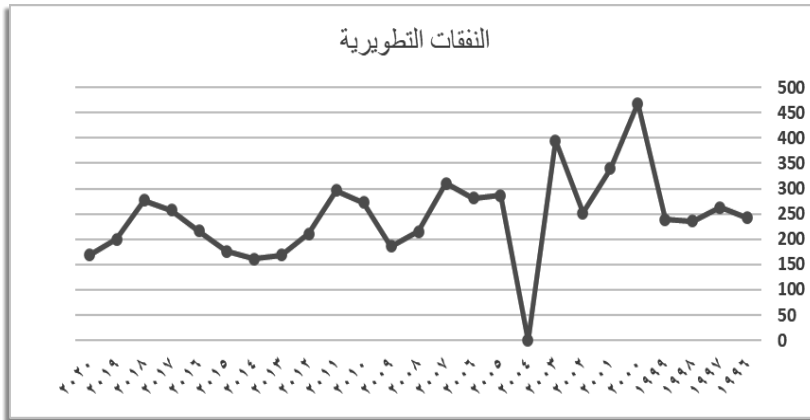
الشكل (11) التغيرات الزمنية لصافي الإقراض خلال الفترة (1996 - 2020 م).

المصدر: البيانات الواردة في جدول رقم (4).

- **النفقات التطويرية:** وكانت قيمة الوسط الحسابي لإجمالي النفقات التطويرية خلال هذه الفترة (1996 - 2020 م) الموضحة في الجدول (4) و(5)، هي 244.8 مليون دولار، وكانت أقل قيمة لإجمالي النفقات التطويرية هي 0.0 مليون دولار في عام 2004، يعزو الباحث السبب في انخفاض حجم المساعدات والمنح المخصصة لدعم المشاريع التطويرية، وكذلك بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى وانخفاض حجم الدعم المالي المقدم من الدول المانحة وتباين حجم المنح والمساعدات الخارجية في العام 2004 لارتباطها بالوضع السياسي الفلسطيني، وكذلك بسبب سياسات الإغلاق والقيود الإسرائيلية المستمرة على المدن الفلسطينية دون محاولات لتحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني، علاوة على ذلك واصلت السلطات الإسرائيلية الإفراج الجزئي والمحدود عن ضريبة القيمة المضافة المحصلة نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا بدوره وجه ضربة لقدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على ضخ أي كميات من السيولة من حيث المشاريع والمساعدات الطارئة لإحداث تحسينات في الاقتصاد المحلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2004). وكانت أعلى قيمة لها في عام 2000، حيث بلغت 469.0 مليون دولار، يعزو الباحث لهذه النتيجة إذ لا يزال حجم الإنفاق على المشاريع التطويرية متواضعاً، في ظل قلة الموارد المالية المتاحة، ومحدودية مصادر وحجم إيرادات الخزينة العامة، وعدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي، وفي المقابل فإن معظم الإنفاق الحكومي يتركز في الإنفاق الاستهلاكي من (الأجور والرواتب، والنفقات التحويلية، واستخدام

الملاحق 101

السلع والخدمات، وغيرها من النفقات الاستهلاكية الأخرى). والتي من المتوقع أن يكون أثرها ضعيفاً على النمو في المدى المتوسط والبعيد. كما يلاحظ الباحث استمرارية التراجع في الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي التطويري خلال الفترة (2006 - 2020 م)، حيث شهدت تراجعاً حاداً من 281.0 مليون دولار في عام 2006، إلى 168.8 في عام 2020، وفي المقابل ارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي الجاري من 1،426.0 في عام 2006، إلى 3،954.9 مليون دولار في عام 2020، في نفس العامين على التوالي كما هو موضح في الجدول أعلاه، ويعزو الباحث في ذلك إلى استمرار الضغوط الاجتماعية والمالية على الموازنة العامة الفلسطينية، والتي انعكست في تعميق عملية التحويل لمخصصات الإنفاق الحكومي التطويري لمصلحة الإنفاق الحكومي الجاري تحت ضغط فاتورة الأجور والرواتب والمدفوعات التحويلية الاجتماعية، والتي أدت إلى تحويل الموازنة العامة الفلسطينية إلى موازنة جارية تقريباً تهيمن الرواتب والأجور على نصفها أو أكثر في بعض السنوات. والشكل البياني التالي يوضح ذلك.

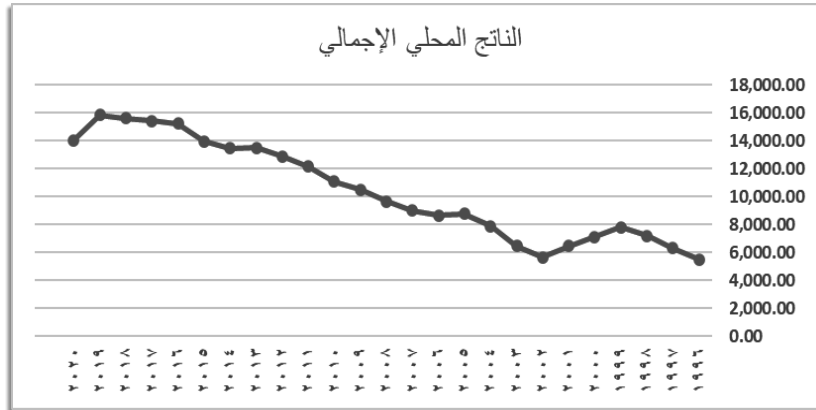


الشكل (12) التغيرات الزمنية للنفقات التطويرية خلال الفترة (1996 - 2020 م).

المصدر: البيانات الواردة في جدول رقم (4).

- **الناتج المحلي الإجمالي:** كما بلغ الوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي نحو 10,397 مليون دولار، بينما شهدت الفترة من 2016 إلى 2019 أعلى مستويات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الجدول (4) و(5)، حيث بلغت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي نحو (15,829.0) وذلك في العام 2019، ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد الفلسطيني

حافظ على استقرار النمو بالرغم من الأزمة المالية التي حلت على الاقتصاد، والتي شهدت احتجازاً لأموال المقاصة لأكثر من 6 أشهر متتالية، حيث ارتفع في الضفة الغربية بنسبة 1.2% مقابل ثبات في قطاع غزة خلال العام 2019 مقارنة بالعام 2018 (سلطة النقد الفلسطينية، 2019). حيث ساهم ثبات معدل الناتج المحلي الإجمالي في النمو خلال هذه الفترة، بينما بلغت أدنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي نحو (5,483.5) وذلك في العام 1996م. ويعزو الباحث تدني هذه القيمة إلى أن هذا العام شهد بداية استقرار السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو والذي اعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية. والشكل البياني التالي يوضح ذلك.



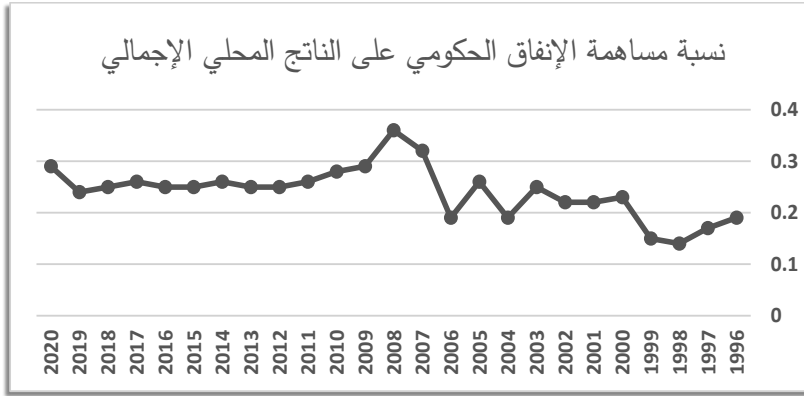
الشكل (13) التغيرات الزمنية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996 - 2020 م).

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول رقم (4).

- نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي: ويتبين لنا من خلال الجدول (4) و(5)، بأن الوسط الحسابي السنوي لمتغير إجمالي الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين والذي يمثل المتغير التابع بلغ (0.241)، وكانت أقل قيمة حسب نسبة مساهمة إجمالي الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت (0.14) وذلك في عام 8199م، يعزو الباحث ذلك بسبب التغيرات التي طرأت على بنى الاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة ويعود ذلك أيضاً لتركبة للاحتلال الإسرائيلي واستمرارية نمط العلاقات الاقتصادية والتجارية خلال المرحلة الانتقالية، حيث تميزت هذه المرحلة بالاعتماد الكبير على المنح

الملاحق 103

والمساعدات الخارجية بدلاً من تنويع وإثراء مصادر الدخل المحلية. بينما بلغت أعلى قيمة لمساهمة الإنفاق الحكومي (0.36) في عام 2008 م، يعزو الباحث لذلك إلى زيادة النفقات التحويلية التي صرفت للعاطلين عن العمل والفقراء خلال العام 2008، حماية إلى ارتفاع النفقات التشغيلية حيث بلغت فاتورة الأجور والرواتب 1770.8 مليون دولار مقارنة بالعام 2007 التي بلغت 1369.0 مليون دولار، وذلك بسبب شمولها مدفوعات متأخرات رواتب موظفي القطاع العام إلى جانب ارتفاع مخصصات النقل للموظفين وذلك راجع إلى ارتفاع تكاليف المواصلات. والشكل البياني أدناه يوضح التغيرات الزمنية لنسبة مساهمة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي خلال السلسلة الزمنية ما بين (1996 _ 2020 م).



الشكل (14) نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996 - 2020 م).

المصدر: البيانات الواردة في جدول رقم (4).

وفي ضوء ما سبق نخلص إلى أن تدني حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع التطويرية والاعتماد على تمويلها من المنح والمساعدات الخارجية يعود بشكل أساسي إلى تضخم فاتورة الرواتب والأجور من جهة، واعتماد السلطة الفلسطينية المفرط على المساعدات الخارجية من جهة أخرى، وحماية إلى ذلك الإجراءات الإسرائيلية والممارسات العدوانية التي استهدفت من خلالها تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وتدمير كافة مقومات الصمود والبناء وما ترتب على ذلك من ازدياد معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر وتردي الأوضاع المعيشية والاجتماعية الأمر الذي أدى إلى تغيير مسار الإنفاق بشكل عام والمساعدات الخارجية بشكل خاص نحو أعمال الإغاثة بدلاً من توجيهها نحو الإنفاق على المشاريع التطويرية.

وعليه فإن استمرار هذا الوضع ينذر بتآكل المرافق العامة وتردي خدماتها العامة، وإحداث تردّي في نوعية حياة السكان، وإضعاف المناخ الاستثماري، وإضافة عناصر إحباط جديدة للمستثمرين المحليين والخارجيين على حد سواء وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب معالجة هذا الوضع بصورة فعالة وسريعة لزيادة حجم الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية وحث الجهات المانحة على تخصيص دعم أكبر لمشاريع البنية التحتية لتهيئة مناخ جاذب للاستثمار ومما سينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي.

جدول (6) نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

النتيجة	اختبار PP			اختبار ADF			المتغيرات
	الفرق الثاني	الفرق الأول	المستوى	الفرق الثاني	الفرق الأول	المستوى	
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	** -5.33	-2.05	--	** -5.33	-2.08	المشاركة والمساءلة (VA)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	** -3.46	-1.65	--	** -4.33	-2.10	الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	** -9.52	-2.00	--	** -6.07	-2.15	فعالية الحكومة (GE)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	** -3.93	-1.00	--	** -3.94	-1.00	جودة التشريعات (RQ)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	** -8.81	-1.99	--	** -5.53	-2.23	سيادة القانون (RL)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	** -15.70	* -3.45	--	** -6.11	-2.81	السيطرة على الفساد (CO)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	** -10.93	* -3.14	--	** -5.17	* -3.22	الحكومة مجتمعة (IQ)

* معنوية عند مستوى 5 %، ** معنوية عند مستوى 1 % حسب القيم الجدولية ل (Mackinnon:1996).

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

يتضح من الجدول أن جميع متغيرات الدراسة وصلت لمرحلة السكون عند مستوى دلالة 5 % بعد أخذ الفروق الأولى لها، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية ساكنة ومستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى ($CI \sim (1)$) لأنها سكنت بعد الفروق الأولى باستثناء متغير السيطرة على الفساد والحوكمة مجتمعة سكنت عن المستوى، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

جدول (7) يوضح عدد فترات التباطؤ الزمي

Lag	AIC	SC	HQ
0	*-3.603252	*-3.556049	*-3.603755
1	-3.523882	-3.429476	-3.524888
2	-3.390556	-3.248946	-3.392065
3	-3.309686	-3.120873	-3.311697
4	-3.240037	-3.00402	-3.242551

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

ويتضح من الجدول رقم (7) وحسب أغلبية المعايير فإن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لنموذج الدراسة هي عند الدرجة (0) عند المستوى ذو الدلالة الإحصائية عند 0.05، وبناء على ذلك يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك من خلال طريقة (جوهانسون).

جدول (8) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)

اختبار الأثر Trace Test			
الفرض البديل H_1	فرض العدم H_0 عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الحرجة	قيمة الاختبار
		(Critical value) Prob = 0.05	Statistics
$r > 0$	$r = 0$	**125.61	**305.40
$r > 1$	$r \leq 1$	**95.75	**200.73
$r > 2$	$r \leq 2$	**69.81	**124.41
$r > 3$	$r \leq 3$	**47.85	**74.78
$r > 4$	$r \leq 4$	**29.79	**35.93
$r > 5$	$r \leq 5$	15.49	2.84

*Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

اختبار القيمة الكامنة العظمى Maximal Eigen Value			
الفرض البديل H_1	فرض العدم H_0 عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الحرجة	قيمة الاختبار
		(Critical value) Prob = 0.05	Statistics (Max - Eigen)
$r > 0$	$r = 0$	**46.23	**104.66
$r > 1$	$r \leq 1$	**40.07	**76.32
$r > 2$	$r \leq 2$	**33.87	**49.62
$r > 3$	$r \leq 3$	**27.58	**38.85
$r > 4$	$r \leq 4$	**21.13	**24.02
$r > 5$	$r \leq 5$	14.26	9.07

*Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

وتشير النتائج بالجدول رقم (8) حيث كانت نتيجة اختبار الأثر للفرضية العدمية التي تنص على ان عدد متجهات التكامل يساوي صفر ($r = 0$) معنوية عند مستوى 5 % وبالتالي نرفض

الفرضية العدمية ونستنج وجود أكثر من صفر متجه للتكامل ($r > 0$)، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجه تكامل وحيد على الأكثر ($r \leq 1$) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستنج وجود أكثر من 1 متجه للتكامل ($r > 1$)، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجهين تكامل على الأكثر ($r \leq 2$) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستنج وجود أكثر من 2 متجه للتكامل ($r > 2$)، اما نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود ثلاثة متجهات تكامل على الأكثر ($r \leq 3$) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستنج وجود أكثر من 3 متجهات للتكامل ($r > 3$)، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود اربعة متجهات تكامل على الأكثر ($r \leq 4$) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستنج وجود أكثر من 4 متجه للتكامل ($r > 4$)، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود 5 متجهات تكامل على الأكثر ($r \leq 5$) غير معنوية وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونستنج وجود تكامل مشترك 4 على الأكثر بين متغيرات الدراسة..

جدول (9) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.	Decision
CC does not Granger Cause PEX_GDP	25	2.57628	0.1038	قبول
PEX_GDP does not Granger Cause CC		0.51809	0.6043	قبول
PS does not Granger Cause PEX_GDP	25	1.19263	0.3263	قبول
PEX_GDP does not Granger Cause PS		2.20537	0.1391	قبول
IQI does not Granger Cause PEX_GDP	25	0.41248	0.6681	قبول
PEX_GDP does not Granger Cause IQI		0.88928	0.4283	قبول
RL does not Granger Cause PEX_GDP	25	4.76417	0.0218	رفض
PEX_GDP does not Granger Cause RL		0.27484	0.7628	قبول
VA does not Granger Cause PEX_GDP	25	1.24647	0.3112	قبول
PEX_GDP does not Granger Cause VA		0.55676	0.5826	قبول
GE does not Granger Cause PEX_GDP	25	0.11217	0.8945	قبول
PEX_GDP does not Granger Cause GE		5.89401	0.0107	رفض
RQ does not Granger Cause PEX_GDP	25	0.19921	0.8212	قبول
PEX_GDP does not Granger Cause RQ		7.30929	0.0047	رفض

الملاحق 109

يتضح من خلال الجدول أعلاه واستناداً على احتمالية (prob)، فإنه نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود علاقة سببية متبادلة الاتجاه بين المتغيرات النموذج لان قيمة مستوى الدلالة (prob) أكبر من 0.05 باستثناء أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحدة تتجه من سيادة القانون الي الإنفاق الحكومي، ويرجع السبب في هذه النتيجة إلى أن سيادة القانون في مضمونها ومن خلال ما تحتويه من تشريعات وإجراءات ولوائح ضابطة لعملية الإنفاق الحكومي فمن الطبيعي وجود علاقة سببية في اتجاه واحدة تتجه من سيادة القانون إلى الإنفاق الحكومي، وتختلف نتائج الدراسة مع دراسة (الجيباني، وآخرون 2021) والتي خلصت بعدم وجود علاقة سببية تتجه من مؤشر سيادة القانون إلى الإنفاق الحكومي ولكن أظهرت أن هناك علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى مؤشر سيادة القانون. وكذلك أظهرت النتائج الدراسة الحالية وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومي الي فعالية الحكومة، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه كلما زادت كفاءة موازنة الإنفاق الحكومي في فلسطين فمن الطبيعي أن يسبب ذلك في تحسين فعالية أداء الحكومة الفلسطينية، وهناك علاقة سببية من الإنفاق الحكومي الي جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، ويرجع السبب إلى أنه كلما توفرت موازنة كافية لوضع التشريعات وترسيمها؛ فمن الطبيعي يؤدي ذلك إلى تعزيز جودتها وتعزيز إمكانية تطبيقها. واتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (الجيباني، وآخرون 2021) مع وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها بمستوى معنوي 0.05.

جدول (10) يوضح نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي.

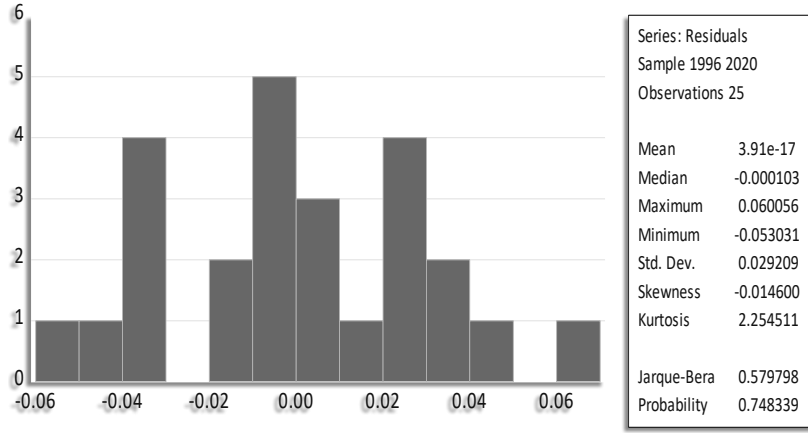
الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
LM	0.226	0.892

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

جدول (11) يوضح نتائج اختبار T لمساواة متوسط بواقي النموذج المقدر للصفر

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
T-test of hypothesis	0.079	0.937

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.



الشكل (15) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ

جدول (12) يوضح نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لثبات تباين حدود الخطأ

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
Breusch-Pagan-Godfrey	9.798	0.133

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

جدول (13) يوضح نتائج شرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض

Variance Inflation Factors			
Date: 0223/20/ Time: 21:14			
Sample: 1996 2020			
Included observations: 25			
Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
VA	0.005371	85.03563	2.495292
PS	0.001670	115.1356	2.488805
GE	0.004872	84.93675	7.692382
RQ	0.001869	20.03427	11.43547
RL	0.003127	9.681207	2.476363
CC	0.002364	4.006778	1.618786
C	0.008110	178.2285	NA

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

جدول (14) يوضح نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الدراسة

Correlation								
Probability	PEX_GDP	VA	PS	GE	RQ	RL	CC	IQI
PEX_GDP	1.000000							

VA	-0.374474	1.000000						
	0.0651	-----						
PS	-0.609350	0.500867	1.000000					
	0.0012	0.0108	-----					
GE	0.265245	-0.576531	-0.531621	1.000000				
	0.2000	0.0026	0.0062	-----				
RQ	0.254152	-0.727504	-0.588475	0.918356	1.000000			
	0.2202	0.0000	0.0020	0.0000	-----			
RL	-0.761209	0.297661	0.648878	-0.308166	-0.297424	1.000000		
	0.0000	0.1484	0.0004	0.1340	0.1488	-----		
CC	-0.532716	0.170767	0.388953	-0.153252	-0.199730	0.597829	1.000000	
	0.0061	0.4144	0.0547	0.4646	0.3385	0.0016	-----	
IQI	-0.373995	-0.267079	0.109276	0.675137	0.642175	0.406789	0.409210	1.000000
	0.066	0.1968	0.6031	0.0002	0.0005	0.0436	0.0422	-----

*معنوية الدلالة عند المستوى 0.10 (البحيبي، 2018: 97).

ملاحظة (PEX/GDP): الإنفاق الحكومي، CC: السيطرة على الفساد، GE: فعالية الحوكمة، PS: الاستقرار السياسي، RL: سيادة القانون، RQ: جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، VA: المشاركة والمساءلة، IQI: الحوكمة).

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

جدول (15) يوضح نتائج أثر مؤشر الحوكمة مجتمعة على الإنفاق الحكومي

المتغير التابع "الإنفاق الحكومي"				
P-Value	قيمة اختبار «t»	الخطأ المعياري S. E	المعاملات المقدرة Coefficients	المتغيرات المستقلة
0.065	1.933-**	0.086	-0.168	الحوكمة مجتمعة (IQI)
0.086	1.793**	0.064	0.116	Constant

R-Square = 0.139, Adjusted R-square = 0.102, DW = 0.655

F-statistics = 3.740, Prob (F) = 0.065.

* معنوية عند مستوى 5 ٪. ** معنوية عند مستوى 10 ٪ (البحيبي، 2018: 97).

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

جدول (16) يوضح نتائج تقدير نموذج الدراسة للفرضيات الفرعية.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
VA	-0.114622	0.073289	-1.563961	0.1352
PS	-0.048241	0.040869	-1.180377	0.2532
GE	0.062368	0.069797	0.893556	0.3834
RQ	-0.058710	0.043227	-1.358201	0.1912
RL	-0.125201	0.055918	-2.238996	0.0380
CC	-0.045300	0.048619	-0.931725	0.3638
C	0.036302	0.090055	0.403115	0.6916

R-Square = 0.664, Adjusted R-square = 0.552,

DW = 2.036, F-statistics = 5.934, Prob (F) = 0.001

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.



قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

- القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية: 100.
- الكتب:
- 1 - البنا، محمد. (2009). «مدخل حديث في اقتصاديات المالية العامة»، مصر: الدار الجامعية.
- 2 - الخطيب، خالد شحادة، وشامية، أحمد زهير. (2007). أسس المالية العامة، ط 3، عمان: دار وائل للنشر.
- 3 - خلف، فليح حسن. (2008). «المالية العامة»، ط 1، الأردن: عالم الكتب الحديث.
- 4 - دراز، حامد عبد المجيد، والحجازي، المرسي السيد. (2004). «مبادئ المالية العامة»، مصر: دون دار النشر.
- 5 - دراز، حامد عبد المجيد، وعثمان، سعيد عبد العزيز، وأبو دوح، محمد عمر حماد. (2003). «مبادئ المالية العامة»، مصر: الدار الجامعية.
- 6 - الشاهر، شاهر اسماعيل. (2018). «الدولة في التحليل السياسي المقارن»، الأردن، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.
- 7 - عامر، باسم أحمد. (2010). «نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم»، الأردن: دار النفاش للنشر والتوزيع.
- 8 - عبد العزيز، إكرام. (2002). «الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل»، العراق: بيت الحكمة للنشر.
- 9 - عطية، عبد القادر محمد. (2005). «الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق»، الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

- الدوريات:

- 1 - أبو زيادة، زكي عبد المعطي. (2021). «دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين: مقارنة قياسية للفترة (1996 - 2017)»، مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، 25(2): 290 - 329.
- 2 - أبو عمرية، فايز محمد، وشديد، محمد عيسى، وجرادات، ناصر محمد. (2020). «أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على جودة التقارير الإدارية في المجالس البلدية الفلسطينية»، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية - عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، 23(1): 139 - 152.
- 3 - أحمد، محمد عبد المقصود وسلامة، علياء محمد. (2022). «دور آليات الحوكمة في تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي»، المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)، 44(1): 401 - 428.
- 4 - اسماعيل، عمر هاشم والجابري، بدرية خلفان. (2019). «إجراءات مقترحة لترشيد الإنفاق الحكومي على التعليم الأساسي بسلطنة عمان»، مجلة العلوم التربوية، 27(4): 463 - 493.
- 5 - آل الشيخ، حمد بن محمد. (2002). «العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنز - شواهد دولية»، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، 14(14): 135 - 160.
- 6 - باصم، محمد بن ناصر. (2019). «دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية ومؤشر المساءلة والمحاسبة في المملكة العربية السعودية»، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 77(77): 602 - 551.
- 7 - الباوندي، مصطفى حسين. (2016). «حوكمة الشركات ودورها في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي: دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للإسمنت»، جامعة الزيتون، مجلة المعرفة، 31(3): 148 - 167.
- 8 - البشير، أمين، وميتاني، بلال أحمد. (2016). «حوكمة القطاع العام دراسة حالة: المملكة الأردنية الهاشمية»، 17(2): 289 - 265.
- 9 - بن شيخ، منال، وخواترة، سعيدة. (2020). «واقع الحكم الراشد ومتطلبات ترشيد الإنفاق الحكومي في الجزائر»، مجلة أوراق اقتصادية، 4(1): 82 - 99.

- 10 - بوجمعة، بلال، وبن قانة، اسماعيل. (2017). «تقييم واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة خلال الفترة (1996 - 2015)»، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (18): 262 - 270.
- 11 - بودالي، سليمان، وبشكير، عابد. (2021). «تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)»، مجلة اضافات اقتصادية، 5(1): 8 - 25.
- 12 - بوزياني، عبد الرزاق، وموراد، تهتان. (2021). «أثر مؤشرات إدارة الحكم الراشد على الإنفاق الحكومي الصحي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1996 - 2017)»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 8(1): 548 - 565.
- 13 - جرفي، زكريا، وبن عابد، مختار، وزروخي، فيروز. (2020). «أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990 - 2018) باستخدام نموذج ARDL»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 6(4): 398 - 416.
- 14 - جلولي، محمد، وبومدين، محمد أمين، وبن سكران، البودالي. (2019). «الحوكمة الجيدة والإنفاق الحكومي: دراسة قياسية على الدول الأفريقية»، مجلة النمو الاقتصادية والمقاولاتية، 3(1): 40 - 52.
- 15 - الحجيلي، سلامة مخيضر. (2018). «التأصيل الشرعي لمفهوم الوحدة والمواطنة من منظور إسلامي»، مجلة كلية التربية، مقال 6، 34(3/2): 166 - 198.
- 16 - حشوف، بسمة، وسحنون، عقبة. (2022). «أثر الضغوط التضخمية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر في الفترة 2000 - 2019»، مجلة التنمية الاقتصادية، 7(2): 137 - 152.
- 17 - حمدان، بدر. (2019). «الإنفاق الحكومي وأثره على النشاط الاقتصادي في فلسطين»، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 3(1): 1-18.
- 18 - دقيش، جمال، وأولاد، إبراهيم ليلي. (2019). «مبادئ الحكم الرشيد كمدخل لترشيد نفقات العامة - الجزائر نموذجاً»، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعقدة، 2(3): 33 - 50.
- 19 - دقيش، جمال، وقارة، إبراهيم، ومزوري، الطيب. (2019). «أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (2002 - 2016)»، مجلة الجامعي، 1(1): 57 - 70.

المراجع 117

- 20 - ذهب، سالم بشير، ودرز، صالح عبد السلام. (2019). «العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية»، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (13): 4 - 28.
- 21 - رزقي، محمد، وميهوب، مسعود. (2019). «أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1997 - 2017)»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (1)19: 53 - 65.
- 22 - سايح، جبور علي، ويخلف، صفية. (2020). «الحوكمة ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كاستراتيجية للحفاظ على المال العام»، مجلة إضافات اقتصادية، (1)4: 52 - 71.
- 23 - شراطي، نسيمة. (2017). «مدى تطبيق الحكم الرشيد في الدول العربية وتأثيره على التنمية الإنسانية»، مجلة الاقتصاد والتنمية، (2)5: 71 - 91.
- 24 - صبيح، ماجد. (2016). «تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996 - 2014)»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 23 و22(72 - 73): 95 - 118.
- 25 - صحراوي، جمال الدين، وعدوكة، لخضر، وصوان، أسماء. (2019). «دور الحكم الرشيد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر»، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، (2)3: 123 - 139.
- 26 - عبد اللطيف، محمد. (2017). «الحوكمة ودورها في ترشيد الإنفاق العام»، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، (1)37: 283 - 304.
- 27 - عبد الله، مصطفى أحمد. (2022). أثر الإنفاق العام على البطالة في السودان خلال الفترة (1992 - 2018)، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، (2)17: 129 - 155.
- 28 - العربي، فاطمة بنت إدريس محمد. (2021). «واقع تطبيق مبادئ الحوكمة بالإدارة العامة للتعليم بمنطقة جازان»، مجلة كلية التربية، (2)116: 697 - 747.
- 29 - عمران، بشرير، وموراد، تهتان. (2015). «أثر الحكم الرشيد على الإنفاق العام على التعليم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الطولية (Panel Data)»، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، (2)19: 81 - 98.
- 30 - عياض، عبد الباري، وبن ساسي، محمد يحيى. (2019). «آليات الحكم الرشيد كأداة لمكافحة

- الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية - مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية - للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية «2016»، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، 1(1): 37 - 60.
- 31 - فلاق، محمد، وحدو سميرة. (2015). «دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري، تجارب دولية»، مجلة الريادة في اقتصاديات الأعمال، جامعة شلف، (1): 8 - 27.
- 32 - قدوري، طارق. (2016). «مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1990 - 2014)»، مجلة رؤى اقتصادية، 6(2): 95 - 110.
- 33 - قرواط، يونس، وحمود، محمد وبن مهدي، مراد. (2021). «الحكم الرشيد ومساهمته في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر»، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 5(2): 28 - 41.
- 34 - قروج، يوسف وقصاص، فتيحة. (2016). «عقود النجاعة كآلية لتفعيل الحوكمة دورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية: دراسة حالة المؤسسات التربوية في الجزائر»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (6): 172 - 188.
- 35 - الكحلوت، هشام. (2021). «العوامل المؤثرة على إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين»، مجلة اقتصاد المال والاعمال، 5 (5): 304-338.
- 36 - الكسادي، محمد، وبامحيمود، نهلة. (2022). «أثر تقلبات سعر الصرف في كفاء رأس المال للبنوك التجارية اليمنية دراسة تطبيقية (2008-2017)»، مجلة ابعاد اقتصادية، 12 (2): 264-285.
- 37 - متاني، بلال، والبشير، أمين، وبركات، حمدي. (2017). «أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة: المملكة الأردنية الهاشمية»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (8): 381-405.
- 38 - مراد، ممدوح هاشم، ومتولي، أحمد لبيب، وفودة، السيد أحمد. (2020). «أثر آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في شركات تجمع الأعمال: دراسة اختيارية»، مجلة البحوث التجارية، 42(1): 94 - 138.
- 39 - مرسال، منى النيل مصطفى. (2020). «دور حوكمة الموارد البشرية في إدارة مخاطر الموارد البشرية: دراسة حالة شركة كولدير الهندسية المحدودة الخرطوم، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب»، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، 1(11): 195 - 219.

المراجع 119

- 40 - ملحم، ميساء منير، ودحليه، نسرین ماجد. (2017). «الإنفاق العام في الأردن خلال السنوات (2008 - 2015) ومدى توافقه مع أولويات وضوابط الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي»، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 13(4): 33 - 57.
- 41 - نزالي، سامية، ولعشب، سهام، ومزغيش، جمال. (2021). «إسهامات الحوكمة الإلكترونية في ترشيد الإنفاق العام: دراسة حالة وزارة المالية الجزائرية»، مجلة دراسات اقتصادية، 15(3): 388 - 400.
- 42 - نسرین، كزیز، ومختار، حميدة. (2018). «ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر 2017 - 2017»، مجلة الإبداع، 1(1): 115 - 116.
- 43 - وهيبه، سراج. (2018). «دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر»، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 19(1): 90 - 101.

- الرسائل والأطروحات العلمية:

- 1 - أبو عودة، مروة عاطف. (2015). «أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة (1996 - 2013)»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 2 - أم السعود، أوغيل، وافطيمة، مغراي. (2020). «أثر توفر آليات الحوكمة في الحد من الفساد الإداري دراسة حالة: بلدية عين الملح»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- 3 - إنشاصي، رولا. (2015). «دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة.
- 4 - البحيسي، محمد خليل. (2018). «ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- 5 - بن قانة، اسماعيل ومازوزي، عبد الهادي. (2017). «أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي دراسة اقتصادية قياسية لحالة بعض الدول العربية للفترة من (1996 - 2015)»،

- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.
- 6 - بوجمعة، محمد العيد. (2014). «أثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي (دراسة مقارنة)»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- 7 - بودخدخ، كريم. (2010). «أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001 - 2009»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 8 - بوزاهر، سيف الدين. (2018). «أثر عوائد المحروقات على النمو الاقتصادي والحوكمة: دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995 - 2017)»، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر.
- 9 - بوسعيد، سارة. (2013). «دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- 10 - الدرهملي، اياد عبد الجواد. (2019). «أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في منظمات العمل التنموي على تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
- 11 - دشوشة، أية. (2017). «أثر ترشيد الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية: دراسة حالة الجزائر (2000 - 2015)»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- 12 - راتول، محمد. (2000). «سياسة التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 13 - سعدي، مريم. (2018). «الرشادة في تسيير النفقات العمومية في الجزائر 2010 - 2017 م دراسة في الأهداف والرهانات»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر.
- 14 - سليمان، فرات محمد. (2015). «سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سورية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

المراجع 121

- 15 - سليمان، مصعب جمال. (2017). «التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1967م»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- 16 - سهيلة، امنصوران. (2006). «الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية - حالة الجزائر»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 17 - السيد، محمد زكي علي. (2008). «الحوكمة في الموازنة العامة للدولة مع التطبيق على سياسات الدعم في الاقتصاد المصري»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- 18 - الضيف، أحمد. (2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989 - 2021)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 19 - عاشور، يونس، (2020). «دور حوكمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة، (دراسة حالة: وزارة الزراعة)»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
- 20 - العجماء، رياض جابر. (2019). «حوكمة الشركات التجارية المملوكة للحكومة: دراسة موازنة»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- 21 - عزري، حميد. (2020). "أثر النفقات العامة على التضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)", رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
- 22 - فرج، شعبان. (2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000 - 2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 23 - كشيده، هدى. (2020). «دور الإنفاق الحكومي في التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية- حالة الجزائر 2000 - 2019»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دراية - إدرار، الجزائر.
- 24 - محمد، شرف الدين جمعة جبريل. (2017). «العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة تطبيقية باستخدام النموذج المتكامل المشترك والعلاقة السببية خلال الفترة (1970 - 2012)»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، ليبيا.

- 25 - مصطفى، كمال عبد الرحمن. (2019). «تطبيق معايير الحوكمة وأثرها على قدرات المؤسسات الأهلية، دراسة حالة: جمعية النور الخيرية في قطاع غزة»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
- 26 - الورهي، أفنان بنت سعد. (2019). «واقع تطبيق الحوكمة في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية التربية.
- 27 - وهبة، عبير حسن. (2015). «واقع تأهيل قيادات الدولة في الحكومة الفلسطينية بقطاع غزة ودوره في تحقيق الحكم الرشيد»، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
- 28 - وهيبة، قميني. (2015). «الحكم الرشيد ومساهمته في ترشيد الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر (2008 - 2014)»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

- الندوات والمؤتمرات والتقارير:

- 1 - أمان. (2013). «النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد»، ط 3، رام الله، فلسطين.
- 2 - أمان. (2013). «نظام النزاهة الوطني»، ط2، رام الله، فلسطين.
- 3 - البنك الدولي. (2011). «تقرير عن التنمية في العالم: الصراع والأمن والتنمية»، واشنطن، مركز الأهرام للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة العربية، مصر.
- 4 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2014). «معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز»، رام الله، فلسطين.
- 5 - الجيباني، صقر، وجبريل، وائل، وصدّاق، عبد العزيز. (2021). «تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الإنفاق العام في ليبيا دراسة تحليلية قياسية عن الفترة (1996 - 2018)»، المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة، جامعة الزاوية، ليبيا.
- 6 - الشويرف، محمد عمر، والبياص، نجاح الطاهر. (2018). «العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية للفترة من (1996 - 2016)»، مؤتمر الحوكمة في المؤسسات الليبية، المؤتمر العلمي الثاني المشترك بين المعهد العالي للمهن الشاملة درنة وجامعة عمر المختار خلال الفترة 13 - 15 نوفمبر.

المراجع 123

7 - قاشي، خالد، وفرج، شعبان. (2020). «الحاكمية والحد من الفساد للتخفيف من الفقر: حالة الجزائر»، المركز الجامعي تيبازة مرسلي عبد الله، المؤتمر العلمي الدولي الثالث المحكم حول الحاكمية والفساد الإداري والمالي، الأردن: جامعة عجلون الوطنية.

8 - مجلس الوزراء. (2016). «أجندة السياسات الوطنية 2017 - 2022، المواطن أولاً»، ط1، رام الله، فلسطين.

9 - وزارة التخطيط والتعاون الدولي المملكة الهاشمية الأردنية. (2017). «دليل تقييم وتحسين ممارسات الحوكمة في القطاع العام»، مديرية دعم الإبداع والتميز الحكومي، الإصدار الثاني، الأردن، عمان.

- القوانين والتشريعات:

1 - موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية. (2010). قرار بقانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005 م، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/10/25م، من الموقع الإلكتروني: <https://maqam.najah.edu/legislation/62/>

- المواقع الإلكترونية:

1 - الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). (2020). استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/2/10، من الموقع الإلكتروني: <https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/page-sec-15-14>

2 - الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية (أمان). (2018: أ). الخطط الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: مدى الجدوية والتضمين، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/6/10، من الموقع الإلكتروني: <https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/8996.html>

3 - الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). (2018: ب). استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/2/10، من الموقع الإلكتروني: <https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/page-sec-15-14>

4 - الأمم المتحدة. (2017). خطة التنمية المستدامة 2030، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/4/22، من الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/sustainabledevelopment/>

5 - باشيليت، ميشيل. (2020). المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والحكم الرشيد، ممارسات الحكم السديد التي تعزز حقوق الإنسان، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/1/22 من الموقع الإلكتروني: <https://www.ohchr.org/ar/good-governance>

6 - البوعينين، فضل بن سعد. (2015). ترشيد الأداء الحكومي ومكافحة الفساد، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/3/31، من موقع الجزيرة الإلكترونية:

<https://www.al-jazirah.com/2015/20151203/ec19.htm>

7 - البنك التجاري الدولي. (2022). ما هو الناتج المحلي الإجمالي، وما فائدته، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/2/21، من الموقع الإلكتروني: <https://www.cibeg.com/AR/>

8 - تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2002). خلق الفرص للأجيال القادمة، الفصل السابع، المكتب الإقليمي للدول العربية، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/1/22 من الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/ar/>

9 - جرود، منال. (2022). مفهوم الحكم الرشيد، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/10/9، من الموقع الإلكتروني: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>

10 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2013). نتائج مسح واقع الفساد وانتشاره في فلسطين، 2013، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/11/10، من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=974>

11 - ديوان الرقابة المالية والإدارية. (2004). قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/7/4، من الموقع الإلكتروني:

<https://saacb.ps/Doc2018/saacbArabicVers.pdf>

12 - الزاملي، ماجد أحمد. (2017). تأثير الاستقرار الأمني والسياسي على التنمية الاقتصادية والبشرية، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/6/18، من الموقع الإلكتروني:

<https://kitabab.com/2017/11/28/>

13 - سلطة النقد الفلسطيني. (2021: أ). البيانات السنوية، المالية العامة، والحسابات القومية، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/10/23، من الموقع الإلكتروني: <https://www.pma.ps/ar/>

المراجع 125

14 - سلطة النقد الفلسطيني. (2021: ب). قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2021، مالية الحكومة، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/10/25، من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//AnnualReports>

15 - سلطة النقد الفلسطينية. (2019). قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2019، مالية الحكومة، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/11/2، من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//AnnualReports>

16 - سلطة النقد الفلسطينية. (2018). قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2018، مالية الحكومة، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/11/5، من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//AnnualReports>

17 - سلطة النقد الفلسطيني. (2014). التقرير السنوي، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/11/2 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//AnnualReports>

18 - سلطة النقد الفلسطينية. (2008). التقرير السنوي، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/11/10 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//AnnualReports>

19 - سلطة النقد الفلسطيني. (2004). التقرير السنوي، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/10/28، من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//AnnualReports>

20 - السواط، طلق عوض الله، والسندي، طلعت عبد الوهاب، والشريف، طلال مسلط. (2021). النفقات العامة، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/6/11، من الموقع الإلكتروني:

<https://mail.almerja.com/reading.php?idm=159109>

21 - شركة انتربرايز فنشرز. (2021). الأرشيف: كل ما تريد معرفته حول التشريعات المنتظرة مناقشتها في الدورة الأولى للبرلمان الجديد، الأحد، 10 يناير، 2021، الاقتصاد والاعمال، تم

الاسترجاع بتاريخ 2022/6/18، من الموقع الإلكتروني

Enterprise: <https://enterprise.press/>

22 - شريف، أمين فرج. (2018). مدخل إلى مفهوم الحوكمة، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/10/9، من الموقع الإلكتروني:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=597535>

23 - صالح، ناصر. (2019). عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات، بحث نشر في المعهد المصري للدراسات، مصر، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/10/28، من الموقع الإلكتروني:

<https://eipss-eg.org/>

24 - صبيح، ماجد، وآخرون. (2008). الاقتصاد الفلسطيني، منشورات جامعة القدس المفتوحة.

25 - عامر، عادل. (2018). فلسفة قانون التعاقدات العامة، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/6/18، من الموقع الإلكتروني: <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2018/10/18/475605.html>

26 - الكعبي، محمد. (2020). تأثير الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي على بناء الدولة، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/6/18، من الموقع الإلكتروني:

<https://burathanews.com/arabic/studies/380233>

27 - لاجارد، كريستين. (2018). الحوكمة الرشيدة وأهداف التنمية المستدامة، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/1/30، من الموقع الإلكتروني:

https://www.aleqt.com/2018/10/02/article_1463886.html

28 - محمد، شكري. (2019). مؤشرات الاستقرار السياسي، دراسات سياسية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/1/8، من الموقع الإلكتروني:

<https://www.politics-dz.com/>

29 - محمد، مخلوف مفتاح. (2021). متطلبات إصلاح وتطوير الموازنة في ليبيا (مدخل نظري)، المركز الديمقراطي العربي، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/6/17، من الموقع الإلكتروني:

<https://democraticac.de/?p=78030>

30 - مصطفى، إبراهيم. (2020). الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة الفساد الاقتصادي في الدول الاسكندنافية، مقال، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/4/22، من الموقع الإلكتروني:

<https://estsmararabe.com/>

31 - نسيمان، نغم ناصر. (2020). حوكمة القطاع العام في فلسطين مشروع وطني وضرورة حتمية، موقع دنيا الوطن، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/10/2، من الموقع الإلكتروني:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2020/06/04/524099.html>

المراجع 127

32 - نصيرة، لوني. (2018). تقسيمات النفقات العامة، محاضرات في المالية العامة، تم الاسترجاع بتاريخ، 2022/6/9، من الموقع الإلكتروني:

<https://almerja.com/more.php?idm=98742>

33 - هيئة مكافحة الفساد. (2021). التقرير السنوي، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/11/5، من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pacc.ps/uploads/books/6/book-30414-cat-6-d-22-08-22.pdf>

34 - هيئة مكافحة الفساد. (2020). التقارير السنوية في هيئة مكافحة الفساد من 2012 - 2020، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/10/29، من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pacc.ps/library/index/6>

35 - هيئة مكافحة الفساد، (2015). التقرير السنوي، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/11/4، من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pacc.ps/library/index/6>

36 - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (2015). مشروع تكامل في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فلسطين، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/4/27، من الموقع الإلكتروني:

https://www.mtit.gov.ps/index.php/c_home/showNew/1662

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Books:

- 1 - brooks, C. (2008). "introductory econometrics for finance", second edi, Cambridge university, new yourk.
- 2 - Gujarati, D. (2004). "basic economics", forth the McGraw-Hill companies.

- Patrols:

- 1 - Abo Alola, L. M. (2017). A strategy for developing the leadership Practice through Wise Governance from the viewpoint of al Taif University Members, Journal of Education & Psychological Studies, 11(1), 17-35.
- 2 - Ayyad, A. A., & Ben Sassi, M. Y. (2019). Good Governance Mechanisms as a Tool to Combat Corruption and its Impact on Economic Growth: A Comparative Study between Developed and Developing Countries (1996-2016). Al-Maqrizi Journal of Economic and Financial Studies, 3(01).

- 3 - Bouras, M., Remache, A. W., & Cherayett, F. (2022). The impact of good governance indicators on government spending in the Arab Maghreb countries during the period (2002-2021). *Journal of Finance & Corporate Governance*, 6(2): 20-33.
 - 4 - Demirer, M., Diebold, F. X., Liu, L., & Yilmaz, K. (2018). "Estimating global bank network connectedness", *Journal of Applied Econometrics*, 33(1): 1-15.
 - 5 - Kaufman, D. & Kraay, A. & Mastruzzi, M. (2011). "The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology and Analytical Issues, *Hague Journal on the Rule of Law*", 3(2): 220- 246.
 - 6 - MacKinnon, J. G. (1996). "Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests", *Journal of applied econometrics*, 11(6): 601-618.
 - 7 - Mwakalila, E. (2020). crowding out of private sec - tor in tanzania: government expenditure, domestic borroing, and lending rate. *SAGE Journal*, 6(1): 123 - 135.
 - 8 - O'brien, R. M. (2007). "A caution regarding rules of thumb for variance inflation factors", *Quality & quantity*, 41, 673-690.
 - 9 - Sie, S. J., Kueh, J., Abdullah, M. A., & Mohamad, A. A. (2021). Impact of Public Spending on Private Investment in Malaysia: Crowding - In or Crowding - Out Effect. *Global Business & Management Research*, 13(2): 28 - 42.
 - 10 - Thanh, S. D., Hart, N., & Canh, N. P. (2020). Public spending, public governance and economic growth at the Vietnamese provincial level: A disaggregate analysis. *Economic Systems*, 44(4): 100780.
 - 11 - Tikue, M. (2016). "Good Governance in Land Administration from Below: The Case of Naeder Adet Woreda", *Ethiopia, International Journal of African and Asian Studies*, 23: 85 -97.
 - 12 - Wardhani, R., & Rossieta, H., & Martani, D. (2017). "Good governance and the impact of government spending on performance of local government in Indonesia", *International Journal of Public Sector Performance Management*, 3(1): 77 -102.
- **Seminars, Conferences and Reports:**
- 1 - Dhaoui, I. (2019). "Good governance for sustainable development MPRA Munich Personal RePEc Archive", MPRA Paper.
- **Websites:**
- 1 - World bank (2021). *The Worldwide Governance Indicators: Inethodology and Analytical issues*. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#doc>